

مكتبة
عائى عفيفى عجارى

هَدْجَاتُ لِلْمَرْأَةِ عَمَلٌ لِكَلَامِ

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م
حقوق الطبع محفوظة المؤلف

دار الطباعة المحمدية
٢٠٠٠ شارع النيل بالقاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لكل علم من العلوم تعريف له يحدده ويبدل عليه ، ولذا فلا يطلق عليه علم إلا إذا اشتمل على قواعد وأسس يعرف بها ويتميز بها عن غيره ، وعلم التوحيد كعلم من العلوم لم يحصل من ذلك بل تعددت تعاريفه بالحد والرسم ولذا ينبغي الإلمام بهذه الأسس وتلك القواعد التي يقرم عليها علم الكلام: قبل دراسته هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن لكل علم من العلوم مقدماته واصطلاحاته الخاصة به .

وعلى ضوء هذا نقف لنتناول في هذا المقام مفهوم علم الكلام لغة ومصطلاحاً وكيف نشأ ، وموضوعه ، والغاية التي يجنبها بنى البشر من دراسته ، ومنهج الذي يقوم عليه .

ثم نقف على المقدمات والاصطلاحات التي ينبغي لدارس علم الكلام أن يلم بها ويقف على مدلولاتها لنتم الفائدة من دراسة هذا العلم .

ولكن قبل تناول مفهوم علم التوحيد ينبغي أن نقف أولاً على قيمة الدافع للتأليف في هذا العلم وأهميته في الإسلام .

أولاً : متى بدأ التأليف في علم الكلام ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال نود أن نقرر أن هناك farkاً بين الإسلام والفكر الإسلامى .

فالإسلام : هو دين الله تعالى المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ ومصدر الإسلام هو الكتاب والسنة .

وأما الفكر الإسلامى فهو العمل العقلى للمسلمين فى فهم ما جاء فى الكتاب والسنة .

ومن ثم فإن الإسلام لأنه يعتمد على وحى معصوم لا يختلف ولا تناقض فيه .

وأما الفكر الإسلامى فما لا شك فيه أنه يمكن أن يقع فيه الاختلاف حسب اجتهادات المجتهدين ومستوياتهم الفكرية المرتبطة بنقاء الفطرة أو عدم نقائها .

ومن هنا يتضح أن الفكر الإسلامى فى تطوره قد مر بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

وكانت تقسم بنظام موحد من الاعتقاد ، مأخوذ من تعاليم القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وكانت المسيطر على بنى البشر والشاغل لهم هو هذا الإيمان القوى بالدين كما جاء به القرآن الكريم والسنة الشريفة .

المرحلة الثانية :

وتتمثل فى ظهور البدع المختلفة والقائمة على الجدل فى الدين بقصد إشعال نار الخصومة بين المسلمين حيث كان المشركون يجادلون الرسول ﷺ فى وحدانية الله تعالى ويقولون : أجعل الآلهة لها واحدا إن هذا لشيء عجاب ، (١) .

(١) سورة ص الآية ٥ .

كما سألوه عن كنهه، ذات الله تعالى فرد القرآن عليهم بقول الله تعالى
«قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا
أحد» (١) .

هذا وقد بين الحق تبارك وتعالى لرسوله - ﷺ - القول الفصل في
معاملاتهم قال تعالى :

«ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن» (٢) .

هذا بالنسبة للذين يريدون أن يصلوا إلى الحق ، أما الذين لا يريدون
الوصول إلى الحق وإنما قصدوا الجدال المكتوم والصفحة وخلق الحق
بالباطل والتشكيك في العقيدة ، هؤلاء ورد في حقهم النداء .

بقول الله تعالى « وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون الله يحكم بينكم
يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون » (٣) .

وقد ائتمت المرحلة الأولى بأناس أتقياء ورعين أحكموا إقامة
دوائر بناء الدين في أنفسهم فصفت فطرتهم وأستقام سلوكهم بالإقتداء
برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعرف هؤلاء بأهم الشاف وهذا
الإصطلاح ينطبق على صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ومن أتى بعدهم منهم
التابعون .

وأما من خالف أصحاب هذا الاتجاه أو انحرف عنه فقد ظف من
أهل البدع والضلالات ومن هنا تجمع أصحاب البدع والضلالات تحت
راية الإسلام وحاربوا أهل السنة والجماعة بدعوى الحفاظ على قضايا

(١) سورة الإخلاص

(٢) سورة العنكبوت الآية ٤٦

(٣) سورة الحج الآية ٦٩

الدين في نفوس بني البشر وفات هؤلاء المتبدعة أن دوائر بناء الدين في ذات الإنسان تقوم على :

١ - التكاليف البدنية . ٢ - التكاليف العقلية

الاولى : أى التكاليف البدنية تتكون من التشريعات الإلهية التي تحكم جميع أفعال المسلمين والعلم الذي يتناولها هو علم الفقه والذي يقول ابن خلدون في تعريفه .

الفقه : معرفة أفعال الله تعالى في المكلفين بالوجوب والتدب والكره والإباحة ، وهي متلفة من الكتاب والسنة ، الشريعة وما نصبه الشارع من الأدلة وهذه الأحكام يطلقونها على ما يقوم به الإنسان من قول أو فعل من الأدلة .

- وعلى هذا فأحكام الدين العملية تنحصر في خمسة أوجه وهي :

الوجوب والتدب والمباح والمكروه والحرام .

- أما الوجوب : فهو الأمر الذي إذا فعله المسلم يثاب عليه كالصلاة والصوم وغير ذلك وإذا تركه يعاقب على تركه .

- وأما المنصوب فهو الأمر الذي إذا فعله المسلم يثاب على فعله كالمندوبات من السنن بعد الصلاة وقبلها وغير ذلك . وإذا تركه لا يعاقب على تركه .

والمكروه : فهو الأمر الذي إذا فعله المسلم لا يعاقب على فعله ، وإنما إذا تركه يثاب على تركه كالإسراف في الماء وأكل ما يافق كما في قول الرسول - ﷺ - من أكل ثوماً أو بصلة فليعتزلنا وليعتزل مسجدنا .

والحرام : فهو الأمر الذي إذا فعله المسلم عوقب على فعله كالزنا والسرقة وإغصاب الوالدين ... وإذا تركه ثياب على تركه بقدر ما كان يعاقب على فعله كالغيبية المدلول عليها بقوله تعالى : ولا يعقّب بعضكم بعضاً .
وكالخطاب للكف عن أكل أموال الناس بالباطل المدلول عليه بقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل .

والمباح : فهو الأمر الذي إذا فعله المسلم أو تركه لا يثاب ولا يعاقب .
كالخطاب المبيح للسعى في الأرض وطلب الرزق بعد الانتهاء من صلاة الجمعة المدلول عليه بقوله تعالى : فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون .
وكالخطاب المبيح للاصطياد بعد التحلل من أعمال الحج المدلول عليه بقوله تعالى : فإذا حللتم فاصطادوا . وعلى هذا فالأمر المندوب يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه لكيلا يستوى مع الواجب المفروض .

والمكروه : لا يعاقب فاعله وإن أثيب على تركه لكيلا يستوى مع الحرام .

والمباح : يستوى فيه طرفا الفعل والترك لأنه مباح كله (١) .
وينبغي أن ننبه هنا إلى أن تقسيم الشرع الحكيم إلى التكاليف القلبية والتكاليف البدنية إنما هو لتسهيل البحث والوصول إلى الحق بيسر وسهولة كما يقول الإمام الغزالي إن الله عز وجل كما كلف الجوارح فقد كلف القلوب بالعقيدة والإيمان وكلف الجوارح بالقول والعمل (٢) .

(١) راجع العلامة عبد الرحمن بن خلدون المقدمة ص ٤٣٦ ص ٤٦٥ ط
الرابعة ١٩٨١ م
(٢) المقدمة لابن خلدون وراجع الإمام الغزالي إحياء علوم الدين
١٣ ص ١١٦ ط الجلبى

وعلى ضوء هذا فقد اشتمل الدين على جملة من الأحكام الشرعية بعضها يتعلق بالاعتقادات القلبية وبعضها الآخر يتعلق بالتكاليف العملية واعتبرت الأولى أى الأحكام الشرعية الاعتقادية كالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره أصولاً يبين ذلك صاحب المقدمة فى قوله : وأعلم أن الشارع وصف لنا هذا الإيمان الذى هو فى المرتبة الأولى الذى هو تصديق - وعين أموراً مخصوصة كلفنا التصديق بها بقلوبنا واعتقادها فى أنفسنا مع الإقرار بالسفتنا وهى العقائد التى تقررت فى الدين (١). أما الأحكام الشرعية البدنية أى العملية فهى على اختلافها .. كالصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد والبيع ... فإنها تمثل الفروع فى بناء الدين فى ذات الإنسان .

والعلم الأول أى الباحث فى الأحكام الاعتقادية ، هو العلم المعروف باسم علم الكلام أى علم التوحيد .

أما العلم الباحث فى الأحكام العملية على تعددها فهو علم الشرائع والأحكام أو علم الفقه كما تبين فيما سبق وكما وضعه سعد الدين التفتازانى فى شرحه للعقائد الفلسفية بقوله :

أعلم أن الأحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل أو تسمى فرعية وعملية ، ومنها ما يتعلق بالاعتقاد وتسمى أصلية واعتقادية والعلم المتعلق بالأولى يسمى علم الشرائع والأحكام والمتعلق بالثانية ويسمى علم التوحيد (٢) .

ومن المعلوم كما قال الشهرستاني أن الدين إذا كان منقسماً إلى معرفة

(١) المقدمة لابن خلدون .

(٢) شرح العقائد الفلسفية ص ١١

وطاعة المعرفة أصل والطاعة فرع فن تكلم في المعرفة والتوحيد كان
أصوليا ومن تكلم في الطاعة والشرعية كان فروعيا .

والأصول هي موضوع علم الكلام ، والفروع هي موضوع علم
الفقه (١) .

وعلى ضوء هذا يتضح أن المعنى الأصلي للفقه هو الفهم والمعرفة وقد
ظهر مستعملا - أولا - بالمعنى المحدد للاجتهاد في معرفة أحكام شرعية لم يرد
بشأنها معنى صريح ولكنه فيما بعد - أقيم على المعنى الاصطلاحي وهو العلم
الذي يعتمد على مصادر أربعة هي :

١ - القرآن الكريم - ٢ - السنة الشريفة

٣ - الإجماع ٤ - القياس

أما النوع الثاني من التكاليف : وهي التكاليف القلبية - فهو الذي
يختص بالإيمان الذي قال عنه المؤرخون بأنه : التصديق القلبي الموافق
للسان وقد وصف لنا الشارع هذا الإيمان الذي هو تصديق وعين أمور
مخصوصة كلفنا التصديق بها بقلوبنا واعتقادها في أنفسنا مع الإقرار بها
بالسنتنا وهي العقائد التي تقررت في الدين .

وهذا الإيمان يتكون من قواعد ست أوعدها الرسول ﷺ ، في
الحديث الذي رواه الإمام مسلم عندما أجاب عليه الصلاة والسلام على
سؤال جبريل عليه السلام - عن الإيمان بقوله : أن تؤمن بالله وملائكته

(١) الشهرستاني. الملل والنحل بهامش الفصل لابن حزم ج ١ ص ٥١

وراجع د / أبو الوفا الغنيمي التفتازاني - علم الكلام وبعض
مشكلاته ص ٤ ط دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩ م

وكتبه ورسله واليوم الآخر وتوكل بالقضاء والقدر خيره وشره (١)،
فمفهوم التكليف القلبية والتي هي الإيمان يتناول ستة أمور تتمثل في:

أولاً: المعرفة بالله تعالى وتمنى المعرفة بأسمائه الحسنی وصفاته العلیا،
والمعرفة بدلائل وجوده، ومظاهر عظمته سبحانه وتعالى في الكون كله
والوجود جميعه وهذه المعرفة بالله تعالى من شأنها أن تقيم في الإنسان المشاعر
النبيلة المبنيّة على دوائر بناء الفطرة في ذاته والتي توقف حواس الخير فيه.
وتربى عنده ملسكة المراقبة، وتبعث على طلب معالي الأمور وأشرفها
وتنأى بالإنسان عن محقرات الأعمال وردئها.

وعلى هذا فالإيمان بالله تعالى كما هو لدى أوائل المسلمين في عهد النبي
ﷺ إنما يقوم على :-

١ - الإيمان بوجود الله تبارك وتعالى الخالق المدبر سبحانه وتعالى .

٢ - الإيمان بأنه تعالى موصوف بكل كمال كنزه عن كل نقص .

ثانياً: المعرفة بالملائكة التي تمثل قوى الخير في العالم غير المنظور
والإيمان بالملائكة هو الإيمان بأن من جملة مخلوقاته تعالى صفوا يسمى
بالملائكة ، وأنهم كما قرر القرآن الكريم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول
وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى
وهم من خشيته مشفقون :

وهذه المعرفة تدعو إلى التشبه بهم في مواصلة الطاعة لله تعالى والتعاون
على الحق والخير ليس هذا لحسب بل وتدعو إلى الوهي الكامل واليقظة

(١) الشيخ سيد سابق - العقائد الإسلامية ص ٨ ط الثانية ١٩٦٧ م
وراجع د/ أحمد أبو السماعات - العقيدة الإسلامية

للتامة فلا يصدر من الإنسان إلا ما هو حسن ولا يتعرض إلا لغاية كريمة .

ثالثاً : المعرفة يكتب الله التي أنزلها لتحديد معالم الحق والباطل والخير والشر والحلال والحرام والحسن والقبيح .

وعلى هذا فالمعرفة يكتب الإلهية إنما هي عرفان بالمنهج الرشيد الذي رسمه خالق الإنسان للإنسان كي يصل إلى السكّال الخلق والسلوك .

رابعاً : المعرفة بأنبياء الله تعالى ورسلة الذين اختارهم ليكونوا أهلام الهدى وقادة الخلق إلى الحق والإيمان بكتبه ورسله ليس سوى الإيمان بأنه تعالى أنزل كتباً فيها هدى ونور وأرسل رسلاً لإصطفاهم من خير خلقه مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل . وأن هؤلاء الرسل صادقون في كل ما أخبروا به عن الله تعالى وأنهم قد بلغوا الرسالة وأدوا الأمانة .

ولذا يقصد بهذه المعرفة رسم خطاهم والتأمل بهم والتخلق بأخلاقهم باعتبارهم يمثلون القيم الصالحة والحياة الكريمة التي أرادها الخالق لعباده سبحانه وتعالى .

خامساً : المعرفة باليوم الآخر وما فيه من بركات جزاء ونواب وعقاب وجنة ونار .

وهذه المعرفة تعتبر أقوى باعث على فعل الخير وترك الشر إذ المؤمن بهذا اليوم سيحاسب نفسه قبل أن يحاسب ليقينه أنه مسئول عن كل ما يقوم به من قول وفعل .

سادساً : المعرفة بالقدر الذي يسير عليه نظام الكون في الخلق

والتدبير وهذه المعرفة تزود المرء بقوى وطاقات تتحدى كل الغضبات والصعاب وتصغر دونها الأحداث الجسام .

وماعدا ذلك من الأمور العقيدية إما داخل تحت هذه الأمور وإما متفرع عنها .

وهكذا يبدو بجلاء أن الشق الثاني للإيمان وهو التكاليف العقلية إنما يراد منها تهذيب السلوك وتزكية النفوس وتوجيهها نحو المثل الأعلى ، فضلا عن أنها حقائق ثابتة وهي تعد من أعلى المعارف الإنسانية بل هي أعلاها على الإطلاق لا ما ادعاه أصحاب البدع ومنحرفوا الفطرة في قضايا الدين وتفجير بركان الخلاف بين المسلمين يدهوى الحفاظ على أمور ليست من الدين ولا من قضاياها كما تبين ذلك فيما سبق أى في جانب التكاليف العقلية والتكاليف البدنية .

وهكذا فإن علم الكلام كما قرر ابن خلدون - - يعنى بالإلهيات في مقابلة علم الفقه .

والنقاش في هذه العقائد الإيمانية هو الذى كون علم الكلام كما بين ذلك صاحب المقدمة .

وهذه هي العقائد الإيمانية في الذات والصفات ، وأمر الحشر والنعيم والمذاب والقدر والحجاج عن هذه القضايا بالأدلة العقلية هو علم الكلام (١) .

نعود للإجابة عن السؤال السابق وهو متى بدأ التأليف في علم الكلام؟ وما هي الأسباب التي دعت إلى ذلك ؟

(١) ابن خلدون المقدمة ص ٤٣٩

ويجيب على هذا السؤال صاحب كتاب الملل والنحل ببعض العبارات التي يفهم منها أنه كان يوجد علم كلام سابق على وجود وأصل بن عطاء مؤسس مدرسة الإعتزال حيث يقول الشهرستاني د وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في أواخر أيام الصحابة بدعة - معبد الجهنى وغيلان الدمشقي - ويونس الأسواري - في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر ونسج على منوالهم وأصل بن عطاء (١)، وعلى هذا يتضح أن الاتجاه الإعتزالي كفرقة عرفت باسم المتكلمين كان في فترة متأخرة كما قرر ذلك الشهرستاني في قوله د وأما رونق علم الكلام فابتدأه من الخلفاء العباسيين هارون والمأمون والمعتصم والواثق والمتوكل، (٢).

ومن هنا أيضاً يتضح صدق ما تقدم كما بين ذلك العلامة ابن خلدون حيث يقول د ولما كثرت العلوم والصنائع وولع الناس بالتدوين والبحث في سائر الأنحاء وألف المتكلمون في التنزيه حدثت بدعة المعتزلة (٣).

ليس هذا لحسب بل يعطينا معلومات ليس عن متكلمين سابقين على وجود المعتزلة بل أيضاً بين لنا كيف حدث كلام أولئك المتكلمين ، وما هو ؟ إذ إنه في حديثه على الأحوال الدينية بين المسلمين - قبل نشأة المعتزلة - يقرر أن السلف في محاولتهم شرح قواعد الإيمان كانوا يستشهدون بآيات من القرآن الكريم وأحاديث من السنة الشريفة ولما حدثت الخلافات في الرأي وكانت هذه الخلافات تتعلق بتفاصيل القواعد الإيمانية وخاصة حول الآيات المتشابهة . فدعا ذلك إلى الخصام

-
- (١) الشهرستاني - الملل والنحل ج ١ ص ٣٧
(٢) المرجع السابق لابن خلدون ص ٤٦٤ وراجع دكتور عبد العزيز سيف النصر فلسفة علم الكلام ص ١١
(٣) المرجع السابق

والتناظر والاستدلال بالعقل زيادة إلى النقل لحدوث ذلك علم الكلام (١).

وهل هذا فعلم الكلام حدث حين وقع الخصام والتناظر بين المسلمين وكان المتناظرون يستندون على العقل بالإضافة إلى الأدلة المأخوذة من الكتاب والسنة وكل ذلك هو الذي أدى إلى حدوث الكلام السابق على نشأة المعتزلة.

وهذا يوقفنا على نشأة علم الكلام بين أنصاره وخصومه . ولماذا نذهب بعيداً فلقد كان الصحابة في عهد النبي - ﷺ - ليسوا في حاجة إلى مثل هذا الجدل كما تبين فيما سبق .

أما بعد وفاة النبي ﷺ فقد توالى الاختلافات بعضها في أثر بعض ليس هذا فحسب بل والتنازع تصحيح بدورها أسباباً لخلافات جديدة وهكذا ، واستتبع كل ذلك جدلاً يدلى فيه كل بحجته وهذا هو المناخ الذي ولد فيه علم الكلام ونحن في هذا المقام نختصر الكلام اختصاراً .

فعقب موت النبي ﷺ اختلف الصحابة فيمن يتولى الخلافة واجتمع الأنصار يتشاورون ليختاروا خليفة من بينهم فذهب إليهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح وحاول أبو بكر إقناعهم بأن الخلافة ينبغي أن تكون من قريش وأوصاهم أن يمثلوا لقول الله تعالى : للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون (٢) .

(١) المرجع نفسه ص ٤٦٣

(٢) سورة الحشر - آية ٨ - وراجع سورة الحجرات الآية ١٥

ثم استطرد أبو بكر في حديثه بقوله : لقد سمنا الله بالصادقين ، والله يأمر أن نكون مع الصادقين وأنهى حديثه قائلاً عن النبي ، الأئمة من قريش ، (١) .

وهكذا نرى أن أول خلاف دار بين المسلمين كان محاولة حسمه بطريق الاستشهاد بالقرآن والحديث وإكمال النظر فيهما واستخراج الرأى منهما كما تبين فيما سبق .

كما حدثت بعد ذلك خلافات في شأن المواريث ونحو ذلك . ولكن الأمور لم تصل إلى ذروتها إلا عقب مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه في ظروف مليئة بالضباب وجاء على بن أبي طالب واستعمل حرب الجمل وصفين واتفق أن تنتهى بالتحكيم .

وخرج الخوارج على التحكيم وكفروا علماً برضا عن التحكيم ، وحاربوه حتى انتهى الأمر بالاستقرار لمعاوية .

ومن هنا يتضح مناصرة الأمويين لمعاوية ، والشيعية لعل والخوارج ينغفون عن أولئك وهؤلاء وصف الإيمان ويدخلونهم في زمرة الكفر وعلى هذا أصبحت قضية الإيمان والكفر منطلق الجدل الذي هو بحق البداية الحقيقية لعلم الكلام وقامت فرقة من الخوارج يجادل في قضايا الدين باسم العقيدة وتمزق العقيدة باسم الدين بتكفير على ومعاوية والقول حول قضية الإمامة وهل تكون بالاختيار أم بالتعيين . . . ليس هذا فحسب بل أصبحت مسألة مرتكب الكبيرة أيضاً مناط البحث وهنا نشأت فرقة المرجئة لتدلى برأيها في ذلك وتنادى بترك الجدل وإرجاء

(١) راجع دكتور محمد يوسف موسى - الإسلام وحاجة الإنسانية إليه ص ٦٤

الحكم على بني البشر لخالقهم يوم القيامة والإنصراف إلى نصرة الدين حيث لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

وهي ضوء ما تقدم نستطيع القول بأنه في العصر المباني كثير الجدل في جانب العقائد الإيمانية واتخذ ألوانا لم تكن أيام النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا الأولين من صحابته وفي هذا الجو القائم على الجدل وجد علم الكلام .

ويوقفنا على خلاصة هذه القضية فوق ما تقدم قول عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : خرج علينا رسول الله ﷺ - وهم يحتضمون في القدر فسكنا يفتأ في وجهه حب الرمان من الغضب .

فقال : بهذا أمرتم ؟ أو لهذا خلقتم تضر بون القرآن بعضه ببعض لهذا هلكت الأمم قبلكم .

وهذا القول الجامع يوقفنا على التوجيه الحكيم والبيان الشامل الذي أرسى به الرسول ﷺ - القول الفصل في مشكلة القضاء والقدر واجتناب بذور الفتنة والشقاق بين المتنازعين وذلك بتوجيه أصحابه رضوان الله عليهم إلى المنهج والطريق متمثلا في :

١ - البعد عن الجدل المؤدى إلى الفتنة والبعد عن كل ما يناقض طريق الفطرة والتوحيد .

٢ - ألا يضر بوا كتاب الله ببعضه ببعض ، لأنه لا تعارض بين نصوصه وآياته .

كما يتضح أنه ﷺ منع أصحابه التنازع والجدل ولم يمنهم التناظر حول قضايا البحث العلمي الهادف للوصول إلى الحق والنجاة من مزالق الشبهال وحول هذه التوجيهات النبوية كان المنهج والغاية .

ثم اتسع الخلاف واشتد الجدل والنزاع حول مسألة القضاء والقدر في عهد الخلفاء الراشدين ويبدو أن السبب في ذلك :

١ - انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى فافتقد المسلمون شخصه العظيم وحجته البالغة تصافح آذانهم فطمئن قلوبهم .

٢ - وقوع بعض القضايا التي كانت تثير تساؤل بني البشر وتبعث في نفوسهم التطلع إلى الوقوف على مشكلة القضاء والقدر .

٣ - ماضية الاسلام إلى رحابه من أفراد وجماعات حديثة عهد بالدين ولم يفقهوا أصوله ولم يسعدوا بصحبة النبي ﷺ

ولا شك أن هذا يشير إلى أن علم الكلام لم ينشأ رغبة من المتكلمين في الجدل والمراءى، وإنما نشأ دفاعاً عن الدين ودرءاً للخطر الذي كان يزلزل قضايا الإسلام من نفوس المسلمين وفي هذا المقام .

يقول بعض الباحثين .

إن علم الكلام الإسلامي لم ينشأ نتيجة سبب بعينه وإنما هو نتاج أسباب متضامنة وعوامل متضافرة حلت بالبيئة الاسلامية واقتضت وجوده على الصورة التي نراه عليها في تاريخ الفكر الإسلامي (١) ولنشأته أسباب داخلية وأخرى خارجية تتمثل في النقاط التالية :

(١) دكتور : أبو الوفا الغنيمي التفاضلي - علم الكلام وبعض

مشكلاته ص ٦

(٢ - علم الكلام)

أولا الأسباب الداخلية وتتمثل في :

١ - تعرض القرآن بجانب دعوته إلى التوحيد لأمم الفرق والديانات التي كانت منتشرة في عهد النبي ﷺ - فرد عليهم ونقض أقوالهم فكان طبيعيا أن يسلك علماء المسلمين مسلك القرآن في الرد على المخالفين وكلما جدد المخالفون وجوه الطعن وجدد المسلمون طرق الرد .

٢ - كاد يفتي العصر الأول في إيمان خالص من الجدل ولما فرغ المسلمون من الفتح واستقروا أخفوا ينظرون ويبحثون فاستتبع هذا اختلاف وجهة نظرهم فاختلفت الآراء والمذاهب .

٣ - خلافاً في المسائل السياسية كانت سبباً في الخلاف الديني . وأصبحت الأحزاب فرقا دينية لها رأيها : فحزب سيدنا علي رضي الله عنه تكون من الشيعة ومن لم يرض به تكون منهم الخوارج ومن كره خلاف المسلمين كون فرقة المرجئة وهكذا .

ثانياً . أما الأسباب الخارجية فهي

١ - أن كثيرين ممن دخلوا الإسلام بعد الفتح كانوا من ديانات مختلفة يهودية وفصراية ومجوسية وصائبة وبراهمة وغيرها وقد أظهر آراء دياناتهم القديمة في ثوب دينهم الجديد .

٢ - جعلت الفرق الإسلامية الأولى وخاصة المعتزلة همما الأول الدفاع عن الدين والرد على المخالفين كما سيتضح ذلك فيما بعد من خلال الحديث وفي هذه الفترة كانت البلاد الإسلامية معرضاً لكل الآراء والديانات يحاول كل فريق تصحيح رأيه وإبطال رأي خصمه - ومن هنا تسلمت اليهودية والفصراية بالفلسفة فدرسها المعتزلة ليستطيعوا الدفاع بسلاح يماثل سلاح المهاجم .

٣ - حاجة المتكلمين إلى الفلسفة اضطرتهم إلى قراءة الفلسفة اليونانية والمنطق والتكلم في شأنها والرد عليها .

كما كانت الخلافة هي المسألة التي اشتد نزاع المسلمين فيها وكان من أثره أن تكون ثلاث فرق تتمثل في :

١ - الشيعة وهم الذين يرون أن اللاحق بالخلافه بعد رسول الله ﷺ سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

٢ - الخوارج : وهم القائلون بأن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر بين المسلمين .

٣ - المرجئة وهم الذين كرهوا هذا الخلاف وابتعدوا عن الفريقين وأرجأوا الحكم فيهما لله تعالى

وعلى هذا فلما انتهى المسلمون من الفتح الإسلامي أخذت تظهر أفكار مجافية للصواب من أصحاب الديانات القديمة في ثوب دينهم كما تبين فيما سبق وكانت العراق وخصوصا البصرة مظهراً لجميع الملل والنحل .

فقامت جماعة يقولون بحرية الإرادة وعلى رأسهم معبد الجهنى وتكونت منهم فرقة القدسية كما كانت هناك جماعة أخرى يسلبون الإنسان إرادته وعلى رأسهم جهم بن صفوان وتكونت منهم فرقة الجبرية .

ووسط هذا الاضطراب الفكري والمبادئ التي كوتتها كل فرقة لنفسها قام جماعة من المخلصين يشرحون عقائد المسلمين كما هي في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ومن أشهرهم الحسن البصري ثم كان الإمام أبو حنيفة وأتباعه .

وفي أواخر القرن الثالث ظهر أبو منصور الماتريدي واشتغل بالرد على أصحاب العقائد الباطلة وتكونت منه ومن أتباعه فرقة الماتريدية .

وفى أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع كان الإمام الطحاوى وأبو الحسن الأشعري الذى أعلن انفصالة عن المعتزلة وقرر إبادته الدينية التى صار إليها خيرة علماء المسلمين وظهرت بهذا فرقة الأشاعرة .

ومن هنا كانت جماعة أهل السنة التى توالى عليها علماء الإسلام كالجوينى ثم الغزالى والفخر الرازى وعصدة الدين الإيجى والبيضاوى ثم سعد الدين التفتازانى والسيد الشريف الجرجانى ثم علماء الأثر الك وغيرهم إلى اليوم (١) .

الأشاعرة وقد نقل لنا المؤرخون صورة من جدل الأشعري مع المعتزلة تمثل روح مذهبه وأقسام معلوماته واتساع أفقه فقالوا :

تناظر الأشعري مع أبى على الجبائى أحد أئمة المعتزلة المتوفى ٣٠٣ هـ والجدير بالذكر أن الجبائى كان استاذاً للأشعري قبل أن ينتقل الأشعري من الإتجاه الاعتزالي .

وسأله عن ثلاثة إخوة ماتوا : الأكبر منهم مؤمن برقى والأوسط كافر فاسق شقى ، والأصغر مات على الصغر ولم يبلغ الحلم أى سن الرشد والتكليف .

فقال الجبائى : أما الزاهد ويقصد به الأكبر ففى أعلى الدرجات وأما الكافر الأوسط ففى أسفل الدرجات : بناء على أن ثواب المطيع وعقاب العاص واجبان على الله تعالى — عند المعتزلة .

وأما الأصغر فن أهل السلامة لا يثاب ولا يعاقب .

فقال الأشعري : إن طلب الصغير درجات أخيه الأكبر فى الجنة .

(١) راجع دكتور على جبر مذكرة فى علم التوحيد ص ٢٠

فقال الجبائي : يقول الله تعالى : المرجات ثمرة الطاعات .

قال الأشعري فإن قال الصغير : ليس مني النقص والتقصير فإنك إن أبقيتني إلى أن أكبر لأطعنك ودخلت الجنة ،

فقال الجبائي - يقول الباري تعالى - قد كنت أعلم منك أنك لو بقيت لعصيت ودخلت العذاب الأليم في دركات الجحيم فإن الأصلح لك أن تموت صغيراً .

فقال الأشعري : إن قام العاصي في العذاب الأليم منادياً من بين دركات النار : يا إله العالمين ، يا أرحم الراحمين ، لم راعيت مصلحة أخى دوني وأنت تعلم أن الأصلح لي أن أموت صغيراً ولا أصير في السعير أصيراً فما يقول الرب ؟

فهذه الجبائي في الحال ولا تقطع عن الجدال (١) وفي هذه المناظرة ما يوقفنا على قيمة المنهج العقلي في الاستدلال .

وهكذا يتضح أن قبل نشأة المعتزلة قد ظهرت إختلافات في الرأي حول قواعد الإيمان كما يقول البغدادي والشهرستاني .

وكما هو في أشهر الروايات أن اسم المعتزلة في الأصل قد أخذ من تلك الواقعة وهي أن أصل بن عطاء قد اعتزل وابتعد عن الرأي المقبول والمجمع عليه عند جمهور المسلمين في مسألة مرتكبي الكبائر في الإسلام .

وقال أنه في منزله بين المنزلتين أي لا هو بكافر ولا هو بمؤمن كما يقول : إن الإيمان عبارة عن خصال الخير إذا اجتمعت في شخص سمي المرء مؤمناً وهذا بخلاف الفاسق الذي لم يستجمع خصال الخير فلا يسمى

(١) راجع الشيخ مصطفى عبد الرازق - التهيد - نقلاً عن مفتاح السعادة

مؤمناً وليس هو بكافر وأيضاً لأن الشهادة وسائر خصال الخير موجودة فيه لا وجه لإنكارها .

ليكنه إن خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالداً فيها إذ ليس في الآخرة إلا فريقان :

فريق في الجنة وفريق في السعير لكنه يخفف عنه العذاب وتكون درجته فوق درجة الكفار (١) وهنا يقول البغدادي : فلما ظهرت فتنة الأزارقة والأهواز واختلاف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب خرج وأصل ين هطاء عن قول جميع الفرق وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر وجعل الفسق منزلة بين المنزلتين أي منزلة الكافر والإيمان .

فلما سمع الحسن البصري من وأصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبل طرده عن مجلسه فاعتزل عند سارية من سوارى مسجد البصرة وانضم إليه قرينه في الضلالة عمر بن عبيد . فقال الناس يومئذ فيهما : أنهما قد اعتزلا قول الأمة وسمى اتباعهما من يومئذ معتزلة (٢) .

وبسبب إثباتهم للإرادة الحرة التي فاصروها على أساس من تصورهم الخاص للعدالة الإلهية ، وأيضاً بسبب إنكارهم للصفات الإلهية على أساس من تصورهم الخاص للتوحيد فقد سمي المعتزلة أنفسهم أصحاب المعدل والتوحيد (٣) ومن هنا وضعوا قواعدهم التي سميت باسم الأصول الخمسة

(١) راجع الشيخ عبد القاهر البغدادي - الفرق بين الفرق ص ٩٣ تحقيق محي الدين والشهرستاني الملل والنحل ١ ص ٥١ .
(٢) راجع المرجع السابق للبغدادي ص ٩٨ والملل والنحل ١ ص ٣٦ .

(٣) الشهرستاني - الملل والنحل ١ ص ٣٦ .

وهي التوحيد والعدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١) .

ولذا فنحصر مبادئهم في النقاط التالية : -

(١) القول بالمنزلة بين المنزلتين فرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب مغلد في النار وليس مؤمناً ولا كافراً .

(٢) القول بأن العبد يخلق أفعال نفسه بقدرة أودعها الله فيه .

(٣) القول بالتوحيد ، ولهذا نفوا صفات الله تعالى القديمة حتى يشبه المخلوقين . ودعاهم إلى هذا قيام جماعة تجسد الإله وتشبهه بالحوادث ،

(٤) قولهم بأن العقل يحكم بحسن الأفعال وقبحها .

(٥) القول بخلق القرآن وعدم رؤية الله في الآخرة (٢) .

وعلى هذا يتضح أن التأليف في علم الكلام لم يكن على يد المعتزلة فحسب وإنما سبقهم غيرهم كاتبين فيما سبق وأن علم الكلام الذي ذمه الشافعي وغيره من الأئمة إنما هو علم الكلام الحاروي لمذاهب المخالفين الذين أدخلوا في قضايا الإسلام أشياء خالفت ما كان يعتقد المتقدمون من الصحابة والتابعين وجمهور الأمة ، وكانت كتبهم تحت لفظ علم الكلام (٣) .

ولهذا يجب التفرقة بين علم الكلام الذي دخل فيه من الفلسفة ما لا يتفق

(١) راجع القاضي عبد الجبار - الأصول الخمسة .

(٢) راجع الأستاذ / حسن أيوب - تبسيط العقائد الإسلامية

ص ٢٩٩ .

(٣) راجع د / علي جبر محاضرات في علم الكلام ص ٢١ .

والكتاب والسنة وبين علم الكلام المؤسس على الكتاب والسنة في مسائله
والأول هو الذي يجب إنكاره ودفعه (١).

أما علم الكلام الذي بدأ التأليف فيه من أوائل القرن الرابع إلى اليوم
فليس يذمه أحد من أئمة المسلمين بل يوجبون الأخذ به حيث هو أصل
الدين ومغاط التكليف .

ومن هنا ابتدأ الأشعري والماتردي في التأليف على مذهب أهل السنة
والجماعة والرد على المخالفين وتابعه على ذلك القاضي الباقلاني وأبو بكر
ابن فورك وأبو إسحاق والإسفرائيلي وإمام الحرمين الجويني ثم أقي الفزالي
وأوجب علم الكلام والمنطق ثم توسع في ذلك الإمام الرازي والآمدي
وسار المتكلمون الذين ألفوا كتبهم لنصرة مذهب أهل السنة والجماعة إلى
اليوم .

ومن هنا نعلم أن التأليف في علم الكلام من القرن الرابع إلى اليوم
لم يكن إلا لنصرة المذهب الحق والرد على المخالفين (٢).

وإلى هنا نكون قد وقفنا على قيمة الدافع للتأليف في علم الكلام
والملايسات التي حلت به ولنعد إلى ما كنا بصدده وهو تناول مفهوم علم
التوحيد في اللغة والاصطلاح وذلك لما درج عليه الكافيون من العلماء
بتعريف العلم حيث أن التعريف إما أن يكون بالحد أو بالرسم ذلك أن
التعريف بالحد إنما يكون بالذاتيات أي بالماهية والحقيقة .

والتعريف بالرسم إنما هو تعريف بالخارج عن الشيء المعروف المميز له

(١) راجع الدكتور محمد يوسف موسى - الإسلام وحاجة الانسانية
إليه ص ٦٧ نقلا من مفتاح السعادة > ٢ ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) دكتور علي جبر / المرجع السابق ص ٢١ .

عن جميع ماعده ، وقد يتأتى ذلك بتعريف الشيء بفائدته والغاية منه فإنها خارجة عن ماهيته .

وعلى هذا نشرع في تناول مفهوم هذا العلم :

علم التوحيد : مركب إضافي صار إعلما على هذا العلم المدون المعروف بعلم الكلام ، ولفظ العلم هذا ينحصر في عدة إطلاقات :

- إما أن يطلق على إدراك المسائل المتعلقة بالعلم .

- وإما على المسائل نفسها .

- وإما على الملكة . أى السمة الراسخة . الحاصلة من إدراك المسائل

ومارسيتها (١) وهذا البيان يدعونا للوقوف على المعنى اللغوي والاصطلاحي ولكن قبل تناول مفهوم علم التوحيد ينبغي أن نقف أولا على إطلاقات العلماء لهذا العلم .

(١) د/ مصطفى عمران - مقدمة في علم الكلام ص ٢٥ .

اسماء هذا العلم

سمى هذا العلم باسماء متعددة منها علم التوحيد وعلم أصول الدين، وعلم الفقه الأكبر وعلم العقيدة وعلم الكلام ولكن أكثرها إطلاقاً ما ذكرنا فيما تقدم وهو علم التوحيد وذلك أن بحث الوحدانية هو المقصد الاسمي والمطلب الأعلى بعد الوقوف على الأدلة القاهرة على وجود الله تعالى، ولذا فالذين يطلقون على مباحث هذا العلم - علم التوحيد قد لاحظوا أن مباحث الوحدانية هو أهم مباحث هذا العلم - ولما كان الأمر كذلك فقد جعلوا عنوانه علماً على العلم كله أي تسمية العلم بأشهر مباحثه باعتباره يبحث في الحجج التي تؤيد ما يجب لله وما يحوز زوماً يستحيل (١).

- وقد يسمى - علم - أصول الدين وذلك لأن مباحث العقيدة أصل لما تلاها من علوم الدين الأخرى كال تفسير والفقه والحديث... كما عكست هذه التسمية أي علم أصول الدين بأنه يبحث في العقائد التي هي الأصول التي يجب على كل مكلف أن يعتقد قبل أن يقدم على العمل بل أن العمل لا ينفص في الدار الآخرة دون اعتقاد هذه المسائل العقدية. أما في باقي العلوم الأخرى فإنها تبحث في الفروع ومن هنا سمي هذا العلم بهذا الاسم،

وسمي بعلم الفقه الأكبر وذلك لأن هذا العلم يقوم للبحث فيه حول الأحكام الأصولية أي الإلهيات والنبوات والسمعيات وهذا في مقابلة علم الفقه الذي يبحث فيه عن الفروع وذلك باعتبار أن الأصل أكبر من فرعه وإن كان الفقه هو الفهم، فأكبر الفهم وأفضله ما توجه إلى الملا الأعلى والذات الأقدس والوحي الإلهي.

وهذه التسمية كما قلنا في مقابلة الفقه الأصغر، وهو فقه العبادات

(١) راجع الإمام محمد عبده - رسالة التوحيد ص ٤٠

والمعاملات فلا عبادة إلا بعد معرفة المعبود الحق ولا معاملة إلا بمعرفة الطريق والمنهج الذي أنزله الحق تبارك وتعالى على رسله .

كما يسمى بعلم العقيدة والذين أطلقوا هذه التسمية إنما أطلقوها بناء على الثرة المرجوة منه وهي انعقاد القلب انعقاداً جازماً لا يقبل الانفساك كما أشار إلى ذلك صاحب المقاصد بقوله : تحلية الإيمان بالآيقان (١) وهي الأمور التي تعتقد بالقلب وتصدق بالجنان ويظنن لإيها الفؤاد .

ولكن الذي شاع بين المسلمين تسميته بعلم الكلام ولهذه التسمية عدة تعليقات منها :

(أ) أن مسألة كلام الله تعالى قد طال فيها الجدل واحتدم حولها النزاع بين فرق المتكلمين ، فيسكون من باب تسمية الكل باسم الجزء .

— ومنها أنه سمي بذلك لأن الباحثين الأول كانوا يترجمون لمسائله بقولهم الكلام في العلم ، الكلام في الصفات ، الكلام في الجنة والنار ... وهكذا في بقيه مسائله وعلى هذا فرد التسمية إلى أن المباحث الأساسية في بداية الأمر كانت عناوينها على النحو السابق .

— أو لأن هذا العلم يورث طلابه ويمنح المشتغلين به القدرة على الكلام في تحقيق عقائد الدين وتحلية أصوله (٢) كما يقول صاحب المواقف إنما سمي كلاماً إما لأنه ياذاء المنطق للفلاسفة ، أو لأن أبوابه عنوت أولاً بالكلام في كذا أو لأن مسألة الكلام أشهر أجزائه حتى كثرت فيه التنافر والسفك فغلب عليه ، أو لأنه يورث قدرة على الكلام في الشرعيات ومع الخصم (٣) .

(١) سعد الدين التفتازاني — المقاصد ج ١ ص ١٠

(٢) راجع د/ مصطفى عمران — المرجع السابق ص ٢٨

(٣) الموقف ص ٨

- ويقول البعض إن مباحث هذا العلم تبدأ بالجدل المبني على الكلام بين طرفين وعلى هذا يكون المراد بالكلام هنا هو ما يشمل كلام الموافقين والمخالفين .

- ويقول آخرون : إنه لقوة أدلته عند طرف فسكانه يقول هذا هو الكلام أى القاطع دون سواء وذلك فى المسائل التى وقع فيها الخلاف كما قال الشيخ محمد عبده لأنه فى بيان طرق الاستدلال على أصول الدين أشبه بالمنطق فى تجلية مسالك الحجج فى علوم أهل الفلسفة والمنطق وهما مترادفان (١) وهناك أراء أخرى كثيرة وعمما لا شك فيه أن مسمى هذه الأسماء واحد ولكن لكل وجهة فى إثبات ما يراه دون غيره مع الوقوف على ما يورده فى نظره كما تبين فيما سبق .

وبعد هذه البيان لمسميات هذا العلم نعود للوقوف حول ما وعدنا به فيما تقدم أى على معنى هذا العلم فى اللغة والاصطلاح .

(١) راجع الشيخ محمد عبده - رسالة التوحيد ص ٤٤

المعنى اللغوى لعلم التوحيد

يدور أى معنى من المعانى فى فلك ودائرة اللفظ المطلق له على حسب ما بينها من رابطة تجمعها فى الأصل والإشتقاق وعلى هذا فالتوحيد فى اللغة مصدر (وحد) بتشديد الحاء تقول : وحدت الشيء أى جعلته واحداً أو اعتقدته واحداً ، والواحد من صفات الله تعالى معناه أنه لا ثانى له ذو وحدانية والتوحيد وأنه المنفرد بالإيجاد والتدبير (١) .

وعلى هذا فالتوحيد فى اللغة العلم بأن الله واحد لا شريك له أى لإنفراد المعبود بالعبادة التى هى الطاعة وهى أبلغ من العبودية لأنها غاية الخضوع والتذلل التى لا يستحقها إلا من له غاية الأفضال (٢) وكما قال ابن منظور فى لسان العرب التوحيد الإيمان بالله وحده لا شريك له (٣) قال تعالى (قل هو الله أحد) (٤) ، وقال تعالى (واللهم لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) (٥) .

(١) د/ مصطفى عمران - المرجع السابق

(٢) بصائر زوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزى بآدى

ج ٤ ص ٩ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٦٧ هـ

(٣) ابن منظور - لسان العرب - مادة وحد

(٤) سورة الاخلاص - وعلى هذا يتضح أن المعبود إذا خصص

فيكون هو الله تعالى ويكون هو المعبود بحق ، وأما إذا أطلق فيشمل

كل معبود بحق أو بباطل - فإذا جاءت معرفة بالآلف واللام فهى تعنى الإله

المعبود بحق - راجع تحفة المريد على جواهر التوحيد ص ١٠ الشيخ الإسلام

إبراهيم البيجورى

(٥) سورة البقرة آية ١٩٣

وأما الأدلة من السنة النبوية فكثيرة منها قول الرسول ﷺ ومن قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على توحيد المعبود وانفراده بالعبادة وهذا يوقفنا على معنى التوحيد في الشرع الذي جاء به الدين وأنه لإفراد المعبود الحق بالعبادة مع اعتقاد وحدته في الذات والصفات والأفعال أي نفي التعدد في ذاته تعالى وفي صفاته وأفعاله (١).

وعلى هذا فالتوحيد: مصدر وحد يوحد ، ومعنى وحدت الله اعتقده منفردا بذاته وصفاته وأفعاله بلا نظير ولا شبهة ولما كانت الالفاظ والالفاظ المعاني فإننا نقف لنتناول المعنى الاصطلاحي.

المعنى الاصطلاحي لعلم التوحيد :

الاصطلاح على الشيء الدلالة على معناه باتفاق وذلك بما يشعر بحقيقته ويناسب موضوعه ويعين مدلوله من غير لبس ولا إخلال وعلم التوحيد بالمعنى الاصطلاحي — أعني العلم المعروف والمدون كما وقفنا على ذلك من خلال تناول عوامل نشأته عرف بالحد كما عرف بالرسم.

والتعريف بالحد لعلم ، إنما يكون بأخذ موضوع هذا العلم الذي يراد حده في التعريف ، ولذا فالتعريف بالحد إنما يكون بالذاتيات أي بالماهية والحقيقة والتعريف بالماهية والحقيقة هو تعريف بالحد (٢).

(١) شرح جوهرية التوحيد للشيخ محي الدين عبد الحميد .

(٢) وفي هذا الإطار فإن من جعل موضوع علم التوحيد هو ذات الله ورسله والسمعيات حده بأنه : علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى ثم رسله من حيث ما يجب وما يجوز وما يستحيل ، وعن السمعيات التي أخبر بها الصادق . ومن جعل موضوعه الموجودات من حيث يتوصل بها إلى إثبات العقائد حده بأنه : علم يبحث فيه عن الموجودات .

وأما التعريف بالرسم فإنما هو تعريف بالأمر الخارج عن الشيء.
المعرف والمميز له عن جميع ماعداه وقد يتأتى ذلك بتعريف الشيء بفائدته
والغاية منه فإنها خارجة عن ماهيته ولذا ذكر العلماء رسوما متعددة لعلم
التوحيد.

وما ذلك إلا لأنه العلم الذي يتناول جليل الكلام ودقيقه وعلى هذا
وذلك فقد وردت عدة تعريفات لعلم الكلام نذكر منها على سبيل المثال
لا الحصر ، تعريف الجرجاني :

بأنه علم باحث عن الأعراض الذاتية للوجود ، من حيث هو على
قاعدة الإسلام^(١). وهذا التعريف يقوم على بيان موضوع علم التوحيد
باعتبار أن موضوعه هو ذات الله تبارك وتعالى من حيثيات اعتقادية ،
ولما كان العلم هو الذي يبحث فيه جاء اللفظ على سبيل المجاز ، وأنه الباحث
بينما العلم هو مادة البحث ولا ضير في ذلك كما تبين فيما سبق^(٢).

كما ورد في هذا المقام تعريف للإمام محمد عبده بأنه :

العلم الذي يبحث فيه عن وجود الله تبارك وتعالى وما يجب أن يثبت
له من صفات وما يجوز أن يوصف به ، وما يجب أن ينفي عنه ، وعن الرسل

ومن جعل موضوعه المعلومات من حيث يتوصل بها إلى إثبات
العقائد الدينية حده بأنه علم يبحث فيه عن المعلومات أى من هذه الحبيبة
راجع د/مصطفى عمران - المرجع السابق ص ١٦

(١) السيد الشريف - التعريفات ص ١٥٦ ط الأولى ١٩٨٣ م بيروت.

(٢) راجع ص ٢٠ من البحث وراجع د/ علي جبر - محاضرات في علم
الكلام ص ٩

لإثبات رسالتهم ، وما يجب أن يكونوا عليه ، وما يجوز أن ينسب إليهم
وما يمتنع أن يلحق بهم (١).

وعن بيان الحياة الآخرة ، أى السمعيات التى أتى بها الشرع الشريف ،
ودلل عليها القرآن الكريم والسنة المطهرة باعتبارها مغييات يجب التصديق
بها ولا يتم الإيمان الكامل بدونها .

كما ذكر العلماء له رسوما متعددة تختلف فيما بينها بحسب الغاية ومن
هذه التعريفات تعريف الإمام عصفى الدين الإيجى فى كتابه المواقف بأنه
علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه .

والمراد بالعقائد ما يقصد فيه نفس الإعتقاد دون العمل ، وبالدينية
المنسوبة إلى دين محمد ﷺ (٢).

كما عرفه الفارابى فى كتابه إحصاء العلوم بقوله : وصناعة الكلام
يقتدر بها الإنسان على فصرة الآراء والأفعال المحدودة التى صرح بها واضع
الملة ، وتزييف كل ما خالفها بالافاويل (٣).

وعرفه ابن خلدون بقوله : علم الكلام علم يتضمن الحجاج عن العقائد
الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين فى الاعتقادات عن
مذاهب السلف وأهل السنة (٤).

كما عرفه الشيخ مصطفى عبد الرازق بقوله : علم الكلام علم يبحث فيه

(١) الأستاذ الإمام محمد عبده - رسالة التوحيد ص ٧ ط الشعب .

(٢) الإيجى - المواقف الموقف الأول فى المقدمات .

(٣) راجع إحصاء العلوم ص ١٠٧ تحقيق د/ عثمان أمين ط القاهرة ١٩٦٨ م

(٤) ابن خلدون - المقدمة ص ٤٥٨ ط الرابعة ١٩٨١ م .

من ذات الله وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ أو المعاد على قانون الإسلام ، وقد أبان في شرح هذا التعرف أن القيد بقوله على قانون الإسلام أخرج به العلم الإلهي للفلاسفة، ثم قال، الكلام باحث عن أمور يعلم فيها المعاد ، وما يتعلق به من الجنة والنار والضراط والميزان والثواب والعقاب وقيل الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة من الأدلة (١)،

كما ورد عن بعض الباحثين أن التوحيد يطلق بإطلاقين :

أولاً : المعنى الشرعي الذي جاء به الإسلام وقرره القرآن الكريم في كثير من صوره وآياته أعني إقرار المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفات وأفعالا .

ثانيا : بالمعنى الاصطلاحي المدون : وهو العلم الذي يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه ، أو هو العلم الباحث فيما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز وعن السمعيات (٢).

وهي الأمور المتعلقة بالحياة الآخرة من موت وفناء وبعث وحشر وثواب وعقاب وجنة ونار وأحوال يوم القيامة .

كما عرف بأنه : معرفة النفس ما عليها من العقائد المنسوبة إلى دين الإسلام (٣). وتلك المعرفة التي يشدها وينادي بها إنما هي معرفة وجوبية يلتزم بها المكلف ليخرج بها عن دائرة التقليد المؤدى إلى اليمد عن الصواب

(١) الشيخ مصطفى عبد الرازق - تاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٢٦١

(٢) دكتور سليمان خميس - مفكرة في التوحيد ١٩٦٣ م

(٣) العلامة السكال بن الهمام الحنفى - المساواة ص ٥ نقلا عن الأستاذ محمد

حسنى موسى محمد في مؤلفه - قيمة الصراع بين الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام ص ٥٨ ط الأولى ١٩٨٧ م

فإن التقليد كما يكون في الحق يأتي في الباطل ، وكما يكون في النافع يحصل في الضر ، فهو مضطرب يفتقر فيها الحيوان ولا تجمل بحال الانسان (١).

كما حدد الشيخ ابن عرفة علم الكلام : بأنه العلم بأحكام الألوهية وإرسال الرسل ، صدقها في كل أخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصاً به وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك (٢).

وعلى هذا فعلم الكلام يتضمن العلم بأحكام الألوهية وإرسال الرسل وصدقهم في كل ما يخبرون به ومنه أحكام المعاد وكذلك العلم بالشيء الذي تتوقف عليه أحكام الألوهية وأحكام إرسال الرسل .

وهذا الأمر هو حدوث العالم . أو ثبوته وإمكانه ، اللذان يتوقف عليهما ثبوت بعض أحكام الألوهية ، كثبوت القدرة والإرادة بما كان دليله العقل وثبوت بعض أحكام الرسالة كثبوت صدق الرسل في الأخبار الدالة على الأحكام الشرعية وذلك متوقف على المعجزة المتوقفة على حدوث العالم .

وخرج بقوله خاصاً به — علم المنطق — فإنه وإن توقف عليه شيء من أحكام الألوهية ، وأحكام الرسالة ، إلا أنه ليس خاصاً بذلك الذي توقف عليه ، بل يستخدم في جميع العلوم هذا من إقاحية ومن فاحية ثانية يتضمن علم الكلام حسب هذا التعريف تقرير أدلة الإلهيات والنبوات والبعث .

(١) الامام محمد عبده - رساله التوحيد ص ٢٢ وراجع المرجع السابق .

(٢) راجع أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي - السنوسية الكبرى

وكذلك المقدمات الضرورية لهذه الأدلة ، وحل للشكوك التي ترد على أمور العقيدة (١) .

كما حده ابن التلساني بأنه العلم بثبوت الألوهية والرسالة وما يتوقف معرفتهما عليه من جواز العالم وحدوثه وإبطال ما يناقض ذلك (٢) .

● وبالمقارنة بين تعريف ابن عرفة وابن التلساني يتضح لنا ما وقفنا عليه فيما مضى - وإن كان ابن عرفة قد رد تعريف ابن التلساني بأنه غير جامع لخروج أحكام المعاد منه وأحكام المعاد هي المتعلقة بعمود الأجسام إلى ما كانت عليه والتسليم بالصرائط والميزان وغير ذلك من أحوال الحياة الآخرة .

والتعريف يجب أن يكون جامعاً مانعاً ، أي جامعاً لكل أفراد المعرف مانعاً غيره من الدخول فيه كما يبين ذلك أصحاب فن المنطق .

وهنا يمكن أن نقول كما قال صاحب فلسفة علم الكلام إنه يجاب عن ابن التلساني بأن تعريفه جامع وأنه يشمل أحكام المعاد إذ هي داخلة في قوله والرسالة - لأن المراد العلم بثبوت ما تضمنته الرسالة ولا شك أن ذلك شامل لأحكام المعاد ، إذ الرسل قد أخبروا بها ، وحيث فلا فرق بين تعريفهما أي لا فرق بين تعريف كل منهما والآخر .

وهنا يتحقق ما وقفنا عليه ، وهو أن هذه التعاريف السابقة وإن بدت في هيكل ظهورها مختلفة الألفاظ إلا أنها في الحقيقة يجمعها أساس واحد وهو تجلية العقيدة الإيمانية بشكل عام وفي الدين الإسلامي بشكل خاص ، تقريراً ودفاعاً لتزول الشبهة ويعود الإدراك إلى الطريق السليم

(١) راجع د / عبد العزيز سيف النصر - فلسفة علم الكلام ص ٦٨

(٢) راجع السنوسة الكبرى ص ٩٧

المواثم للفطرة والتوحيد وذلك بإقامة التكاليف الإيمانية في ذات الإنسان والتي هي أساس مباحث الدين ومن هنا يتضح أن علم الكلام من العلوم الشرعية المصطبغة بصيغة عقلية وتدور مسائله حول أصول العقائد الإسلامية وإثباتها والدفاع عنها ضد الآراء المخالفة لها (١) .

وفي كل هذا ما يوقفنا على كثرة التعريفات التي قدمت بين يدي علم الكلام في دائري الحقيقة والماهية أو الغاية والثمره بما ذكرناه وغيرها مما نذكره ، وذلك لأن أقلام المعرفين متعددة فاختلافهم فيه ليس اختلاف التفابير في المفهوم .

ولكنه التعدد القائم على تجلية الموضوع والثره والفائدة من وجهة نظر المتناولين لقضايا هذا العلم .

ولذا فهم من وقف به عند توضيح العقائد الدينية والدفاع عنها (٢) ومنهم من قصر مهمته على الناحية الدفاعية سواء أكان ذلك في مواجهة أعداء الدين الذين يترصون به الدوائر أم في مواجهة شبهات وسؤوس المترددين (٣) .

وعلى هذا يتضح أن علم الكلام يراد منه الدفاع عن عقيدة التوحيد الملتقاه من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وهذا المنهج يتمثل في الدور الإيجابي والدور الدفاعي .

(١) راجع د / أبو الوفاء الفخيمى النفثازانى - علم الكلام وبعض

مشكلاته ص ٦

(٢) كما في كتاب المواقف للقاضى هضد الدين الإيجى .

(٣) كما في مقدمة ابن خلدون .

أما الأول : فقائم على إثبات العقيدة بالنقل والعقل .

أما الثاني : فقائم على رد دعاوى الخصوم أو شبهات الحائرين وفي هذا المقام يقول الإمام الشيرازي رحمه الله تعالى - أعلم رحمك الله - إن علماء الإسلام ما صنفوا كتب العقائد ليثبتوا في أنفسهم العلم بالله تعالى ، إنما صنعوا ذلك ردعا للخصوم الذين جحدوا الإله أو الصفات أو الرسالة ، أو رسالة - محمد ﷺ - بالخصوص . ونحو ذلك مما لا يصدر إلا من كافر فطلب علماء الإسلام إقامة الأدلة على هؤلاء ليرجعوا إلى اعتقاد وجوب الإيمان بذلك لا غير (١)

ومن هنا يمكننا القول أن مقاصد علم التوحيد تتمثل في

- ١ - توضيح العقائد الدينية وما تشتمل عليه
 - ٢ - اندفاع عنها وتفنيد الشبهات التي يثيرها الخصوم للنجاة من ألوان الشرك الشائع .
 - ٣ - إبطال العقائد المجافية لمنهج الفطرة والتوحيد .
- وعلى هذا وذاك فهما تعددت التعريفات فإنها تلتقي عند رتبة من التزكي والتقوى - وذلك بمعنى أنه في كل جانب من جوانب الحديث عن التوحيد لا نكاد نفقد الجانب التنزيهي للواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد .
- ولذا فرکز التوحيد من الإنسان يعدل مرکز القلب من الجسد إذا صلح صلحت النفس وإذا فسد فسدت النفس .
- وإلى هنا نكون قد وقفنا على تعريف علم الكلام والمسائل التي يتناولها هذا العلم تشير إلى أهميته وفائدته وموضوعه .
- وهذا ما سنتناوله في النقاط التالية : -

(١) البواقيت والجواهر ج ١ ص ٢٢

موضوع علم الكلام

لكل علم موضوع يختص ببحثه ، أى أن كل علم يشتمل على مسائل متعددة يجمعها جهة واحدة ذاتية ، فهذه الجهة تسمى موضوع ذلك العلم كما قال الجرجاني : موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كيدن الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الصحة ، والمرض ، وكالكلمات لعلم النحو ، فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء (١).

وعلى هذا فعلم الكلام هو العلم الذى يبحث فى أصول العقيدة الإيمانية ، مؤيداً لها ، ودافعاً للشبه عنها بالحجة والبرهان كما تبين فيما سبق حول تعريفه بالحد أو بالرسم كما قال علماء الكلام بأنه العلم الذى يبحث فيه عن دقيق (٢) الكلام وجليله .

ومن هنا فقد بات من المؤكد أن موضوع علم الكلام يدور حول قضايا العقائد الإيمانية بشكل عام وفى الدين الإسلامى بشكل خاص ، ولما كان الدين يقوم على جملة من الأحكام بعضها يتعلق بالأمور الاعتقادية ، وبعضها يتعلق بالأمور العملية من عبادات ومعاملات كما وضع ابن خلدون

(١) الجرجاني - التعريفات . باب الميم ص ٢٣٦ طبعة الأولى بيروت لبنان ١٩٨٣ م .

(٢) جليل الكلام : أى الموضوعات المناسبة والذاتية لهذا العلم ويرجع فيه إلى كتاب الله تعالى .

ودقيق الكلام : يقصد به المقدمات العقلية التى توفق الباحث على إثبات العقائد والتدليل عليها - راجع المواقف للإيجى - جزء ١ ص ٥٦ .

الأمور الاعتقادية بأنها الأمور التي كلفنا بتصديقها بقلوبنا واعتقادنا في أنفسنا مع الإقرار بالسنتنا، وهي التي تقرر بقول النبي - ﷺ - في كلمته الجامعة حين سئل عن الإيمان فقال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وهذه هي العقائد الإيمانية المقررة في علم الكلام (١).

كما تبين فيما سبق أن بناء الدين يقوم في ذات الإنسان على أصول وفروع، وعلم الكلام يتناول أصول الدين في مقابلة علم الفقه الذي يتناول الأحكام العملية، ولذا كان تمايز العلوم إنما هو بحسب تمايز الموضوعات، فلم الفقه كما قلنا إنما ينفرد علم أصول الفقه بموضوعه، وذلك لأن الأول أي علم الفقه إنما يبحث في أفعال المكلفين من حيث أنها تحمل وتحرم، وتصح ولا تصح، وهذا بخلاف موضوع علم أصول الفقه الذي يبحث فيه عن الأدلة السمعية من حيث أنها يستنبط منها الأدلة الشرعية.

ولما كانت لهذا موضوع ولذا موضوع آخر صار علمين متميزين منفرداً كلاهما عن الآخر هذا في دائرتي علم الفقه وعلم أصول الفقه، وعلى هذا فقد بات من المؤكد كما قلنا أن موضوع علم الكلام هو البحث حول القضايا الإيمانية في العقيدة الإسلامية. كما بين ذلك الرسول ﷺ في قوله الجامع من عبادة بن الصامت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وإن عيسى عبد الله ورسوله وكتبته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان عليه من العمل» (٢). وهذا الحديث يتضمن الأصول الثلاثة للعقيدة الإسلامية التي أوجب الإسلام على المسلم معرفتها، والإيمان بها لتسكتب له النجاة في الآخرة وهي المباحث التي وقفنا عليها:

(١) راجع العلامة ابن خلدون. المقدمة ص ٤٢ ط الرابعة - بيروت

لبنان ١٩٨١ م

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري والإمام مسلم والترمذي.

الأصل الأول :

معرفة الله تعالى وصفاته ، والإيمان بهما ويطلق على جملة المباحث المتعلقة بها اسم الإلهيات .

الأصل الثاني :

معرفة الوسطة بين الله وعباده ، وهي الإيمان برسول الله وملائكته ، وكتبه وما جاءت به من تشريعات وتكاليف ويطلق على جملة المباحث المتعلقة بها اسم النبوات .

الأصل الثالث :

معرفة البعث ، والحساب والجزاء والإيمان بهما ويطلق على المباحث المتعلقة بها اسم السمعيات (١) .

وعلى هذا فقد تعددت أقوال المتكلمين فيما يتعلق بموضوع علم الكلام لدى المتقدمين والمتأخرين وتمثل في النقاط التالية :

أولاً : موضوع علم الكلام لدى المتقدمين ويشتمل على :

(١) الإلهيات ويقوم البحث فيها حول ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وأفعاله ، وبالجملة كل التنزيهات وصفات الجلا والسكالات والأفعال كما في قوله تعالى .

« ليس كقوله شيء وهو السميع البصير » .

(١) راجع د/ محمد عبد الرحمن بيصار - العقيدة والأخلاق وأثرهما في

في حياة الفرد والمجتمع ص ٨٠ ط الرابعة ١٩٨٣ م

كما يرتبط البحث في هذا المقام حول القضايا التي تتعلق بالقضاء والقدر والحسن والقبح والصلاح والأصلح والجبر والاختيار .

(ب) النبوات ويقوم البحث فيها حول النبوة والرسالة وصفات الأنبياء والرسل والمعجزات التي يظهرها الله تعالى على أيديهم تأييدا لهم من حيث أنهم الصفوة المختارة من خلق الله تعالى كما بين ذلك صاحب نهاية الأقدام في علم الكلام حيث يقول : والأنبياء خيرة الله في خلقه ، وحجة الله على عباده والوسائل إليه ، وأبواب رحمته وأسباب نعمته ثم يقول : فسكا يصطفهم من الخلق قولا بالرسالة والنبوة يصطفهم من الخلق فعلا بكمال الفطرة ونقاء الجوهر وصفاء العنصر وطيب الأخلاق ، وكرم الأعراق فيرتبهم مرتبة مرتبة (١) من حيث ما يجب لهم ، وما يجوز في حقهم وما يستحيل عليهم .

(ج) السمعيات ويقوم البحث فيها حول القضايا التي لا تتلقى إلا من السمع أو الشرع كالبعث والحشر والميزان والحوض والشفاعة والثواب والجنة والنار وما إلى ذلك من أحوال الحياة الآخرة كما بين ذلك الإمام البيضاوي عن موضوع علم التوحيد بقوله :

«إنه هو ذات الله تعالى، وذوات المخلوقات لأنه يبحث فيه عن صفات الله وأحوال المخلوقات من حيث أنها توصل إلى اليقين فيما يجب الإيمان به (٢) وهو كل ما أخبر به الأنبياء عن الله تبارك وتعالى .
ثانياً : كما يطلق موضوع علم الكلام عند بعض المتأخرين من علماء

(١) راجع أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني - نهاية الأقدام في علم الكلام القاعدة العشرون ص ٤٦٣
(٢) راجع سعد الدين التفتازاني شرح المقاصد ج ١ ص ١٠ ، وراجع الشيخ مصطفى عبد الرازق - التهيد في تاريخ الفلسفة ص ٢٦١

الكلام أنه الموجود من حيث هو موجود - أى الموجودات من حيث يتوصل بها إلى إثبات العقائد الدينية أى من حيث دلالتها على أن موجودها واجب الوجود .

ومن حيث دلالتها على صفاته الجميلة ومن حيث دلالتها على أفعاله الحكيمه . أى أن الموجودات تدل على ذلك من جهة حدودها أو إمكانها ، أو من جهة ما يقتضى افتقارها إلى الموجود والمؤثر .

ثالثاً : كما يطلق موضوع علم الكلام لدى البعض الآخر من المتأخرين على أنه المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية أى المعلومات :

من حيث : دلالتها على أن موجودها واجب الوجود .

من حيث : دلالتها على صفاته ونعوته الجميلة .

من حيث : دلالتها على أفعاله الحكيمه .

أى من حيث ما يعرض للمعلومات من وجوب واستحالة وجواز فتتوصل بالتالى إلى واجب الوجود وصفاته الجميلة ، وأفعاله الحكيمه (١) .

وفى هذا المقام يذكر صاحب التمهيد قوله من موضوع علم الكلام إنه : ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته عند المتقدمين .

- وقيل موضوعه : الوجود من حيث هو موجود ، وإنما يمتاز عن

(١) راجع دكتور/ مصطفى عمران الاقتصادى الاعتقاد للإمام الغزالى
القسم الأول ص ٣٢

العلم الإلهي الباحث عن أحوال الوجود المطلق باعتبار الغاية لأن البحث في الكلام على قواعد الشرع وفي الإلهي على مقتضى العقل .

ثم قال عند المتأخرين موضوعه المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية المنسوبة إلى دين محمد - ﷺ - وذلك بأن يسلم المدهى منه ثم يقام عليه البرهان العقلي (١) .

وعلى هذا وذلك يتضح أن سبب الاختلاف والتعدد في الآراء بين المتكلمين حول تعريف علم الكلام وموضوعه كما تبين فيما سبق راجع إلى طبيعة الموضوعات والقضايا التي كان يتناولها هذا العلم في العصور المتعددة .

ولذا يقول أستاذنا الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتاب التمهيد، وقد اشترط علماء التوحيد في علم الكلام شرطين :

الأول : أن يكون القصد فيه تأييد الشرع بالعقل .

الثاني : أن تكون العقيدة مما وردت في الكتاب والسنة .

فإذا لم يتحقق هذان الشرطان لا يسمى كلاماً ولا يدخل في دائرة علم الكلام (٢) .

ومن هنا كان التعدد للتعريف إنما هو قائم على الإحاطة بأطراف هذا المعنى وطبيعة الموضوعات التي كان يتناولها هذا العلم كما كان لدى المتقدمين من أصحاب الكلام والمتأخرين فمنهم من قصر موضوعه على العقائد وكيفية الاستدلال بالأدلة العقلية والنقلية .

(١) راجع الشيخ مصطفى عبد الرازق - التمهيد في تاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٢٦١ ، ص ٢٦٥
(٢) راجع المرجع السابق .

ومنهم من قصر موضوعه على الجانب الدفاعي فقط .

ولذا فن البين أنه عند المتقدمين أخص منه عند المتأخرين مطلقاً ، كما أنه لدى البعض من المتأخرين أى بعد أن اختلطت ، باحث علم التوحيد بالقضايا الفلسفية كما هو لدى البعض القائل بأنه الموجود أخص منه عند البعض القائل أنه المعلوم حيث إن المعلوم يشمل الموجود والمعدوم معاً .
وبعد هذا فإن هذه المسائل التي يتناولها علم الكلام كما هي لدى المتقدمين والمتأخرين إنما تشير إلى أهمية هذا العلم وفائدته وهذا ما سوف نعرض له فعلى بركة الله .

فائدة علم الكلام وغايته

بعد أن وقفنا على موضوع علم الكلام لدى المتقدمين والمتأخرين يتضح لنا ما يقوم عليه هذا العلم من أهداف ومقاصد ليس هذا فحسب بل وماله من غاية يسمي إليها هذا العلم المشتغل على جليل الكلام ودقيقة كما تبين فيما مضى هذا من ناحية ومن ناحية ثانية هو أن الباحث في علم مامن العلوم لولم يقف على فائدته وغايته والأهداف التي يجهزها من دراسته لكان طلبه إياه عبثاً .

ولما كانت قضايا هذا العلم تدور حول معرفة الله تعالى وما يجب في حقه وما يجوز وما يستحيل عليه ، وأيضاً في حق الرسل بالأدلة الباقية ، ومن هنا فما لاشك فيه أن الإلمام بقضايا هذا العلم المشتغل على جليل الكلام ودقيقة يخرج الباحث في قضاياها عن دائرة التقليد المنهى عنه شرعاً حيث أمر الله عز وجل في القرآن الكريم صراحة بوجود النظر ، النظر في الكون سمائه وأرضه وجباله وأنهاره... أي في السماء وما فيها والأرض وما عليها .

قال تعالى د قل أنظروا ماذا في السموات والأرض ، (١) وقال تعالى د أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض ، (٢) كما أمر القرآن الكريم بالنظر في النفس الإنسانية أي أن ينظر كل إنسان فيما بين جنبيه أي في نفسه قال تعالى د وفي أنفسكم أفلا تبصرون ، (٣) .

(١) سورة يونس الآية ١٠١

(٢) سورة الاعراف الآية ١٨٥

(٣) سورة الذاريات الآية ٢١

فهذه الآيات وغيرها كثيرة تدعو إلى النظر العقلي والتفكير والتدبير في العديد من آيات الله المتلوة كما هي في آيات الله المرئية ليخرج عن دائرة التقليد المنهى عنه شرعا وهذه هي الغاية الشاملة وهي كما عرّفها الشيخ محمد عبده : القيام بفرض يجمع عليه وهو معرفة الله تعالى بصفاته الواجب ثبوتها له مع تنزيهه عما يستحيل اتصافه به ، والتصديق برسله على وجه اليقين الذي تطمئن به النفس اعتمادا على الدليل (١) لا لاسترسالا مع التقليد حسبما أرشدنا إليه الكتاب ، فقد أمر بالنظر واستعمال العقل فيما بين أيدينا من ظواهر الكون وما يمكن النفوذ إليه من دقائقه تحصيلًا لليقين بما هدانا إليه (٢) .

وعلى هذا يتضح أن فائدة هذا العلم ، لإثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية التفصيلية أو دفع شبه المعارضين لها أيضا بواسطة الأدلة العقلية التي تدحض حجج الخصم وتدفع شبهه ، ليس هذا لحسب بل ينتقل بعقيدة الإنسان من مرتبة التقليد إلى درجات اليقين ، وأيضا يقيم في الإنسان الإخلاص في الخلق والسلوك ومراقبة الله في السر والعلن كما بين ذلك عضد الدين الإجماعي أنفسا تناوله للفائدة المرجوة من هذا العلم وأنها تتمثل في النقاط التالية .

(١) والدليل الإجمالي على وجود الحق تبارك وتعالى واجب عيني - أما الدليل التفصيلي وتقريره ودفع الشبه عنه فهو واجب على الكفاية يرجع فيه لحاجة العقيدة أي المتكلمين الذين انتدبوا أنفسهم للتحقق في التوحيد والعمل على حفظ أصول بناء الدين في ذات المسلم - راجع د/ علي جبر - محاضرات في علم الكلام ص ٤٢

(٢) الشيخ محمد عبده - رسالة التوحيد ص ٢٢ - ١ الشعب - القاهرة .

١ - الترقى من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان، قال تعالى : برفع
الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون
خبير ، (١) .

٢ - إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجة وإلزام المعاندين بإقامة الحجة
والرد على المبتدعة والمنحرفين من أصحاب المذاهب الضالة .

٣ - حفظ قواعد الدين من أن تزلزلها شبه المبطلين .

٤ - أن تبنى عليه العلوم الشرعية فإنه أساسها وإليه يؤول أخذها
واقترانها .

٥ - صحة النية والإعتقاد ، إذ بهما قبول الأعمال وغاية ذلك كله
الفوز بسعادة الدارين (٢) .

وهذه العبارة الشاملة من صاحب المواقف في بيان ثمرة علم التوحيد
تفيد أنها إما راجعة إلى الدارس للعلم بإخراجه من التقليد إلى اليقين
وتصحيح نيته .

● وإما راجعة إلى غير الدارس ، فإن كان مسترشدا فقد أعانته هذا
العلم بإيضاح الطريق أمامه .

● وإن كان معاندا فقد ألزمه بالحجة والبرهان .

كما ترجع الثمرة أيضا إلى تثبيت قواعد الدين بدرء الشبهات والاباطيل
وعلى هذا فثمره هذا العلم .

(١) سورة المجادلة آية ١١

(٢) الإمام عضد الدين الإيجي كتاب المواقف ص ٨ وراجع التهاوي
كتابه كشف اصطلاحات العلوم والفنون ص ٢٣ وراجع الإمام الغزالي
المغنف من الضلال تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ص ٩٠ .

● إما راجعة إلى الشخص نفسه أو راجعة إلى غيره ، أو راجعة إلى قواعد الدين نفسها كما تبين فيما سبق .

أى أن الغاية التي وراء كل غاية إنما هي تحصيل السعادتين الدنيوية والأبدية كنتيجة طبيعية لتحصيل الإعتقادات الحققة والإدراكات المطابقة التي يجنيها بنو البشر إن شاء الله تعالى من دراستهم لعلم التوحيد ، وإذا كان الفوز بسعادة الدارين هو الغاية النهائية لعلم الكلام ففكرة هذه الاعتقادات الحققة ومنهاها هو الحق عز وجل قال سبحانه : « وأن إلى ربك المنتهى » .

وعلى هذا فإن لهذا العلم غاية تفضى إلى تلك الغاية النهائية وهي كما عبر عنها علماء الكلام في قولهم السابق .

وبالوقوف على هذه القوائد وتلك الغاية لا نبالغ إذا قلنا إن علم التوحيد يعتبر أهم العلوم بالنسبة لبني البشر عامة وللمسلمين بصفة خاصة لأنه علم العقائد والتي هي الأصول التي يقام عليها بناء الدين في ذات الإنسان .

وهذا يدهونا للوقوف على المنهج الذي يقوم عليه هذا العلم المشتغل على دقيق الكلام وجليه .

منهج علم الكلام :

وهنا تجدر الإشارة إلى أن علم الكلام شأنه شأن غيره من العلوم الإسلامية قد اتخذ من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة منطلقاً من حيث المنهج ومن حيث الموضوع كما تبين فيما سبق .

فن حيث المنهج : نجد القرآن الكريم قد اتخذ في تقرير العقائد منهجاً يقوم على التكامل الشامل ، وذلك بتقرير ما ينبغي أن يكون ، ونفي ما لا ينبغي أن يكون ، بالمنهج العقلي القائم على المجادلة والمناظرة بغية الوصول إلى الحقيقة في قضايا العقيدة الدينية وإبطال ما عداها ، وليست هذه دعوى بدون دليل ، فقد جاء في القرآن الكريم ذكر المنهج الجسدي وكيفية استخدامه ، والمراد بأدلة القرآن الكريم هنا الأدلة العقلية التي يرد بها على الخصوم ويقرر بها القواعد الاعتقادية في قضايا الإلهيات والنبوات والسمعيات ، وذلك لما في طريقته من إلحاح للمعاندين وإلزام للمنكرين ، وإرشاد للمتريدين ، وهدى للمتقين .

ومن هنا نجد القرآن الكريم قد حث على النظر والتدبر في كثير من الآيات بطريق الأمر كقوله تعالى : قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تنفي الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون^(١) . وقوله تعالى : أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض^(٢) . فهذه الآيات وغيرها كثير تدعو إلى النظر العقلي وهذا هو أساس المنهج الكلامي الذي أرسى قواعده الحق سبحانه وتعالى في قوله لرسوله صلى الله عليه وسلم : ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن . إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين^(٣) .

(١) سورة يونس الآية ١٠١ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٨٥ (٣) سورة النحل الآية ١٢٥

وقال تعالى : ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن (١) - هذا بالنسبة للذين يريدون منهم أن يستقيموا مع فطرتهم ويصلوا إلى الحق والحقيقة في قضايا الدين والدنيا ، أما الذين لا يريدون الوصول إلى هذا ويقصدون من الجدل السفسطة والمغالطة والمكابرة بخلط الحق بالباطل والتشكيك في قضايا العقيدة الدينية بقصد إخفاء الحقيقة فيها فالواجب استخدام الأسلوب المسكاف . لهم في الجدل وما ينبغي أن يكون عليه من قوة حجة وبرهان ليبيان مناقضتهم مع فطرتهم وكشف معاييبهم وصدق الله العظيم حيث قال في نفس الموضوع إلا الذين ظلموا منهم (٢) ، أي لاتجادلهم بالحسنى والرفق واللين ، وإنما جادلوهم بسلاح يضاها ويمثل سلاحهم لردعهم وبيان مجافاتهم لمنطق الحق .

ومن هنا نقف على أن منهج علم الكلام أقيم على ما بنيت عليه قواعده كما يقول مؤلف رسالة التوحيد : جاء القرآن الكريم فنهج بالدين منهجاً لم يكن عليه ما سبقه من الكتب المقدسة ، منهجاً يمكن لأهل الزمان الذي أنزل فيه ولمن يأتي بعدهم أن يقوموا عليه ...

لأذ لم يطلب التسليم به لمجرد أنه جاء بحكايته ، ولكنه أقام الدعوى وبرهن ، وحكى مذاهب المخالفين وكر عليها بالحجة ، وخاطب العقل واستنهض الفكر ، وعرض نظام الأكران وما فيها من الإحكام والإتقان على أنظار العقول ، وطالبها بالإمعان فيه لتصل بذلك إلى اليقين بصحة ما ادعاه ودعا إليه (٣) . ولذا فلو قد وضع القرآن الكريم للمنهج العقلي جانبين : -

(١) سورة العنكبوت الآية ٤٦ (٢) للسورة السابقة .

(٣) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ص ٨ ط الشعب .

الأول : يتمثل في الهدم . والثاني : يتمثل في البناء .

أما الأول : فيتلخص في تفريغ العقل من كل المقررات السابقة التي لم تقم على اليقين أو التي قامت على مجرد التقليد أو الظن .

وأما الجانب الثاني : جانب البناء فيوضح فيه القرآن الكريم الأصول والقواعد التي تضمن للعقل الوصول إلى نتائج سليمة ونمكنه من تمحيص كل ما يرد عليه من فروض أو قضايا .

ومجمل القول أن القرآن الكريم قد اتخذ في تقرير العقائد منهاجاً واحداً ذا شقين أو وجهين أحدهما الهدم للعقائد المتوارثة والتي أضحت في عالم المعتقد لا غداء فيها للقلب والروح بل تقناقض وتنافر مع الفطرة المستقيمة وثانيهما لبناء العقيدة الصحيحة التي تملأ جوانب النفس البشرية بالإيمان الصحيح (١) .

وعلى هذا استخدم علماء الكلام طرقاً متعددة ترجع إلى القياس الأصولي للاستدلال على قضايا هذا العلم ، وهذه الطرق تكلم عنها صاحب كتاب الاقتصاد في الاعتقاد فقال :

لعلم أن مناهج الأدلة متشعبة وقد أوردنا بعضها في كتاب محك النظر وأشبعنا القول فيها في كتاب معيار العلم ، ولكننا في هذا الكتاب نحترز عن الطرق المتغلغلة والمسالك الغامضة قصداً للإيضاح وميلاً إلى الإيجاز واجتناباً للتطويل ونقتصر على ثلاثة مناهج :

(١) راجع دكتور محمد عبد الستار نصار المدرسة السلفية ص ٤٧٩ .

ط الأولى ١٩٨٩ م

المنهج الأول : السبر والتقسيم :

والسبر هو الحصر ولذا قال سبر يسمى التقسيم وجملة القول أن نحصر الأمر في قسمين . ثم نبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الثاني كقولنا : العالم إما حادث . وإما قديم ، ومحال أن يكون قديماً فيلزم منه لا محالة أن يكون حادثاً .

فقد أبطلنا أحد القسمين وهو قدم العالم فثبت الثاني وهو حدوث العالم إذ لا ثالث لها وهذا اللازم .

هو مطلوبنا وهو لم مقصودا استفدناه من عليين آخرين :

— أحدهما قولنا : العالم إما قديم أو حادث . فإن الحكم بهذا الانحصار علم .

— والثاني قولنا : ومحال أن يكون قديماً . فإن هذا علم آخر .

— والثالث : هو اللازم منهما وهو المطلوب كما يقول الغزالي .

ولا علم مطلوب يمكن أن يستفاد إلا من عليين هما أصلان ، ولا كل أصليين ، بل إذا وقع بينهما ازدواج على وجه مخصوص وشرط مخصوص ، فإذا وقع الازدواج على شرطه (١) أفاد علمائنا ثانياً . وهو المطلوب .

(١) أي لا بد في الأصلين من وجود تناسق بينهما وتناسب بأن يكون الترديد في المقدمة الأولى بين الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه . . . إلى غير ذلك من الشروط المذكورة لهذا القياس في المنطق . فلو قلت هذا الشخص إما عالم بالفقه وإما عالم بالتحولم يكن بين الطرفين ترديد بين الشيء ونقيضه ، فلو أبطلت أحدهما لا يلزم منه إثبات الآخر .

حيث إن في هذا السبر ثلاثة علوم. علم بالمقدمة الأولى وهي السكبري . وعلم بالمقدمة الثانية وهي الصغرى ، وعلم ثالث هو النتيجة المستفادة من التعليلين الأولين وهما أصلان لها والنتيجة فرع لها .

وهذه النتيجة قد نسميها دعوى إذا كان لنا خصم . ونسميها مطلوباً إذا لم يكن لنا خصم لأنه مطلب الناظر . كما نسميها فائدة وفرعاً بالإضافة إلى الأصلين فإنها مستفادة منهما .

وإذا أقر الخصم بالأصلين يلزمه لاحالة الإقرار بالفرع المستفاد منهما وهو صحة الدعوى .

المنهج الثاني :

وهو كما يقول أيضاً صاحب كتاب الاقتصاد في الاعتقاد : أن ترتب أصلين على وجه آخر مثل قولنا كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . فهذه مقدمة وهي أصل .

والأصل الثاني : العالم لا يخلو عن الحوادث .

فيلزم منهما صحة دعوانا وهي أن العالم حادث الذي هو النتيجة .

وهذا قياس حلي من الشكل الأول مركب من قضيتين حليتين بينهما جلازمة تلتج قضية ثالثة بقي سلت المقدمتان .

وهنا يقول الغزالي : فتأمل وهل يتصور أن يقر الخصم بالأصلين ثم يمكنه إنكار صحة الدعوى فتعلم قطعاً أن ذلك محال (١) .

ومعنى ذلك أنه متى أقر الخصم بالمقدماتين يلزمته النتيجة رغماً منه . نعم

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي .

للخصم أن يفتزع في كل مقدمة على حدة . أما لو سلم بالمقدمتين فلا يمكنه إنكار النتيجة .

المنهج الثالث :

وهو كما يقول الإمام الغزالي أن لا تتعرض لثبوت دعوانا بل ندعى استحالة دعوى الخصم بأن نبين أنه مفضى إلى المحال ، وما يفضى إلى المحال فهو محال لا محالة .

ومعنى هذا أن الطريق الثالث هو ألا ندعى نحن دعوى ثم نقيم الدليل عليها . بل نجعل الخصم يدعى . ثم يقيم الدليل على دعواه . وهنا نقول له إن دعواك أيها الخصم مستحيلة لأنها تؤدي إلى مستحيل ، والمؤدي إلى المستحيل مستحيل وهذا مما أشار إليه القرآن الكريم في قول الله تعالى :
« قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » (١) .

فتلوا ادعى الخصم تعدد الإله . فنقول له إن دعواك هذه يلزمها محال لأنه لو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض . والفساد فيهما محال . فما أدى إليه محال . وهو التعدد ثبت نقيضه الذي هو عدم التعدد وهو المطلوب .

وهذا المنهج الثالث عبارة عن قياس استثنائي اتصالى ويتركب من مقدمتين الأولى وهى الكبرى شرطية متصلة والثانية وهى الصغرى وهى الاستثنائية المحلية وهذا القياس ينتج في صورتين نفي التالى ينتج نفي المقدم ، وإثبات المقدم ينتج إثبات التالى .

(فى المثال السابق نفينا الفساد فأتى التعدد وثبت نقيضه وهو عدم

التعدد وقد مثل الغزالي لهذا المنهج بقوله: إن صح قول الخصم إن دورات
الفلك لا نهاية لها لزم منه صحة قول القائل: إن ما لا نهاية له قد انقضى
وفرغ منه. ومعلوم أن هذا اللازم محال فيعلم منه أن المفضى إلى المحال
محال (١). وبالعودة إلى كل ما تقدم في قضية منهج علم الكلام، نقف على
ما أوقفنا عليه الإمام الغزالي وأنه منهج جلي في الاستدلال على حقائق علم
الكلام حيث يقوم الدليل النقلى والعقلى معا، وإن استخدم بعض علماء
الكلام المنهج العقلى بعيدا عن النص فإنه لا يتناقض معه، بل الاستدلال
بالعقل قائم في دائرة البرهان الذى لا يتعارض مع الدليل (٢)، وهذا ما يشير

(١) الإمام الغزالي - الاقتصاد في الاعتقاد
وراجع الدكتور عبد الحميد شقير في تعليقه على الاقتصاد في الاعتقاد

ص ١٣

(٢) الشيخ مصطفى عبد الرازق - التمهيد في تاريخ الفلسفة ص ٢٩٤
والبيان نقول: هل البرهان هو الدليل؟
قيل أنهما مترادفان بمعنى أن ما يطلق عليه البرهان يطلق عليه الدليل فهما
متحدان في المعنى وإن اختلفا لفظا.
كما أن البرهان أخص من الدليل لأنه يشترط فيه - أى البرهان أن
يكون مركبا من مقدمات عقلية قطعية، بخلاف الدليل فإنه يكون مركبا
وغير مركب.

فنقول في البرهان إذا أردنا أن نعرف أن «س» من بنى البشر يفكر،
أو لا يفكر فإننا نقيم البرهان التالى:

محمود إنسان. وكل إنسان يفكر

وهنا تكون النتيجة: محمود يفكر

فالبرهان هنا مركب من مقدمتين وهما عقليتان.

= أما الدليل فقول مؤلف من قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر ، وهذا تعريف للدليل باعتبار أن المراد به البرهان .

وعلى هذا فالاستلزام الختصى يكون في المقدمات اليقينية إذ لاستلزام في الظنيات ولا في الوهميات ولا في القياس الشعري ...

والظن : هو إدراك الطرف الراجح .

والوهم : إدراك الطرف المرجوح .

والشك : إدراك الطرفين من غير ترجيح بينهما .

أما الحجة فهي في اللغة تعنى الدليل المقرون بالمجادلة المقصود بها الوصول إلى الحقيقة من حاجة لإداجادله . وفي الإصطلاح فهي إما أن تكون عقلية أو عقلية والأولى ما كانت من الكتاب أو السنة أو الإجماع .

والثانية ما كونها وأقامها العقل وتمثل في الأقسام التالية :

أقسام الحجة العقلية :

١ - البرهان : وهو ما يتركب من مقدمات عقلية يقينية لإفادة اليقين .

٢ - الجدل : وهو ما يتركب من مقدمات مشهورة بين بني البشر كقول القائل : هذا عدل وكل عدل حسن . والنتيجة : هذا حسن . أو هذا ظلم . وكل ظلم قبيح النتيجة هذا قبيح .

٣ - الخطابة : وهي ما تألفت من مقدمات مقبولة لدى السامعين من شخص يعتقد فيه الصلاح أى هي قياس تركب من قضايا ظنية وصادرة من شخص معتقد فيه .

٤ - الأشعر : وهو ما تألف من مقدمات تؤثر في النفس . =

إليه صاحب التمهيد في قوله كان أهل السنة من قبل الأشعري ، لا يعتمدون إلا على النقل في أمور الاعتقاد... فلما أخذ الأشعري في مناقضة المبتدعة بالعقل حفاظا للسنة ، جاء أنصار مذهبه من بعده ، يبنون عقائدهم بالعقل تدعيا لها ومنعا لإثارة الشبه حولها .

وهذا ما يقرره القاضي عبد الجبار - بعد أن يذكر الدلالات ويحصرها في العقل والكتاب والسنة والإجماع - من أن معرفة الله تعالى لا تكون بالدليل النقلى وإنما تكون بالدليل العقلى (١) .

والمراد بالدليل العقلى ما يقوم فيه العقل بالاستدلال بجهد ذاتى يتبع فيه الطرق العلمية المنظمة ، دون أن يستند إلى شيء من السمع . لأنه مركب من مقدمات عقلية مأخوذة من الكون . ولذا كان اللزوم بينها وبين المطلوب حاصلا بطريق العقل .

ومثاله : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

ينتج : أن العالم حادث . فمقدماته عقلية مستنبطة من أحوال الكون وتقليباته بواسطة المشاهدة والملاحظة . والربط بينها وبين الحدوث بطريق اللزوم العقلى .

والمراد بالدليل النقلى : ما كانت جميع مقدماته أو بعضها عقلية مأخوذة من الكتاب أو السنة أو الإجماع .

والربط بينها وبين المطلوب طريقه النقل .

هـ - السفطة : وهى المغالطة وتتألف من مقدمات وهمية كاذبة مثل هذا ميت . وكل ميت جماد . النتيجة : هذا جماد ،

وهذا يتضح لنا الفرق بين الدليل والبرهان والحجة العقلية .

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ابن أحمد ص ٨٨ ط ١٩٦٥ م

الأولى .

وقد يعرف بتعريف آخر وهو دليل صح فقله عن عرف صدقه عقلا
وهم الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام . وذلك كقولك الصوم
واجب . وكل واجب يستحق تاركه العقوبة . فالصوم يستحق تاركه العقوبة
فهذا مثال للدليل الذي جمع مقدمات عقلية .

وأما الثاني : فمثاله الوضوء عمل ، وكل عمل يكون صحيحا شرعا ، إذا
وافق الوارد ... فالوضوء يكون صحيحا شرعا إذا طابق الوارد .

أى ما يكون مستندا إلى خبر في الكتاب أو السنة (١) .

ويمنع القاضى عبد الجبار إثبات العقائد بالدلالة العقلية لأنها فرع على
حجة العقل . فلو استدللنا بشيء منها على الله والحال هذه كنا مستدلين بفرع
للشيء على أصله ، وذلك لا يجوز (٢) . وبعد هذا يبين لنا الميادين التي يجب
أن يخوضها العقل مستقلا وهي معرفة الله بتوحيده وعدله وذلك بأن ينظر
بعقله في : المكون وما فيه أى الحوادث ليعرف أنها محدثة ، وأنه لا بد لها
من محدث يخالف لها وهو الله .

ثم في صحة الفعل منه ليعلم كونه قادرا .

وأن فعله محكم ليعلم كونه عالما .

ثم ينظر في كونه عالما وقادرا ليدرك كونه موجودا .

ثم ينظر في أن الحوادث تفتى إليه وهو لا ينتهى إلى أحد ليعلم كونه
قدیما وأنه ليس بجسم ولا عرض .

وأنه غنى غير مفتقر لغيره .

(١) راجع الدكتور على جبر - المرجع السابق .

(٢) راجع القاضى عبد الجبار - المرجع السابق .

وأنه لا يرى بالأبصار .

وأنه واحد .

وأنه عدل حكيم .

وبهذا يحصل جملة علوم التوحيد والعدل (١) .

وعلى هذا يتضح لنا ما وقفنا عليه بين منهج القرآن والمناهج الأخرى
كالتى التزمها المتكلمون فى إثبات العقائد إذا ما قارنا بينهما .

فثلاً يستدل متأخروا المتكلمين على إثبات الصانع بمقدمات عقلية ،
وأو أنه لا يمكن للإنسان أن يبرهن على إثبات الصانع إلا إذا عرفها
وأطلقوا على ذلك اسم المطالب .

وهى تتمثل فى :

- ١ - أن العالم جواهر وأعراض ، وأن العرض فى . يزيد على
الجواهر ، كشأن الحركة مع الجسم .
- ٢ - أن العرض لا يقوم بنفسه .
- ٣ - أن العرض لا يكون فى محله حتى يرد على محله عرض بضاده .
- ٤ - أن العرض لا ينفك عن محله .
- ٥ - أن القديم لا يندم .

(١) المصدر السابق للقاضى عبد الجبار ص ٦٦ وراجع دكتور محيى
عاشم - مداخل إلى العقيدة .

٦ - أنه ليس هناك حوادث لا أول لها (١) .

وأصبحت تلك المطالب تتأصل كأساس يفنون عليه قواعدهم وما نريد أن نبرزه من ذلك هو أن المتكلمين وبخاصة المعتزلة والأشاعرة - اشترطوا في طبيعة المعرفة في الاعتقادات التي هي ميدانهم أن تكون في مرتبة العلم بمعناه الاصطلاحي ، أي ما يفيد اليقين ، ولا يحتمل معه التقيض ، وهم من ثم رأوا أن الدليل العقلي هو الذي يحقق لهم هدفهم النهائي وهو نصرة الدليل السمي (٢) ، إذا لأمور التي يشتمل عليها هذا العلم ويجب اعتقادها إما أن تكون بعيدة عن العقل ، والعقل لو خلى ونفسه لم يحكم عليها بنفي أو إثبات مثل الجنة والنار والصراط والقواب والمقاب ، فهذا الجانب لا يثبت إلا عن طريق النقل وإما أن يتوقف النقل على إثباته بالعقل مثل وجود الله وكونه قادرا عالما ومرسلا للنبي بالمعجزة .

فهذا الجانب لا يثبت إلا بالعقل ، وإنما كانت صحة النقل متوقفة عليه لأنها تتوقف على صدق الخبر وصدقه يتوقف على ثبوت نبوته بإظهار المعجزة . وإظهارها يتوقف على وجود الصانع وكونه عالما قادرا على المعجزة على وفق دعواه وكونه مختارا يصطفى من عباده من يصلح للنبوة .

ومن هنا كانت الأدلة العقلية ركائز علم التوحيد لأن بها إثبات القادر الخالق وباقي الصفات الكمالية ليس هذا لحسب بل ونفي الأمور التي لا تليق

(١) الدكتور محمد عبد الستار نصار المدرسة السلفية ص ٢٨٦ وما

بعدها

(٢) راجع الدكتور يحيى هاشم - مداخل إلى العقيدة الإسلامية .

ص ١٠٠

بالله تعالى . وأما الأدلة النقلية فهي موقوفة للعقل لأن يتدبر ويستنتج . وباقي الأمور الاعتقادية التي لا مجال فيها للنظر العقلي تثبت بطريق النقل كما قلنا فالواجبات كالصلاة والحج .. والأمور الغيبية مثل الملائكة والجن واليوم الآخر وما فيه كل ذلك طريقه النقل (١) .

وهكذا يتضح أن بناء منهج علم الكلام يقوم على الاستدلال بالنقل والعقل معا ، وأنه وثيق الصلة بمصدر الدين نفسه .

(١) راجع دكتور علي جبر المرجع السابق

الحكم وأقسامه

وبعد هذا البيان لم الكلام وموضوعه .. والغاية التي يجنبها بنو البشر من دراسته تعود لتناول ما وعدنا به فيما تقدم حول بعض المصطلحات والمقدمات التي ينبغي الإلمام بها قبل تناول قضاياها .

الحكم في اللغة : هو المنع ، ومنه سمي الحاكم حاكماً لأنه يمنع للظالم من ظلم المظلوم ، فكل من منعه من شيء فقد حكمته وأحكمته (١) .

قال تعالى : فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق (٢) .

والحكم في اصطلاح العلماء : هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه أي إسناد أمر إلى آخر لإيجاباً أو سلباً (٣) .

ويتضح من هذا التعريف الاصطلاحي للحكم أنه يقتضي وجود أمرين كل أمر منهما قائم بذاته ، وله مدلوله الخاص به هذا من ناحية ومن ناحية ثانية أن معنى الحكم يقتضي إثبات أحد الأمرين للآخر أو نفيه عنه . مثال ذلك قولنا : العالم متغير . ففي هذا القول معنا أمران .

— الأمر الأول : هو لفظ العالم .

— والأمر الثاني : هو لفظ متغير .

(١) ابن منظور لسان العرب ٢ ص ٩٥٣ ط دار المعارف

(٢) سورة المائدة الآية ٤٨

(٣) الشريف الجرجاني التعريفات ص ٩٢ ط الأولى ١٩٨٢ م

والحكم هنا يقتضى إثبات الأمر العاقي للأمر الأول .

فنقول : العالم متغير . أو نفى الأمر الثانى عن الأول ففقول . العالم ليس متغيرا . كما نقول : مسيلة ليس رسولا ... ويفهم من ذلك أن الحكم إما إيجابى يفيد الثبوت وإما سلبى يفيد النفى ، فنحن فى القضية الأولى حكمنا بثبوت التغير للعالم ، وفى القضية الثانية حكمنا بنفى التغير عن العالم .

وفى القضية الثالثة حكمنا بسلب الرسالة عن مسيلة .

والأمثلة خلاف ذلك كثيرة كقولنا الله واحد ، ومحمد رسول الله والسكبة قبله المسلمين ، وليس مسيلة رسولا ، وزيد ليس بنجاح .

فقد حكمنا فى الشق الأول من هذه الأمثلة بثبوت الأحدية لله تعالى وبثبوت الرسالة لسيدنا محمد ﷺ — وبثبوت القبلة للسكبة أول بيت وضع للناس ، كما حكمنا بسلب الرسالة عن مسيلة وبسلب النجاح عن زيد وهكذا فالحكم إما ثبوتى يفيد الإثبات وإما سلبى يفيد النفى ، وقد يسأل سائل فيقول : ما هى أقسام الحكم ؟

والجواب : أن الحكم يشتمل على أقسام متعددة تتمثل فى النقاط التالية .

أقسام الحكم مطلقا :

ينقسم الحكم مطلقا إلى ثلاثة أقسام
(١) شرعي (٢) عادي (٣) عقلي

والحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين

١ - تكليفي

٢ - ووضعي

والحكم العقلي ينقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام

١ - واجب

٢ - جائز

٣ - مستحيل

كما ينقسم كل من أقسام الحكم العقلي إلى ضروري وفطري .

أولاً - الحكم الشرعى : وهو ما يستند فى إصداره إلى الشرع ، أى لإثبات أمر لأمر أو نفيه عنه مستندين فى ذلك إلى ما جاء به الشرع وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الوجوب أو التحريم أو الكراهة أو الندب أو الإباحة كما تبين فيما سبق (١).

وينقسم الحكم الشرعى إلى قسمين حكم تكليفي وحكم وضعى .

- أما الحكم التكليفي : فهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين من حيث أنه يأمرهم بشئ أو ينهاهم عن شئ آخر وذلك كقوله تعالى : فى آيات القرآن الكريم أقيموا الصلاة . وآتوا الزكاة . كلوا واشربوا ولا تسرفوا . لا تقربوا الزنا ، لا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق . فإن هذه الأمور التكليفية قد خاطبنا الله بها فى آيات القرآن الكريم أمراً لنا بها أو ناهياً لنا عنها فى جانبى الاعتقاد والعمل .

- والحكم الوضعى : وهو أن يحمل الشارع الشئ سبباً فى حصول شئ آخر أو شرطاً لحصوله وذلك مثل : زوال الشمس ظهراً فإنه سبب فى وجوب صلاة الظهر ، وغروب الشمس سبب فى إفطار الصائم ، ومثل الطهارة فإنها شرط فى صحة الصلاة ، والحدث الأصغر أو الأكبر يمنع من صحتها .

ثانياً - الحكم العادى : وهو ما يستند فى إصداره إلى ما تعودناه . والغناء نتيجة الملاحظة والتجربة والتكرار كتمدد الحديد بالحرارة ... ويتبلور الحكم العادى فى أنه لإثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بناء على الملاحظة

(١) راجع فيما تقدم الحديث عن أحكام الدين العملية وراجع حاشية المدسوق على شرح أم البراهين الصغرى للسوس ص ٤١ . وأنظر حاشية الشرقاوى ص ٢٣

(٥ - علم الكلام)

والنجربة مثل وجود الإحراق عند وجود النار، فالخالق للإحراق حقيقة هو الله تعالى والتأثير له تأثير للنار في الإحراق، وإنما جرت العادة عند التقاء النار للمواد القابلة للاشتعال فإن عملية الاحتراق تحدث. ومن هنا فالأسباب جميعها عادية لا تأثير لها في الغير بذاتها، لأن المؤثر في الأشياء جميعها الله وحده. وإنما يجرى الله العادة بأن يخلق الفعل عندها.

وعلى هذا فالحكم العادى غالبى الوقوع، على معنى أن يصدق غالباً، ولكنه قد يكذب ولا يتحقق لتخلف العادة وعدم اضطرادها، ولذلك يصح أن توجد النار والجسم القابل للاشتعال، ولا يخلق الله الإحراق فلا يحصل الاحتراق. وأيضاً كقولنا: الضوء الأحمر على الطريق يدل على الخطر فقد يكذب ذلك ويكون هناك ضوء أحمر على طريق - ما - وليس ثمة خطر وهكذا.

ثالثاً - الحكم العقلى: وهو ما يعتمد فى إصداره على العقل وحده أى هو لإثبات أمر لأمراً أو نفيه عنه بناء على مقتضيات العقل المجرد أى على التفكير بدون توقف على إشرع ولا ملاحظة ولا تكرار.

وذلك كقوله: الله موجود. لا إله إلا الله. الضدان لا يجتمعان. والآب أكبر من الابن...

فإن هذه الأحكام يمكن للعقل أن يكشف للنفس عن إدراكها من غير أن يعتمد على شيء سواه.

وعلى هذا فالأمر المعلوم الذى يحصل لدى العقل البشرى ينحصر فى أقسام الحكم العقلى، ولأنه هو الوجوب والاستحالة والجواز.

وقبل البيان لهذه القضايا التى يقام عليها بناء الدين فى ذات الإنسان ينبغى أن نقف على ما يجب على المكلف أن يعرف من العقائد وما ذلك إلا لأهمية القضية التى نحن بصدد الحديث عنها.

- يجب على المكلف أن يعرف ما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز عقلا ، وكذلك ما يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز عقلا ، أى عليه أن يعرف أصول بناء الدين في ذاته كما أشرنا إلى ذلك من قبل وعلى هذا فمعرفة أصول بناء الدين في ذات الإنسان واجبة بالشرع - والعقل مؤيد للشرع على أنه قبل لإرسال الحق تبارك وتعالى - للرسل ونزول شرع الله تبارك وتعالى لا يجب شيء ٩٠. وإن كان المعزلة يقولون: إن العقل قادر على أن يعرف ، حسن الأشياء وقبحها عقلا ، ويمكنه أن يستقل بمعرفة الأحكام في المصالح ، وذلك مبنى على أن الأشياء تعرف بالحسن والقبح لذاتها ، والشرع إنما جاء مقويا للعقل مذكرا له .

- والأشاعرة يقولون: إن معرفة الحسن والقبح إنما تدرك وتعرف بالشرع أولا وقبل كل شيء ، ولا تتصف الأشياء بحسن أو قبح لذاتها .

وعلى هذا وذاك يتضح أن المقصود هو أن الشرع يوجب على المكلف أن يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز عقلا لله تعالى ولرسله عليهم السلام ليس هذا لحسب بل وبقية العقائد التي يجب الإيمان بها ، يعرف ذلك كله ولو بدليل إجمالي يخرج به المكلف من دائرة التقليد إلى دائرة الإيمان اليقيني فقد أمرنا الله تعالى أن نعلم أصول الدين قال تعالى : فأعلم أنه لا إله إلا الله (١) . والعلم بلا إله إلا الله يشمل ما نحن بصدده كما قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله (٢) .

(١) سورة محمد الآية ١٩

(٢) الحديث متفق عليه .

ومن هنا يتضح أن الشرع يوجب على المكلف أن يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز عقلاً لله تعالى ولرسوله عليهم السلام .

وعلى هذا تتضح حدود المعرفة التي يصير الإنسان بها مؤمناً إيماناً صحيحاً وأنها الإدراك الجازم المطابق للواقع عن دليل فالمعرفة غير الجازمة معرفة مرفوضة ، وصاحبها لا يعتبر مؤمناً ، لأن العقيدة مبنيّة على الجزم واليقين ، فلا يعتبر مؤمناً من كان واحماً أو شاكاً أو ظاناً ولا يعتبر مؤمناً من جزم بعقيدة مخالفة للفطرة والتوحيد ، كاعتقاد قدم العالم ، أو أن القيامة واليوم الآخر لن يوجد مستقبلًا .

ويعتبر مؤمناً عاصياً من عرف الله تعالى واعتقد وجوده وصفاته ولكنّه لا يعرف دليلاً على وجود الله ، مع استطاعته النظر ومعرفة الدليل ، ولو إجمالاً كان تقول له ما الدليل على وجود الله ؟ فيقول : الدليل على ذلك وجود هذا العالم مثلاً .

فالدليل الإجمالي فرض عيني على جميع المكلفين ، أما الدليل التفصيلي فإنه فرض على البعض ، وذلك بمعنى أنه إذا قام به البعض سقط عن باقي الأمة .

وبعض العلماء يرى أن إيمان المقلد ، وهو المؤمن بغير دليل إجمالي ولا تفصيلي إيمان مقبول وصحيح إذا حصل منه الجزم بالعقيدة بحيث لا يتردد فيها ولا يتزحزح عنها ولو تردد وتزحزح الإنسان الذي اعتمد عليه المقلد في عقيدته وتقليده .

ودليلهم على ذلك أن النبي - ﷺ - كان يقبل إيمان من يؤمن بدون سؤاله عن الدليل : وذلك ثابت في كثير من الأحاديث الصحيحة (١) .

(١) راجع الأستاذ حسن أيوب تبسيط العقائد الإسلامية - وسوف نتناول الحديث في هذه القصة بالتفصيل فيما بعد .

وعلى هذا فإذا أردنا أن نحكم على شيء حكماً عقلياً ، فإننا نحكم عليه
بواحد من ثلاثة أحكام ، لأننا إما أن نحكم عليه بالوجوب أو الاستحالة
أو الجواز .

وهنا بطراً سؤال ، ما معنى كون الوجوب والجواز والاستحالة حكماً
عقلياً ؟ .

ومعنى ذلك أنها لازمة لحكم العقل لا تنفك عنه أى لا تقبل التخلف
ولا الانفكاك فقولنا مثلاً ، الله قادر ، الله عالم ... الفقيضان لا يجتمعان
ولا يرتفعان ، قضايانا لا تقبل أحكامها للتخلف ولا تنغير ، كما تختلف
الأحكام العادية وتنغير ، فإننا نرى أن العادة قد جرت بوجود الصحة
عند تردد الطفل على الطبيب ، ومع ذلك فقد توجد الصحة كاملة من غير
تردد الطفل على الطبيب ، وكذلك الأحكام الشرعية الفرعية قد تتخلف
بسبب كما في جواز عدم الصوم للمريض والمسافر والحامل وغير ذلك .

ولكنه ليس معنى ذلك أن الأحكام العقلية تثبت بالعقل فقط دون
الشرع ، كلا فإن نصوص الشرع الشريف قد أتت بأصول الدين وكشفت
للعقل الإنسانى عما خفى عليه وقصر عن إدراكه (١) .

وهنا يدرك القارىء أننا نسبنا الوجوب والجواز والاستحالة إلى
العقل ، فالعقل الإنسانى إذا هو الذى يبحث ، وهو الذى يحكم وعلى
أساس حكمه تبنى النتائج ، فلا مجال هنا فى إثبات قضايانا العقيدة والإيمان
للتقليد ولا للعادات ولا للأهواء وإنما المقام والمجال مقام ومجال العقل
السليم المتوائم مع الفطرة والتوحيد ، وسوف يتضح فى سيرة قننا مع هذا

(١) راجع دكتور / عوض الله جاد حجازى فى العقيدة الإسلامية
والأخلاق بالاشتراك ص ١٨ ط ١٩٧٢ م .

المسلم أننا نستدل بآيات من كتاب الله تعالى ، فلا يقال ولا يستطيع أحد أن يقول : كيف تستدلون بكتاب الله تعالى على قضايا قرر ثم أن العقل هو الحكم فيها ؟ . لأننا نقول : إننا نستدل بكتاب الله تعالى فيما يعرضه علينا من آيات ندر كم في كتاب الله المقروء كما هي في كتاب الله المنظور تحرك عقولنا ونفتح لنا مجالات البحث والمناقشة والحوار ، ثم نترك الحكم على النتائج للعقول المستقيمة فكتاب الله لنا هو النور الذي يشع فنذكر به السبيل ونعرف جوارب الطريق ومعالمه ، فهو الهدى للضالين ، والفيصل في قضايا الخلق أجمعين (١) .

وعلى هذا فقد ورد في الشرع أمور من مسائل العقيدة تهدي الإنسان إلى سواء السبيل ، وتسلك به طريق الحق والهدى ، ولولا ما جاء به الشرع الشريف من البينات والهدى في أمور العقيدة والتوحيد لارتكس العقل وضل عن الطريق المستقيم ، فعدم وجود الشرع والوحي كما قلنا يجعل للناس العذر ، ويسقط عنهم التكليف قال تعالى . وما كنا معذبين حين نبعث رسولاً . وقال جل شأنه : رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل . وكان الله عزيزاً حكيماً (٢) .

وقال تعالى : ولو أنا أهلكنهم بعباد من قبله ، لقالوا ربنا لولا أرسلنا إلينا رسولاً فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونغزى (٣) .

بل إن الرسل عليهم الصلاة والسلام قد جاءوا بما نحتاج في إدراك حقيقته المقول ، وتعجز عن فهم حقيقته الأفكار .

وذلك كسؤال الميت في قبره ، وتنعيمه وتعذيبه فيه ، وحياة أهل

(١) راجع الأستاذ حسن أيوب المرجع السابق .

(٢) سورة النساء الآية ١٦٥ (٣) سورة طه الآية ١٣٤

النار في النار ، ولكنها أمور لا تحيلها العقول ، ولا تقوى على إبطائها
الإنكار ، ولا تجسد عندها من الأدلة المقنعة ما يردّها أو ينقضها ، وإن
العقول الإنسانية اليوم قد وصلت تيسير الله لها ، وهدايته إياها إلى
ما يصدق هذا وأمثاله مما جاءت به الرسل ، بل إنها قد وصلت إلى أمور
سبق أن أنكرتها كحادث الإمراء والمعراج للرسول ﷺ فلقد سخرت
الإنسانية من هذا الحادث ، ورمت صاحبه بالخيال والجنون والبعد عن
الإدراك الصحيح ، مع أنها قد وصلت اليوم إلى ما يؤيد ما تنكره من
استخدام للطائرات والصعود للقمر وسفن الفضاء التي تنقل الإنسان من
مكان إلى آخر في دقائق معدودات .

ومن هنا فالعجز عن معرفة حقائق الأشياء والقضايا لا ينفي وجودها
لعجزه عن إدراكها ولم يكن إنكارها تدبيرا إلا لأنها أمور لم تقع تحت
حسها ولم تكن من مألوفها ومعموداتها ، لذلك يجب على بنو البشر أن
أن يعترفوا بقصور العقل ، وأن يقولوا بأن لإدراك حدودا لا يتعداها ،
وغاية يقف عندها .

ووجب عليهم كذلك أن يؤمنوا بما صح من وحى الله تعالى لرسله ،
ويسلموا بكل ما جاء به الرسل عليهم الصلاة والسلام ، فإن إثموا فليتهموا
عقولهم بالقصور والتقصير .

قال تعالى : سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه
الحق ، أو لم يكف يربك أنه على كل شيء شهيد ، ألا إنهم في مرية من لقاء
ربهم ألا إنه بكل شيء محيط ، (١) .

وعلى هذا فإن حجب الإنسان عن إدراك هذه الأمور اتباعه لهواه
وبعده عن الفطرة والتوحيد لجهالة قائمة بذاته ، أو غرض يسمي إليه ثم
جادل بالباطل ليدحض به الحق وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل
كان زهوقا ، (٢) .

(١) سورة فصلت الآية ٥٤ (٢) سورة الاسراء الآية ٨١

وقال تعالى : أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم ، وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون ، (١) .

وبعد هذا البيان فما المقصود بالواجب والجائز والمستحيل ؟ المقصود بالواجب والجائز والمستحيل .

أن العقل إذا لم يتأثر بمؤثرات خارجية كانت له أحكام ثابتة لا تقبل للنقض على معنى أن مخالفة هذه الأحكام تعتبر وقوعا في التناقض فمثلا قولنا : واحد وواحد يساوي اثنين ، وهذا حكم ثابت لا يمكن مخالفته إذا استقام العقل مع الفطرة ، فإذا قال : قائل في هذه القضية السابقة واحد وواحد يساوي ثلاثة أدرك العقل بمنطق الفطرة الوقوع في التناقض .

ومن هنا حاول العلماء تقسيم أحكام الحكم العقلي هذه وتعريف كل حكم منها تعريفا مساويا للمعرف .

١ - فالواجب (٢) : هو الأمر الثابت الذي لا يقبل الانتفاء أصلا لذاته من حيث هي (٣) . وذلك مثل ثبوت الوجود لله تعالى وسائر

(١) سورة الجاثية الآية ٢٣ وراجع دكتور عوض الله حجازي المرجع السابق .

(٢) وللإيضاح نقول الوجوب في اللغة : الثبوت نقول وجب الأمر إذا وقع وثبت قال تعالى : فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها سورة الحج الآية ٣٦

(٣) وعلى هذا فالواجب هو ما لا يتصور في العقل عدمه لأن الوجود من لوازم الماهية ، وسلب اللازم إنما يكون بسلب الماهية ، وسلب الماهية عن نفسها باطل . راجع دكتور على جبر محاضراته في علم الكلام ص ٢٤

صفات الكمال من علم وقدرة وإرادة... فكل هذه الصفات ثابتة لله سبحانه وتعالى لا تقبل الانتفاء مطلقاً .

أحكام الواجب : مما تقدم يتضح أنه من أحكام الواجب لذاته أنه موجود ، ووجوده قديم وباق ومستمر من الأزل إلى الأبد وعلى هذا فهو مخالف لجميع الحوادث ومن هنا فهذا الوجود وما يتبعه من صفات إنما هو لازم لذات الواجب لا لشيء آخر . أى لا يسكون واجباً لغيره لأن الواجب لذاته يلزمه عدم الاحتياج إلى الغير والواجب لغيره يلزمه الاحتياج في الوجود إلى الغير وهذا تناف في اللوازم يلزمه تنافي الملزومات .

فالواجب لو لم يكن موجوداً لكان معدوماً ، ولو كان معدوماً لم يكن واجباً . وهذا تناقض .

ولو لم يكن وجود الواجب مستمراً وباقياً لطراً عليه العدم ، ولو طراً عليه العدم ما كان ثابتاً وهذا خلف .

ولو لم يكن وجود الواجب لذاته لكان لغيره ، ولو كان كذلك لكان معلولاً لغيره ، والواجب علة كل شيء ولا علة له .

ومن هنا فلا يكون مركباً من أجزاء خارجية أو ذهنية لأن المركب يلزمه الاحتياج إلى كل جزء وإلى غيره وهذا محال بالنسبة للمستغنى بذاته عن الغير مطلقاً جزءاً أو فاعلاً فكما قلنا إنه علة كل شيء ولا علة له (١) .

(١) راجع الإمام الشيخ محمد عبده رسالة التوحيد ص ٢٩ ط الشعب وراجع دكتور على جبر محاضرات في علم الكلام .
وراجع دكتور محمود محمد مزروعة دراسات في العقيدة الإسلامية ص ٢٦ ط ١٩٧٢ م

وبعد هذا البيان فالواجب العقلي هو الأمر الثابت الذى لا يتصور العقل إلتفاءه وهو قسمان : ضرورى بدهى ونظرى .

أما الضرورى : فهو الذى لا يحتاج فى الوقوف عليه إلى استعمال الفكر أو الفهن فى تصوره وإثباته ومعنى هذا أنه يدركه كل إنسان بغير نظر واستدلال مثل صغر الابن فى السن عن أبيه وكون الواحد أقل من الاثنين والأثنين أقل من الثلاثة وهكذا فى العدد وأيضا كإثبات التحيز للجوهر أى أخذه قدرا من الفراغ وهو المكان، فإن الجوهر مادام موجودا يجب أن يشغل حيزا من الفراغ .

وأما النظرى : فهو الذى يحتاج إلى استعمال الفكر والتأمل لإدراكه وإثباته . أى يصل الإنسان إليه بعد النظر والتفكير مثل إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته وجميع صفاته السكالية .

ثانيا : المستحيل : وهو الأمر المنفى الذى لا يقبل الثبوت أصلا لذاته من حيث هو وإنما العقل يخترع له صورة للحكم عليه كقول الملاحده بوجود شريك للبارى وكالجمع بين النقيضين أو رفعهما أو الجمع بين الضدين كأن يكون الشيء أسود وأبيض فى آن واحد أو أن يكون الشيء ساكنا ومتحركا فى وقت واحد فذلك كله يستحيل أى لا يتصور فى العقل وجوده وهو أيضا ينقسم إلى ضرورى ونظرى .

فالأول : أى الضرورى : هو الذى لا يحتاج إلى التأمل ولا استعمال العقل مثل وجود الضدين كالحياة والموت والنور والظلمة ، والحق والباطل والخير والشر ... فى محل واحد وفى زمان واحد .

والثانى : أى النظرى وهو الذى يحتاج إلى استعمال الفكر وقيام الدليل

كالادعاء بوجود الشريك بالنسبة لله تعالى ومثل خلق الجرم من الحركة والسكون معاً^(١).

وعلى هذا فأحكام الأمر المستحيل تتمثل كما يتضح من التعريف أنه لا يقبل الوجود أبداً، لأنه لو طرأ عليه الوجود لم يكن مستحيلاً، وذلك خلف، ولأن العدم لازم له، فلو سلب العدم عنه بالوجود للزم سلب الشيء عن نفسه وذلك باطل^(٢)، وإطلاق المعلوم على المستحيل ضرب من المجاز فإن المعلوم حقيقة لا بد أن يكون له كون في الواقع ينطبق عليه العلم والمستحيل ليس من هذا القبيل كما نراه في أحكامه وإنما المراد ما يمكن الحكم عليه في صورة يخترعها له العقل ليتوصل بها إلى الحكاية عنه، ومن هنا فالأمر المستحيل لا يوجد أى تمتنع الوجود ومثاله الجمع بين النقيضين^(٣).

ثالثاً: الجائز أو الممكن: وهو ما يحتمل الوجود والعدم لذاته. وذلك مثل العالم المنظور الذى نعيش فيه وما يشتمل عليه من أرض وسماوات وإنسان وحيوان... وبالنظر إلى هذا العالم وما فيه نجد أنه كان معدوماً ثم أوجده الله قياساً على الإنسان نفسه قبل وجوده، وهكذا كل الموجودات فإنها كانت معدومة ثم قبلت الوجود، وأيضاً تقبل العدم بعد ذلك، أى يفتتها الخالق ثم يعيد منها ما شاء وبذلك يتضح أن العالم وما فيه قد جرى عليه العدم والوجود فهو إذن يحتمل كلاهما وهذا هو

(١) أنظر حاشية الصاوى على شرح الحزينة ص ٢٩ ط ١٢٢٨ هـ وراجع أم البراهين الكبرى للسوسى

(٢، ٣) أنظر الشيخ أحمد التابى مرشد الخلق إلى طريق الحق ص ٩٠ وراجع دكتور محمود محمد مزووعه المرجع السابق ص ٢٦

الممكن أو الجائز أى الذى يصح فى العقل وجوده تارة وعدمه أخرى كنزول المطر وخلق الإنسان فلا وجود له ولا عدم من ذاته .

وينقسم إلى ضرورى ونظرى :

أما الأول : فهو الذى لا يتوقف فى إدراكه إلى تأمل ونفكير وقيام الدليل (١) . وهذا بخلاف النظرى فإنه يحتاج إلى ذلك كما وقفنا على ذلك .

وعلى هذا فأحكام هذا القسم من أقسام الحكم العقلى تتمثل فى أنه يقبل الوجود والعدم لذاته ، ومن هنا يتضح أن هناك الممكن الموجود وهناك الممكن المعدم ، كما يتضح أن التغير ثابت لهما معا ، حيث إن الممكنات الموجودة لا تثبت ولا تدوم ، والمعدومة بطراً على بعضها الوجود لأنه لا يوجد إلا بسبب ولا يعدم أيضاً إلا بسبب ، وذلك لأنه لا واحد من الأمرين له ألقائه ففسيتهما إلى الذات سواء ، فإن ثبت له أحدهما بلا سبب لزم رجحان أحد المتساويين بلامرجح وهو محال .

أى أن هذه الأحوال التى تطرأ على الأمر الممكن لا تطرأ من ذات الأمر الممكن ، وإنما بسبب خارجى ، لأنه لا بد من مرجح يرجح أحد الأمرين المتساويين على الآخر ، وهذا المرجح هو الخالق سبحانه وتعالى الذى يمنحه الوجود . الذى به يكون حادثاً لأنه لا يوجد إلا بسبب ، فإما أن يتقدم وجوده على وجود سببه أو يقارنه أو يكون بعده .

(١) راجع أم البرهين الصغرى ص ٤٤ وراجع دكتور محمد السيد مبارك علم التوحيد ص ١٤٠ وراجع الإمام الشيخ محمد عبده رسالة التوحيد .

والأول باطل لما يلزم عليه تقديم المحتاج على المحتاج إليه ، وهو
إبطال لمعنى الحاجة ، كيف وقد ثبت أنه لا يوجد إلا بسبب .

والثاني : باطل أيضا وإلا لزم تساويهما في رتبة الوجود فالحكم بأن
أحدهما مؤثر والثاني متأثر ترحيح بلا مرجح .

فتعين الثالث وهو أن يكون وجوده بعد وجود سببه فيكون مسبوقا
بالعدم فيكون حادثا فكل ممكن حادث (١) .

الواجب والمستحيل بالغير :

وقفنا فيما تقدم على أقسام الحكم العقلي والتي هي الوجوب والجواز
والاستحالة وقد أتضح في تعريف كل منها لفظة لذاته إذ الواجب هو
الموجود الذي يتمتع بعدم امتناع ، ليس الوجود من غيره ، بل من نفس
ذاته ، فإن كان وجوب الوجود لذاته سمي وجبا لذاته ، وإن كان لغيره
سمى واجبا لغيره (٢) .

فالواجب : هو الذي لا يقبل الانتفاء لذاته .

والمستحيل : لا يقبل الثبوت لذاته وذلك إحترافا من البت بينه وبين
الواجب لغيره والمستحيل لغيره .

(١) دكتور على جبر محاضرات في علم الكلام ص ٢٣ والشيخ محمد عبده

رسالة التوحيد ص ٢٧

(٢) راجع التعريفات للجرجاني ص ٢٤٩

فالاول منهما : أى الواجب لغيره :

هو الجائز فى ذاته الذى تعلقت لإرادة الله تعالى بوجوده ، فأصبح وجوده واجبا لذاته ، بل لتعلق إرادة الله به ومن هنا فإنه فى هذه الحالة يستحيل عدمه مع أنه فى ذاته ممكن يحتمل الوجود كما يحتمل العدم . مثل وجود القارىء لهذا العلم والكاتب الذى يسطره ، فالقارىء والكاتب هما فى حد ذاتهما ممكنان أى يحتمل كل منهما الوجود كما يحتمل للعدم ولكن لما أراد الله تعالى وجودهما على هذه الصفة المعينة أصبح وجودهما حتما ولازما . وهذا الحتم واللازوم لا لذاتهما ، بل باعتبار تعلق علم الله تعالى بذلك ، ولذلك يسمى هذا الوجود بالنسبة لهما واجبا بالغير أو واجبا لغيره ، وكما إذا أراد الله أن يكون لك ابن صالح . فإن وجود هذا الابن فى حد ذاته أمر ممكن ولكن لما تعلق علم الله تعالى بوجوده صار أمرا واجبا بالغير .

وأما الثانى : وهو المستحيل لغيره :

فهو نقيض الأمر الأول أى الواجب لغيره لتعلق إرادة الله بعدمه ، فيسمى المستحيل بالغير مثل إذا علم الله أنك ان تنجب أنثى فإن إنجابك أنثى فى حد ذاته أمر ممكن ولكن لما تعلقت إرادة الله وعلمه بعدمه صار أمرا مستحيلا بالغير وأيضا مثل عدم وجود ابن لك فى هذا الوقت لعدم تعلق إرادة الله بالوجود وأيضا مثل استحالة موثك الآن فى هذه اللحظة لتعلق علم الله تعالى بوجودك عشرين سنة أخرى . وعلى هذا فالأمر الجائز أو الممكن ينقسم إلى قسمين : ما هو موجود منه فهو واجب الوجود لغيره ، وما هو معدوم فهو مستحيل الوجود لغيره لتعلق إرادة الله بكل منهما أى بوجود ما هو موجود وأيضا بعدم ما هو معدوم فهو مستحيل الوجود لغيره وليس هناك شئ من الممكنات أو الجائزات خارج عن

هذين القسمين . وهذا القسم بنوعه هو المهم في دراسة علم العقيدة ،
ويتوقف عليه الكثير من مسائلها فوجود الله واجب عقلا ، وإرسال
الرسول جائز عقلا ، والشريك للبارئ مستحيل عقلا .

والحديث في هذا المقام بدعونا للوقوف حول قضية المعرفة والتقليد .
وما هو أول واجب على المكلف ؟
فعل بركة الله تعالى تبدأ ذلك .

(١) راجع دكتور محمود محمد مزروعه المرجع السابق ، وراجع
دكتور عوض الله المرجع السابق أيضا ص ١٧

المعرفة والتقليد

يتضح مما سبق أن حقيقة المعرفة : هي الإدراك الجازم المطابق للواقع الناشئ عن دليل ، أما إذا كانت بلا دليل فلا تسمى معرفة كاملة ، بل تسمى معرفة ناقصة وتحتاج إلى الدليل .

والتقليد : الأخذ بقول الغير بلا دليل . وتأسيسا على القواعد السابقة اتفقت كلية جمهور المسلمين على أن عقائد الإسلام في الألوهية والنبوة يجب العلم بها والبحث فيها ببرهان ودليل قاطع للوصول إلى اعتقاد جازم مطابق للواقع ، حيث طالبنا الحق تبارك وتعالى بمعرفته والإيمان به بقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله (١) .

ومن هنا جعل العلماء معرفة الله تعالى أول واجب على المكلف في الإسلام .

ولما كانت معرفة حقيقة الذات الإلهية مستحيلة ، فقد قصر العلماء معرفة الله تعالى على معرفة ما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه تعالى عقلا .

وأیضا لما كانت الأدلة التفصيلية ورد الشبهات لا تفيسر لكافة بني البشر قالوا إن المعرفة الإجمالية واجبة على كل مكلف بمعنى أن يسأل عن دليل على وجود الله تعالى فيقول : هذا العالم أو خروج هذا النبات أو وجود الإنسان ، ويكتفي بذلك من غير بيان لدقائق الصنع وقدرة التدبير ، ومن غير مقدرة على دفع ما يثيره الخصوم .

(١) سورة النساء الآية ١٣٦

وإذا كان الإنسان أهلاً للنظر والبحث العلمى وجب عليه تفصيلاً
معرفة ما يجب وما يجوز وما يستحيل فى جانب الألوهية والرسالة كما أشرنا
إلى ذلك من قبل وهذا يسد لنا إلى الوقوف على المقصود بالنظر .

تعريف النظر :

النظر فى اللغة : يطلق بالاشتراك اللفظى على الإبصار بمعنى إدراك
الشيء بحاسة البصر ، وعلى الفكر بمعنى حركة النفس فى المعقولات .

والمقصود هنا الفكر فعندما يطلب من المكلف أن ينظر فى أقرب
شيء إليه وهى نفسه التى بين جنبيه وفى الكون المحيط به فكأنما يقال له
تفكر فى ذلك كله وتأمل لترى الحكم البديعة فى صنع الخالق سبحانه
وتعالى .

والنظر فى الاصطلاح : هو ترتيب أمور ومعلومة للتأدى أو للتوصل
إلى أمر مجهول (١) .

وذلك كالنظر فى أحوال العالم وجزئياته فنجدها متغيرة متقلبة من
وجود إلى عدم ومن حركة إلى سكون ومن طول إلى قصر ومن حياة إلى
موت وهكذا .

فنتنتج من ذلك قضية قائمة : العالم متغير ، ثم ننظر فى التغير فنجد
يؤذن بالحدوث أى الوجود بعد عدم فتقول : كل متغير حادث . فنصل
من هذا وذاك إلى نتيجة كانت مبهولة لنا هى : أن العالم حادث .

(١) راجع دكتور جميل صليبييا المعجم الفلسفى ٢٠ ص ٧٣ ط دار
الكتاب اللبنانى ١٩٨٢ م

(٦ - علم الكلام)

وبعد ذلك ننظر فيمن أحده أم نفسه أم غيره ؟ وغيره إما مثله أو ليس بمثله .

فتقول : نفسه باطل ، لأنه يلزم عليه المحال . وذلك لأن العالم ممكن والممكن ما تساوى طرفا وجوده وعدمه ، وتزجيج الوجود على العدم من النفس تزجيج بلا مرجح وهو باطل لأنهما متساويان وتزجيج أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح يؤذن بالتناقض وهو أنهما متساويان لا متساويان ، هذا من ناحيته ومن ناحية ثانية أن الوجود من النفس يقتضى عدم الحاجة والعالم محتاج لأنه ممكن .

فلو كان العالم أوجد نفسه لكان العالم محتاجا لا محتاجا وعلى هذا فالنظر في العالم وفي أحواله للوصول إلى ما يجب لله وما يجوز وما يستحيل قد أوجبه الشارع وأمر به لأنه باب الوصول إلى اليقين والمعرفة الحققة قال تعالى : أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم . (١)

وقال تعالى : لمن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات لأولى الألباب ، (٢) إلى آخر الآيات التي توجب على المكلف للنظر في الكون .

ومن هنا يتضح أن النظر يفيد العلم . وفي هذا المقام يدل علماء التوحيد عن أول واجب على المكلف ، بأقوال متعددة .

وجملة الأقوال اثنا عشر حكاهما الإمام الباجوري في حاشيته .

(١) الآيات من سورة العنكبوت

(٢) سورة آل عمران الآية ١٩٠

وتتمثل في النقاط التالية :

- ١ - ما قاله الأشعري إمام هذا الفن أنه المعرفة .
 - ٢ - ما قاله أبو إسحاق الأسفرايني أنه للنظر الموصل إلى المعرفة .
 - ٣ - ما قاله القباضي الباقلاني أنه أول النظر أى المقدمة الأولى منه نحو قولك : العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث ، فمجموع المقدمتين هو النظر ، والمقدمة الأولى هي أول النظر .
 - ٤ - ما قاله إمام الحرمين أنه القصود إلى النظر أى تفرغ القلب عن الدواغل ، وعزى للقاضى أيضا .
 - ٥ - ما قاله بعضهم أنه التقليد .
 - ٦ - أنه النطق بالشهادتين .
 - ٧ - ما قاله أبو هاشم في طائفة من المعتزلة وغيرهم أنه الشك ورد بأنه مطلوب زواله لأن الشك فى شيء من العقائد كفر فلا يكون مطلوبا حصوله .
- ولعلهم أرادوا ترديد الفسك فيقول إلى النظر .
- ٨ - أنه الإيمان .
 - ٩ - أنه الإسلام .
- وهذان القولان متقاربان مردودان باحتياج كل منهما إلى المعرفة .
- ١٠ - اعتقاد وجوب النظر .
 - ١١ - أنه وظيفة الوقت كصلة ضاق وقتها فتقدم .
 - ١٢ - أنه المعرفة أو التقليد أى أحدهما لا بعينه فيكون خيرا بينهما (١)

(١) الإمام الباجورى

وقد استدلل القائلون بالمعرفة لأنها مطلوبة لذاتها ، وأنها أصل المقاصد الشرعية وآكدها وما كان بهذه المثابة فهو أول الواجبات .

وتعليهم لهذا وذلك ينحصر في أن المعرفة مطلوبة لذاتها لا للتوصل بها إلى غيرها وذلك لأن شأن الوسيلة يستغنى عنها إذا حصل المتوصل إليه والمعرفة لا يستغنى عنها بحال .

وأما كونها أصل المقاصد والواجبات الشرعية فلأن جميع المقاصد من نطق بالشهادة والصلاة والصوم لا يعتبر صحيحا في نظر الشارع إلا بعد حصول المعرفة والتصديق القلبي .

وأما كونها آكد الواجبات فلأن إسقاطها يذهب الإيمان بعكس غيرها .

وأما من قال بالنظر أو القصد إلى النظر فقد نظروا إلى أن المعرفة لا تحصل إلا به أو القصد إليه فهو أول الواجبات ومن طلب الشهادة فقد نظر إلى أولية الأداء من حيث الدخول في الإسلام (١) .

وعلى هذا يتضح قول الإمام الباجوري في حاشيته : والأصح أن أول واجب أقصد المعرفة ، وأول واجب وسيلة قريبة للنظر . ووسيلة بعيدة القصد إلى النظر (٢) .

وبيان هذه الأقوال يتضح أن الخلاف ليس في وجوب المعرفة والنظر وإنما في أول واجب على المكلف . ؟ وأنه معرفة الله تبارك وتعالى ووجدانيته ، وأنه صانع العالم ، وسائر صفاته ، وسائر صفات الألوهية .

(١) راجع دكتور علي جبر محاضرات في علم الكلام ص ٢٩

(٢) الإمام الباجوري

وانما كانت المعرفة أول واجب على المكلف ، لأن جميع الواجبات لا تتحقق إلا بها ، هذا من جانب ومن جانب آخر فالمعرفة لا يتوصل إليها إلا بالنظر ، ومن هنا يكون النظر واجبا أيضا لأن المعرفة لا تتم إلا به . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وعلى هذا يتضح أن الخلاف بين هؤلاء قد يكون غير حقيق لأن من قال بالمعرفة لا يمنع أن يكون وسيلة التي تحصل بها هي النظر . فالمعرفة هي المقصودة والغاية .

ومن قال النظر : فهو يريد بذلك الوسيلة والطريق العمل المقصود والغاية التي هي المعرفة .

ومن قال أول واجب هو الشهادة فهو يريد بذلك التكليف العمل الذي يكون بعد المعرفة وإلا فالإقرار بالمجهول المطلق محال فالشهادة لا تكون من جهل بل عن معرفة ولو بدليل إجمالي فإنك لو قلت للمستشهد من هو الله الذي أقررت به . قال : الذي خلق العالم . وهذا في الغالب مركز في الفطرة والطبع .

ومن هنا نجد أن الأولوية لم تنصب على معنى واحد حقيق وهذا المراد من قولنا إن الخلاف بينهم غير حقيق^(١) .

كما جمع بينهم الإمام الباجوري .

وكما يقول ابن العربي في العقيد الصغرى للسنوس :

أهلوا - عليكم الله - أن هذا العلم المكلف به لا يحصل ضرورة ولا إلهاما ، ولا يصح التقليد فيه ، ولا يجوز أن يكون الخبر طريقا إليه ، وإنما الطريق إليه النظر ، ورسمه أنه الفكر المرتب في النفس على

(١) المرجع السابق للدكتور على جبر

طريق يفضي إلى العلم أو الظن ، يطلب به من قام به علما في العمليات
أو غلبة ظن في المظنونيات ثم يقول ولو كان هذا العلم يحصل ضرورة
لأدرك ذلك جميع العقلاء ، أو إلهاما لوضع الله تعالى ذلك في قلب كل
حى ليحقق به التكليف ، وأيضا فإن الإلهام نوع ضرورة وقد أبلغنا
الضرورة (١) .

ولا يصح أن يقال إنه تعالى يعلم بالتقليد - كما قال جماعة من المبتدعة
- لأنه لو عرف بالتقليد لما كان قول واحد من المقلدين أولى بالانقياد
إليه من الآخر ، كيف وأقوالهم متضادة ومختلفة .

ولا يجوز أن يقال إنه يعلم بالخبر لأن من لم يعلم الله تعالى كيف يعلم
أن الخبر خبره ؟

ثبت أن طريقه النظر وهو أول واجب على المكلف إذا المعرفة أول
الواجبات ، ولا تحصل إلا به ، فبضرورة تقديمها عليها تثبت له صفة
الوجوب قبلها .

وإيجاب المعرفة بالله تعالى معلوم من دين الأمة ضرورة (٢) .

وعلى قول الإمام الباقر ، وابن العربي يمكن التوفيق أيضا بين هذه
الآراء ببيان الفرق بين ما هو غاية وما هو وسيلة ، فإذا اعتبرنا الغايات
والمقاصد قلنا إن أول واجب على المتكلف هو المعرفة .

وإن اعتبرنا الوسائل قلنا : إن أول واجب كوسيلة قريبة هو النظر .

(١) إذ الإلهام لو ثبت وقوعه لما آمن صاحبه أنه من الله أو من غيره .
إلا بعد النظر .

(٢) الاسفراييني التجميع في الدين وراجع المؤلف للإيجاز ٣٧

و كوسيلة بعيدة هو القصد إلى النظر . لأنه لا يأتي إلا بعد القصد إليه .
بتقريب القلب من الشواغل التي تعوقه .

وبذلك تكون معرفته إدراكا جازما ناشئا عن دليل ويتحقق فيه بذلك
شرط من شروط الإيمان وهو المعرفة حيث أجمعت الأمة الإسلامية . على
وجوب معرفة الله تعالى عن طريق النظر . ومما يرد سؤال : هل المقصود
بالنظر النظر الشرعي أم النظر العقلي ؟

والجواب : أن الأمة الإسلامية أجمعت على وجوب معرفة الله تعالى
واختلفت في الطريق الموصلة إليها أي أنهم اختلفوا في المقصود بالنظر .
وعلى هذا تتمثل اتجاهاتهم في النقاط التالية :

- يرى الصوفية أن معرفة الله تعالى تتحقق للسالك بالرياضة الروحية
أي رياضة النفس وتصفية الباطن من عالم الماديات وبذلك تصل النفس إلى
معرفة الله تعالى وأستدلوا على اتجاههم بقول الله تعالى : أفن شرح الله
صدره للإسلام فهو على نور من ربه وفهموا النور بأنه هو المعرفة (١) .

وقال الأشاعرة . إن معرفة الله واجبة بالنظر الشرعي ، بمعنى أن جميع
الاحكام تثبت بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندهم ، فالشرع هو الذي
يدرك الحسن في الأشياء والقبیح منها . فاحسنة الشرع فهو حسن ، وما حكم
بقبحه فهو قبيح .

وإذا كان الشرع هو مناط المعرفة عندهم فما وظيفة العقل لديهم ؟
إن من يتأمل ويدقق النظر في كلام الأشاعرة يدرك أن للعقل وظيفة
في المعرفة عندهم حيث ينطوى كلامهم على أن الموجب للمعرفة هو الشرع
والمدرک لها هو العقل ، وفوق كبير بين الموجب للأمر وبين المدرک له .

(١) راجع الإمام الغزالي أجواء علوم الدين ص ٢٠

فإنه سبحانه وتعالى يوجب الحكم على الأشياء والعقل يدرك هذا الحكم
وهنا يتفق رأى الأشاعرة مع رأى المعتزلة الآتى من أن الله تعالى هو
الموجب للمعرفة ؛ إلا أن الأشاعرة يقولون إن إدراكها يتلقى من الشرع
لأن العقول لا تدرك الأحكام إستقلالاً (١) .

وعلى هذا فالشرع مرشدو هاد للعقل فى إدراك المعرفة ولذلك قال
الأشاعرة : لا حكم على شىء قبل مجىء الشرع ولا تكليف بشىء أيضاً .

- وقد سلك أهل السنة طريقين فى إثبات ما أدعوه :

الطريق الأول : الدليل النقلى : ويتمثل فى الآيات القرآنية الداعية
للنظر كما فى قوله تعالى : قل أنظروا ماذا فى السموات والأرض وما تنفى
الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون ، (٢) .

وقوله تعالى : إن فى خلق السموات والأرض وإختلاف الليل والنهار
لآيات لأولى الألباب (٣) .

وكما فى قول الرسول ﷺ : ويل لمن لا كما بين لحية ولم يتفكر فيها .
ولما كان الأمر بالنظر يحتمل أن يكون للوجوب أو للتدب والدليل
إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

والحديث وارد بطريق الأحاد وهو يفيد الظن سلك أهل السنة طريق
العقل وهو الطريق الثانى :

والدليل للعقل : النظر مقدور لا نحصل المعرفة الواجبة مطلقاً إلا به ،

(١) راجع حاشية الشرفاوى ص ٣٩ فقلاهن الدكتور محمد السيد
عن علم التوحيد ص ١٥٢

(٢) سورة يونس الآية ١٠١ (٣) سورة آل عمران الآية ١٩٠

وكل مقدور لا يحصل الواجب المطلق إلا به فهو واجب. فالنتيجة: النظر واجب .

وهذا الدليل يشتمل على ثلاثة أمور .

١ - النظر مقدور .

٢ - المعرفة واجب مطلق .

٣ - وجوب معرفة الله تعالى .

أما الأمر الأول : وهو كون النظر مقدور أى من الأفعال الاختيارية التى تتعلق بها القدرة . وقيد بسكونه مقدوراً لأنه محكوم عليه بالوجوب ولا يحكم بالوجوب إلا ما كان مقدوراً للكلف . فغير المقدور لا يصح التكليف به .

- ومعنى كون المعرفة واجبا مطلقا وهو الأمر الثانى أن المعرفة ليس وجوبها مقيدا بحصول مقدمة التى هى النظر وذلك كالصلاة بالنسبة للطهارة فإن وجوبها غير مقيد بحصول الطهارة بخلاف الواجب المقيد مثل الزكاة فإن وجوبها مقيد بملك النصاب ، والحج فإن وجوبه مقيد بالاستطاعة ،

ومعروف أن الواجب المطلق يجب على المكلف تحصيل مقدمته بخلاف المقيد فإنه لا يجب على المكلف تحصيل مقدمته .

- وأما الأمر الثالث : وهو وجوب معرفة الله تعالى فالدليل عليه النص والإجماع . أما الأول فقوله تعالى : فاعلم أنه لا إله إلا الله .

وأما الثانى : أى الإجماع فقد نقل أن الأمة الإسلامية أجمعت على وجوب معرفة الله تعالى . ولا يقال إن السلف الصالح كانوا يكتفون

بالتقليد ممن يريد الدخول في الإسلام وذلك بالإقرار بالشهادتين والانقياد
لأوامر الدين ولا يكلفونهم الاستدلال وماذا لك إلا لأنهم يرون أن المعرفة
بالدليل لا تجب ؟

والجواب على هذا : المنع بل كان السلف الصالح يعلمون من هؤلاء
الذين دخلوا الإسلام وأكثف منهم بالشهادتين أنهم يعلمون الأدلة إجمالاً
وإن قصرت عبارتهم .

وليس من هؤلاء دهمي بدون دليل بل يشير القرآن الكريم إلى أنهم
عارفون بالأدلة الإجمالية : قال تعالى : ولئن سألتهم من خلق السموات
والأرض ليقولن الله . وقول الأعرابي : البصرة تدل على البشير وأثر
الانعدام يدل على المسير ، . سماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج ألا تدل
على العلم الخبير ١٤ .

وقد قال علماء التوحيد : إن معرفة الله بدليل إجمالي ترفع المؤمن عن
حضيض التقليد فهو فرض على كل مكلف (١) كما يقول الشيخ محمد عبده في
تعليقه على إيمان المقلد . في المقائد الفقهية : إن الواجب العمى هو اليقين
من أي طريق أخذ ، وقد كان ذلك حاصلًا في زمن النبي وأصحابه وإنما
أحتج إلى الطريق التفصيلي بعد ذلك لردع المعاندين بخافة على عقول
القاصرين ، وإن كان هناك خلاف حول إيمان المقلد كما استنفى عليه في مكانه .

— أما المعتزلة فقد قالوا : إن معرفة الله تعالى واجبة بالنظر العقلي
والشرع يأتي إما مبيناً لما خفى على العقل إدراكه أو مؤكداً ومقررًا لما
قال به العقل .

(١) راجع المرجع السابق للدكتور علي جبر

وذايلهم : أن العقل يدرك الحسن في الأشياء والقبح منها ، فما حكم العقل بحسنه فهو حسن عندهم ، وما حكم العقل بقبحه فهو قبيح - لأن العقل يعلم المصلحة في الأفعال ثم يجيء الشرع مؤكدا لما قرره العقل ، أو يأتي الشرع لبيان ما خفى وغمض على العقل إدراك حسنه أو قبحه من الأفعال مثل إدراك صوم آخر يوم من رمضان ، وإدراك قبح صوم أول يوم من شوال ، فإنهما متماثلان في أن كلا منهما زمن ، فلا يدرك العقل فيهما مفسدة ولا مصلحة ، بل يتوقف على أمر الشارع بأحدهما ونهيه عن الآخر .

وشرط العقل عندهم في إدراك المعرفة يتوقف على النقاط التالية :

- ١ - أن يكون الفعل ضروريا .
- ٢ - أن يكون الفعل قابلا للنظر والتأمل .
- ٣ - الاستعانة بالشرع في إدراكه .

فالاشاعة يخالفون المعتزلة في الشرطين الأول والثاني ووافقوهم في الشرط الثالث وهو استعانة العقل بالشرع في إدراك الأفعال أي معرفتها .

والاشاعة يقولون : إن العقل يدرك الحكم من حسن أو قبح بواسطة الشرع وإن لم يدرك أن في الفعل مصلحة أو مفسدة (١) .
والملاحظ هنا أن المعتزلة يتطرفون في استخدام العقل وبيافقون في وظيفته ويقولون : إن العقل لا يدرك الحكم على الفعل إلا إذا أدرك أن فيه مصلحة أو مفسدة .

(١) شرح الشترقاوي على إلهام من . ٥ . نقله عن الدكتور محمد

مبارك علم التوحيد - ١٥٥

فالامر الحسن عند الاشاعرة ، ما حسنه الشرع وأيضاً القبيح ما قبحه الشرع وإن لم يعرف العقل أن فيه مصلحة أو مفسدة عند الله تعالى : ولا حكم قبل الشرع أصلاً للعقل .

وقد أول المعتزلة الرسول بالعقل في قول الله تبارك وتعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا (١) ، أى عقلاً فغناط التكليف عند العقل وحده وعلى قول المعتزلة هذا يلزم أن أهل الفترة مكلفون ، لأن العقل موجود فيهم قبل بعثة الرسل وبعدها كما يلزم أنهم غير فاجين لأنهم مكلفون لوجود العقل فيهم .

وهنا يرد على المعتزلة بأن التأويل الذى زعموه لم يشهد له نص من النقل ولا من اللغة حيث يقولون الرسول بالعقل ، يضاف إلى هذا أنه متى أمكن فهم الحقيقة من النص باستعمال الكلام فيه على الحقيقة لا يجوز اللجوء إلى إخراجهم عن حقيقته إلى استعمال مجازى لا داعى له سوى أنهم اعتمدوا على العقل في تفسير ومعرفة الحكم على كل شيء (٢) .

ودليلهم على ذلك لو كان وجوب النظر بالشرع للزم إلزام الرسل ، لكن إلزام الرسل باطل ، إذ الدليل قائم على أن كل رسول قد بلغ الرسالة وألزم المرسل إليهم بالحجة والبرهان فوجوب النظر بالشرع باطل ، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو : أن النظر واجب بالعقل إذ لا ثالث ، حيث يقول الرسول للمرسل إليه أى المكلف ، انظر فى الآيات الدالة على صدق وفى السكون لتعلم بوجود الله .

فيقول المكلف : قولك — أنظر — هل هو واجب على النظر أو غير واجب ؟ .

(١) سورة الإسراء الآية ١٥ وراجع المرجع السابق .

(٢) المرجع نفسه

فإن كان غير واجب فأنا في حل من عدم النظر لأنك تقول: لا يلزمك اتباع أمرى ، وإن كان واجباً فأنا لا أسلم لك ذلك إلا إذا وجب النظر ، ولا يجب النظر إلا إذا ثبت الشرع لأنك تقول : وجوب النظر بالشرع ، ولا يثبت الشرع إلا إذا نظرت .

وهنا فقد توقف حصول النظر على وجوبه . وتوقف وجوبه على ثبوت الشرع ، وتوقف ثبوت الشرع على حصول النظر .

وهذا يؤدي إلى توقف حصول النظر على حصول النظر ، وهو دور لأن توقف الشيء على نفسه محال ، فما أدى إليه وهو وجوب النظر بالشرع محال ، وإذا استحال هذا ثبت أن وجوب النظر بالعقل .

ويجاب عنه بأن فيه غلطاً لم ينتبه له المعتزلي لأن إلزام الرسل المكلف بالنظر ، متوقف على وجوبه في نفس الأمر ، ووجوبه على هذا الوجه يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر لا على علم المكلف ونظره ، فالشرع ثبت في نفس الأمر بالمعجزة نظر المكلف أو لم ينظر ، وما مثله إلا كرجل وضع يده على عينيه بالنهار والشمس طالعة وأنكرها بحجة أنه لم يرها .

فتقول : الشمس طالعة نظرت أم لم تنظر (١) .

كما يقال للمعتزلة: إنه لو وجب النظر العقلي لوجب قبل البعثة وحيث أنه يكون وجوب النظر غير متوقف على البعثة ، بل متوقف على العقل وحده ، والعقل قبل البعثة وجوده متحقق ، وعلى هذا فالوجوب قبل البعثة يلزمه التعذيب بترك الواجب أى النظر العقلي ولكن قوله تعالى وما كنا معذبين

(١) دكتور على جبر محاضرات في علم الكلام

حتى نبعث رسولا ، وهذا يفيد نفى الوجوب قبل البعثة بنفى لازم الوجوب
الذي هو التعذيب قبل البعثة ، ونفى الوجوب قبل البعثة يلزمه نفى الوجوب
العقلي ، وهذا يستلزم إثبات الوجوب الشرعي .

كما في قوله تعالى : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ، على أنه ليس
الوجوب إلا من جهة الشرع وعليه المجهول في معرفة الله تعالى (١) .

وهنا يرد المعتزلة بأن المراد - كما قالوا سابقا - بالرسول هو العقل
وليس المراد الرسول المبعوث إلى الناس حتى يلزم ما ذكرتم مع أن المتأمل
في كلامهم السابق في الطريق إلى المعرفة للأفعال لإدراك حسنها أو قبحها
يعرف تماما أنهم لم يعتمدوا على العقل كل الإحتياج وإنما احتاجوا إلى الشرع
فيما خفى واستمضى على العقل معرفته .

وهنا يتحقق تأرجح المعتزلة وعدم ثباتهم فالشمس طالعة نظرت
المعتزلة أم لم تنظر ، وأن النظر العقلي الصحيح الناشئ عن طريق الشرع
هو الطريق السليم لمعرفة الله تعالى .

ثمرة هذا الخلاف :

وتمرة هذا الخلاف إنما تظهر بالنسبة لأهل الفترة الذين لم تبلغهم
دعوة النبي السابق ولم يرسل إليهم النبي اللاحق .

فأهل السنة القائلون بأن النظر واجب بالشرع يقولون بعدم تكليف
أهل الفترة الذين لم يرسل إليهم رسول وأنهم فاجون لا يعذبون على

(١) راجع شرح معالم الأنظار ص ٣٤

أعمالهم التي أرتكبوها في أثناء الفقرة حيث لم تكن بعثة رسول مصداقاً
لقول الله تبارك وتعالى : «وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا» .

وأهل الاعتزال القائلون بأن النظر واجب بالعقل يقولون بأن أهل
الفترة مكلفون .

وهذا يسلبنا الوقوف على رأى علماء الأمة في قضاياهم الكلام .

موقف علماء الأمة من علم الكلام

يتضح مما تقدم مكانة علم الكلام بين العلوم الشرعية ، ومع هذا فقد تعددت أقوال العلماء حوله بين مؤيد له ومعارض وأخذ منه بقدر .

ولذا يقول القشيري : المعجب ممن يقول ليس في القرآن علم الكلام ، وآيات الأحكام الشرعية - أي العملية - تجدها محصورة ، والآيات المنبهة على علم الأصول تربو على ذلك بكثير (١) : وهذا يدعونا للوقوف على موقف كل من هؤلاء ، الأمر الذي يوقفنا على بيان رأي الأمة في قضايا هذا العلم .

أولاً : المؤيدون : ويتصدر هؤلاء أصحاب علم الكلام أنفسهم ويقولون بضرورة النظر في قضايا أصول الدين وإثباتها بالعقل ، وذلك للدفاع عن قضايا الدين والدود عنها ضد شبهات المبطلين وهذا ما يدينه العلامة ابن خلدون في قوله : المتكلمون إنما دعاهم إلى ذلك - أي الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية - كلام أهل الإلحاد في معارضات العقائد السلفية بالبدع النظرية ، فاحتاجوا إلى الرد عليهم بمن جنس معارضاتهم (٢) .

ليس هذا لحسب بل إن الإيمان القائم على العقل أقوى من من الإيمان

(١) البياضي كمال الدين أحمد ، إشارات المرام من عبارات الإمام ط ، الحلبي ١٩٤٩ م .

(٢) الصلاة ابن خلدون المقدمة ص ٤٦٦ ط دار القلم بيروت ١٩٨١ م . وراجع دكتور أبو الوفا الغنيمي التفتازاني علم الكلام وبعض مشكلاته ص ١٥٣ ط ١٩٧٩ م .

الذى يقوم على التقليد ، وأقاموا الأدلة والبراهين على صحة موقفهم ، ومن هنا أفرد بعضهم مصنفات لأهمية النظر ، ونذكر على سبيل المثال افتتاح الماتريدى كتابه التوحيد ببيان أن طريق معرفة الدين تم بالنظر القائم على العقل ، ونجد الأشعرى كتاب استحسان الخوض في علم الكلام يوضح فيه ضرورة النظر في قضايا الدين ، وأن النظر مأمور به وليس منهيًا عنه . ومن بعده نجد الأشاعرة أمثال الباقلاني والجويني وغيرهما من أصحاب هذا الاتجاه يوضحون أهمية النظر في قضايا الدين ، كما نادى بهذا أصحاب الاتجاه الاعتزالي ليس هذا فحسب بل وتقديمه على السمع ، إذ عليه يتوقف صحة السمع وليست هذه دعوى بدون دليل بل نجد ذلك في مؤلفاتهم كما بينها صاحب شرح الأصول الخمسة وأفرد جزءاً منها بعنوان النظر والمعارف على بيان أهمية النظر وأنه أول الواجبات على المكلف كما وقفنا على ذلك فيما تقدم ، ونذكر هنا بأدلة أصحاب هذا الاتجاه عموماً كما ذكرها الإيجي في كتابه المواقف وكما ذكرها التهانوي في كتابه كشف اصطلاحات الفنون ، وتتمثل هذه الأدلة فيما يلي : —

١ — الترقى من حضيض التقليد إلى ذروة اليقين ، قال تعالى ، يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، وأن إيمان المستدل أقوى من إيمان المقلد الذى يكون عرضة للشكوك ولا يستطيع دفعها لأنه لا يملك الدليل على صحة إيمانه .

٢ — إرشاد المسترشدين بإيضاح الحجج لهم وإلزام المعاندين بإقامة الحجج عليهم .

٣ — حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين .

٤ — أنه يبنى عليه العلوم الشرعية فإنه أساسها .

(٧ — علم الكلام)

هـ - صحة النية والإعتقاد . إذ بهما يرجى قبول العمل وغاية ذلك كله الفوز بسعادة الدارين (١) .

وإذا كان الفوز بسعادة الدارين هو الغاية النهائية لعلم الكلام فإن لهذا العلم غاية تفضى إلى تلك الغاية النهائية كما تبين فيما سبق وكأعبر عنها الشيخ محمد عبده في قوله : والغاية من هذا العلم القيام بفرض مجمع عليه ، وهو معرفة الله تعالى بصفاته الواجب ثبوتها له مع تنزيهه عما يستحيل إتحافه به ، والتصديق برسوله على وجه اليقين الذى تطمئن إليه النفس لإعتقادا على الدليل ، لا استرسالا مع التقليد حسبا أرشدنا إليه الكتاب ، فقد أمر بالنظر واستعمال للعقل فيما بين أيدينا من ظواهر الكون وما يمكن النفوذ إليه من دقائقه تحصيلاً لليقين بما هدانا إليه (٢) .

ومن هنا فأصحاب هذا الإتجاه يرون أن علم الكلام هو أعلى مرتبة في دراسة العلوم وأشرفها ، وبه تتحقق النجاة من الهلاك ليس هذا لحسب بل وتتحقق السعادة الأبدية ، ومن هنا وجب الاشتغال به .

ثانياً : المعارضون : ويقوم أصحاب هذا الإتجاه على تحريم الاشتغال بقضايا علم الكلام لما في الخوض في تناوُلها من مضرة بالغة وأن الدين قد نهى عن الاشتغال به .

واستند أصحاب هذا الإتجاه إلى الأقوال والحجج التالية :

-
- (١) المواقف للإيجي ص ٨ وراجع التهانوى كشاف اصطلاحات الفنون ص ٢٣ والعلامة ابن خلدون المقدمة .
- (٢) الإمام محمد عبده رسالة التوحيد ص ٢٢ ط الشعب . وراجع الإمام الغزالي الاقتصاد في الاعتقاد .

أولاً : أن الرسول - ﷺ - لم يترك أمراً من أمور الدين إلا وقد أوضحه وأنتم بيانه بما ينبغي أن يكون ، وقد كل إتمام الدين بقول الله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأنممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً (١) .

وعلى هذا فالخوض في هذه القضايا يعتبر بدعة .
ثانياً : أن الأئمة والفقهاء قد أنكروا الاشتغال به ، وقالوا إن الدين قد نهي عنه .

ولم التحريم ذهب الإمام الشافعي وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل ومالك وجمتمع أهل الحديث من السلف (٢) .

فقد روى عن الإمام مالك - رضي الله تعالى عنه - أنه قال : إياكم والبدع ، قيل : يا أبا عبد الله وما البدع ؟

قال : أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته ولا يسكتون عما سكنت عنه الصحابة والتابعون (٣) . كما قال لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء . وقال بعض أصحابه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا .

وعنا يفيه الإمام مالك إلى الحكمة في التحريم فيقول : أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه . ؟ أيدع دينه كل يوم لدين جديد . ؟

(١) سورة المائدة الآية ٣

(٢) الإمام الفزالي إحياء علوم الدين ج ١ ص ١٠٧ ط الحلبي .

(٣) طائش كبرى زاده مفتاح السعادة ج ٢ ص ١٥٣ وابن عساکر

تبيين كذب المفتري عليه ص ٢٣٥

يعنى أن أقوال المتجادلين تتفاوت (١) . وعلى هذا كانت العلة في التحريم ما يقرب على الجدل من الفرقة والإنقسام في الدين .

- أما موقف الإمام أبي حنيفة فلقد نهى لبسه حماد عن الاشتغال بالكلام :

وقد قال له حماد : رأيتك وأنت تتكلم فما بالك تنهاني ؟

فقال : يا بني كنا نتكلم وكل واحد منا كان على رأسه الطير مخافة أن يزل صاحبه . وأتم اليوم تتكلمون . . كل واحد يريد أن يزل صاحبه . ومن أراد أن يزل صاحبه فكأنه أراد أن يكفر ، ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه (٢) .

والإمام أبو حنيفة هنا ينبه أيضا إلى علة تحريم علم الكلام وهي ولا ترجع إلى طبيعة الكلام ذاته بل ترجع إلى سوء استخدام المتكلمين للجدل . . . إذ يصبح الجدل غاية في ذاته ولا يكون سبيلا موصلا إلى الحقيقة في القضية محل البحث . بل سبيل لإحاط الخصم وتكفيره . . . وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث الفتنة والشقاق بين المسلمين (٣) .

والإمام الشافعي كان أكثر تشديداً على المتكلمين حتى أنه يجعل الاشتغال بقضايا علم الكلام من أعظم التكبات فيقول : لأن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير من أن يلقاه بشيء من علم الكلام .

(١) الإمام الغزالي المرجع السابق ج ١ ص ١٠٢ مع تقديم وتأخير .
(٢،٣) طائش كبريتي زاده مفتاح السعادة ج ٢ ص ١٥٤ وراجع دكتور
على عبد الفتاح الفرق الإسلامية ص ١٠٩ ١٩٨٦ م .

فهو يلى الشريك من حيث عظم الذنوب وأشدّها ، ولذا كان الإمام الشافعى شديد الحظر على الظن بعلم الكلام وبسوء نتائجها فقال محمداً بن الاشتغال به . لو علم الناس ما فى الكلام من الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد . وأفتى بأن يضرب أصحاب الكلام بالجريد ويطاف بهم فى القبائل والعشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخط فى الكلام (١) .

ويؤكد هذا فيقول أيضاً : كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الحاد الذى يجب . وكل متكلم على غير أصل كتاب ولا سنة فهو هذيان (٢) .

وهنا يذكر ابن عساكر أن كراهية الإمام الشافعى للخوض فى علم الكلام لا تنصرف إليه كعلم وإنما تنصرف إلى كلام القدرية وأهل الأهواء والبدع كما يذكر أنه قد ناقش هؤلاء وأبطل أدلتهم وبلغ فى علم الكلام مبلغاً كبيراً .

ولم يكن الإمام أحمد بن حنبل أقل من سابقه من الفقهاء فى إنكار الاشتغال بقضايا علم الكلام فلقد قال : لا يفلح صاحب الكلام أبداً ولا تكاد ترى أحداً نظر فى الكلام إلا وفى قلبه دغل أى مرضى . . .

(١) الإمام الغزالى المرجع السابق ج ١ ص ١٠١
وراجع الإقتفاء فى فضائل العلائة الأئمة الفقهاء لأبى عمر يوسف ص ٧٩ مكتبة القدس .

وراجع حلية الأولياء لأبى نعيم ج ٩ ص ١٩١ دار الكتب العلمية .

(٢) البيهقى ج ١ ص ٤٧٠
وراجع دكتور عبد الحليم محمود التفكير الفلسفى فى الإسلام ص ١٤٤ وما بعدها ط الأولى ١٩٧٤ م .

بل لقد كان ابن حنبل أكثر تشدداً من سابقه فافق أن علماء الكلام
زنادقة (١) .

وهنا قد يسأل سائل : هل كان هؤلاء الأئمة على دراية بعلم الكلام ؟
وما المقصود بعلم الكلام ، وعلماء الكلام في عباراتهم ؟
وما هي الأسباب التي دفعتهم إلى أن يقفوا هذا الموقف من ذلك العلم ؟
والبيان حول هذه النقاط فوق ما تقدم نستطيع أن نقول : إن هؤلاء
الأئمة كانوا على دراية تامة بقضايا هذا العلم ويؤيد هذا مواقفهم السابقة
في النهي عن الخوض في قضاياها .

وأما المقصود بعلم الكلام فهو ذلك الجدل الذي كان يثار في عصرهم
حول بعض مسائل القضاء والقدر وفتنة القول بخلق القرآن وما شابهها
لا بقصد الوصول إلى الحق وخدمة الدين بل يقصد الانتصار للنفس ،
والاستعلاء على الآخرين ، وتملق الحاكين وكل ذلك على حساب الدين .

والمقصود بعلماء الكلام هم أهل الأهواء والبدع والنزعات المجافية
لفطرة والتوحيد من شيعة وجهمية وغلاة المعتزلة والفلاسفة .

قال البيهقي : أراد بالكلام عن حديث الإمام الشافعي : ما وقع فيه
أهل الإلحاد من الإلحاد وأهل البدع من البدع (٢) .

وقد كان الشافعي يطلق على المجادلين في القدر أهل الأهواء . وعلى هذا
يتضح أن مرادهم من علم الكلام - علم الأهواء - والمراد بعلماء الكلام
المتنطمون - الذين ذكروا في الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال : قال رسول الله - ﷺ - هلك المتنطمون . قالها ثلاثاً .

(١) الإمام الغزالي المرجع السابق وراجع طائش كبرى زاده مفتاح

المسألة ج ٢ - ١٥٣

(٢) السنن الكبرى البيهقي ج ١ - ٤٥٨

قال الإمام النووي : أى المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم (١) .

وأما الأسباب التى دفعتهم إلى أن يقفوا بهذا الموقف من ذلك العلم فهى متعددة ومتشعبة بعضها يرجع إلى موضوع علم الكلام ، وبعضها يعود إلى منهج البحث فيه ، وبعضها الآخر يمكن فى القائمين عليه وفى توظيفهم لقضايا هذا العلم أو الهدف من البحث فيه .

— أما الأول أى السبب الذى يعود إلى موضوع علم الكلام : فهو خطورة الموضوعات التى كان يتناولها هذا العلم ، وعظم الخطأ فيها . وذلك أن الباحث إذا أخطأ فى مسألة نقص الموضوع بلبس المرأة الأجنبية أو وضع البدن فى الصلاة مثلاً ، فلن يترتب على ذلك كفر أو إلحاد أو خروج من ملة الإسلام بخلاف البحث فى بعض مسائل علم الكلام .

ومن هنا كان خوفهم من فتح الباب على مصراعيه للبحث فى مسأله كما بين ذلك الإمام الشافعى فى قوله لتلاميذه : تناظروا فى شيء إن أخطأتم فيه ، يقال لكم أخطأتم ، ولا تناظروا فى شيء إن أخطأتم فيه ، يقال لكم كفرتم (٢) .

— وأما الثانى أى السبب الذى يرجع إلى منهج البحث فى علم الكلام . فقد كانوا يؤمنون — كما سبق أن ذكرنا — بأن للعقل حداً يقف عنده ، كما أن للبصر حداً يقف عنده ، ومن هنا كان لابد من تأسيس علم الكلام على القرآن والسنة ويسكون دور العقل دور العامل المساعد لإيقاظ

(١) الحديث رواه الإمام مسلم فى باب العلم . النووي على شرح مسلم

ج ١٦ ص ٢٢٠

(٢) السنن الكبرى للبيهقى ج ١ ص ٤٥٩

منهات الفطرة في النفس لا دور المستقل في تضارها البحث في مسائل علم الكلام .

وهنا نتأمل مناظرة الإمام الشافعي لنقف على أسس منهج البحث كما ينبغي أن يكون وكما نادى به رحمه الله تعالى .

دخل بشر المريسي على الإمام الشافعي فقال له الإمام أخبرني عن ما تدعو إليه . أفبه كتاب ناطق ، و فرق مفترض ، وسنة قائمة ووجب على الناس البحث فيه والسؤال ؟ .

فقال بشر : ليس فيه ما أطلقت إلا أنه لا يسعنا خلافه .

فقال له الشافعي : قد أقررت على نفسك الخطأ (١) .

وهنا يوقفنا الإمام الشافعي على ما ينبغي أن يقوم عليه منهج البحث في علم الكلام ، وأنه يتمثل في الكتاب الناطق ، والسنة القائمة ، وإلا لذهب الاتباع ، وحل محله الابتداع وشاع الفتور الديني ، وذاع الإدعاء على الشرع كما قال :

لم يرح الناس حتى أحدثوا بدعا
في الدين بالرأى لم تبعث بها الرسل
حتى استخف بدين الله أكثرهم
وفي الذي حلوا من حقه شغل

وهذا الفكر الغريب على البيئة الإسلامية هو سبب الفرقة بين المسلمين والتطاحن فيما بينهم .

(١) الحلية ج ١ ص ١١١ ، البيهقي المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٤

ولذا يقول الشافعي ما جهل الناس وما اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس (١) .

وقد كانت قضايا علم الكلام تعتمد كل الاعتماد على العقل ولسان أرسطاطاليس .

وأما الثالث : أى السبب الذى يمكن فى القائلين على علم الكلام ، وفى الهدف من البحث فيه الجدل والمراء ، وأنه بهذا الجدل والمراء كان المستول من تفرق المسلمين واختلافهم وبث الشر فى الأمة وأن استخدام المصطلحات الكلامية قد أدى إلى منازعات وخصومات بين المسلمين لعدم الاتفاق على مدلولاتها ، فأصبح لكل فرقة تشقيقات كلامية تختلف عن غيرها مما أدى إلى ظهور الفرقة بين صفوف المسلمين (٢) لما كانوا يستخدمونه فى برهنتهم على العقائد الدينية بأدلة جدلية معقدة يتعذر فهمها على عامة الخلق ، وذلك كدليل لجوهر الفرد الذى استخدم فى البرهنة على وجود الله تعالى واعتمد فيه المتكلمون على مقدمات مطولة مشكوك فى صحتها ويصعب فهمها ، فضلا عن مجافاة هذا الاتجاه الجدلى للأدلة الشرعية التى ذكرها القرآن الكريم (٣) . ويكفي أن نذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - يقول الفخر الرازى : إن الفتن العظيمة وقعت فى ذلك الزمان بسبب خوض الناس فى مسألة القرآن ، وأهل البدع امتعانوا بالسلطان ، وقهروا أهل الحق ، ولم يلتفتوا إلى دلائل المحققين ، فلما عرف الشافعي أن البحث فى قضايا هذا العلم ما كان فى ذلك الزمان الله وفى الله

(١) صون المنطق والكلام للسيوطى ج ١ ص ٤٨ ط مجمع البحوث الإسلامية .

(٢) انظر السيوطى المرجع السابق .

(٣) الإمام ابن تيمية الرد على المنطقيين ص ٢٧٠ وراجع ابن رشد مناهج الأدلة ص ١٤٠

بل لأجل الدنيا والسلطنة... أهرض عنه ، وذم من اشتغل به (١) .

وبعد هذا البيان لأصحاب هذا الاتجاه السلبي يتضح لنا القصد من قولهم بالتحريم والهجوم الذي تعرض له هذا العلم ونقله كثيرون كشيخ الإسلام الهروي في كتابه ذم الكلام والسيوطي في كتابه صون المنطق والكلام . والخلاف الذي ثار في بعض العصور حول منسح الاشتغال بدراسة أو استحسان الخوض في قضاياها فيرجع في الحقيقة إلى أسباب تاريخية في حياة هذا العلم ، وإلى الصراع التقليدي بين النصيين والعقليين في تاريخ كل ثقافة دينية ... ولكن البحث التاريخي قد أوضح إلى حد ما أن دراسة قضايا العقيدة الإسلامية وشرح التصور الإسلامي للألوهية والعالم والإنسان كان مبكراً جداً وأنه لم يحظ بمثل الجهود التي رصدت للفقهاء عادة . وقد كان دائماً موضع العناية والاعتداد ، باعتبار أن الإيمان هو أساس السلوك على المستوى الفردي وباعتبار أن التصور الفكري العقائدي هو أصل النظم التطبيقية في حياة الجماعة (٢) .

ونذكر في هذا المقام على سبيل المثال مسألة القول بقدوم العالم أوحدة ، والتي تعتبر من كبريات المشاكل التي تارفيها الجدل بين المتكلمين والفلاسفة . والواضح إذن أن تكون نشأة الجدل في هذه القضية دخيلة على العقيدة الإسلامية فهي لم توجد في محيط الفكر الإسلامي إلا بعد أن ترجمت الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية واشتغل بها بعض مفكرى الإسلام وتأثروا في كثير من آرائهم بأراء فلاسفة اليونان - وخاصة أبو نصر الفارابي وابن

-
- (١) مناقب الإمام الشافعي للرازي ص ١٠٣ ط السكليات الأزهرية
وراجع دكتور محمد ربيع محمد الإمام الشافعي وعلم الكلام ص ٤٢
الطبعة المحمدية ١٩٨٦ م .
(٢) دكتور محمد كمال جعفر في الفلسفة مدخل وتاريخ بالاشتراك
ص ١٧٢ ط ١٩٨١ م .

سينا - فقد ذهب كل منهما إلى القول بقدّم العالم تبعاً لأرسطو معتمدين في ذلك على الأدلة العقلية التي تؤدي في نظرهم إلى استحالة القول بحدوث العالم.

وكان من الطبيعي أن يتصادم قولهم هذا في البيئة الإسلامية مع عقيدة الخلق المستمدة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - والتي تقرر أن العالم مخلوق ومصنوع لله عز وجل .

ومن ثم كان الاعتقاد بحدوث العالم ووجوده بعد أن لم يكن هو الاعتقاد الذي استقر في وجدان المسلمين وأطمأنت إليه قلوبهم ، ومن هنا اهتم المتكلمون بإقامة الأدلة العقلية المستمدة من القرآن الكريم على حدوث العالم كما نجد ذلك لدى أصحاب الاتجاه الأشعري ليس هذا فحسب بل نجد مثل هذا الاستدلال عند أحد فلاسفة الإسلام وهو - الكندي - الذي يتفق مع جمهور المسلمين في القول بحدوث العالم ويستدل على ذلك بأدلة عقلية صرفة ، وأدلة أخرى مستمدة من القرآن الكريم (١) .

ولذا كان من الطبيعي بإزاء ذلك أن ينهض المتكلمون للرد على الفلاسفة في هذه القضية ، وكان أبو حامد الغزالي هو المفكر المسلم الذي حمل لواء هذا الرد على أساس عقلي في كتابه - تهافت الفلاسفة - الذي فند فيه آراء الفلاسفة في مجال الإلهيات ، وبين تهافتهم في مسائلها فضمن كتابه المذكور آراء الفلاسفة في الإلهيات إذ حدد ما أخطأوا فيه منها في عشرين مسألة . بدع الفلاسفة في سبع عشرة مسألة وكفرهم في ثلاث مسائل . معللاً هذا الخطأ باعتقاد الفلاسفة - الفارابي وابن سينا - فيها على العقل دون الشرع في حين أن العقل بدون الشرع قاصر عن الوصول إلى الحق واليقين في هذه المسائل (٢) ، ومن هنا كان ظهور أصحاب الاتجاه المتوسط .

(١) دكتور صلاح عبد العليم مذكرة في النصوص الفلسفية .

(٢) المرجع السابق .

ثالثاً : أصحاب الاتهام الثالث وهم الأشاعرة : ويقوم أصحاب هذا الاتهام على التوسط بين المغالين في النسك بطواهر النصوص كالمشبهة والمجسمة أو في النسك بالعقل كالمعتزلة المؤيدين لدراسة قضايا علم الكلام ، وهؤلاء يميزون بين موضوعات علم الكلام وذلك لأن قضايا علم الكلام منها المذموم ومنها المحمود . وأيضاً من حيث المشتغلين به والمنوعين من الاشتغال به .

والكلام المحمود هو المباحث المتعلقة بإثبات الواجب لله تعالى وصفاته والنبوة والمهاد على قانون الإسلام .

وهذه المسائل أصل العلوم الشرعية وأساسها كما تبين فيما تقدم وهي تفصيل الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر على وجه الإيقان والإيقان (١) ومن هنا يتضح أن منهج الأشعرى كما يقول الباحثون منهج وسط بين المغالين ويقوم على مسلك النقل والعقل فهو ثبت ما جاء في القرآن الكريم والسنة الشريفة من أوصاف لله تعالى ورسله واليوم الآخر والملائكة والحساب والعقاب ويتجه إلى الأدلة العقلية يستدل بها على صدق ما جاء في القرآن والسنة عقلاً بعد الإيمان بها كما هي نقلاً ، فهو لا يتخذ من العقل حاكماً على النصوص ليؤولها أو ينفي ظاهرها وإنما يتخذ العقل خادماً لظواهر النصوص يؤيدها (٢) . أي أن هذه المباحث المذكورة لتقوية الكتاب والسنة لا لمخالفتها فلا حرمة ولا كراهة فيها . بل معرفة هذه المباحث على وجه الإجمال فرض عين على كل مسلم . وهي على وجه التفصيل من فروض الكفاية ليس هذا لحسب بل فيها حراسه العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة وهذه من فروض الكفايات .

(١) راجع دكتور على هبة الفتاح المرجع السابق ص ١١٣

(٢) راجع ابن تيمية معارج الأصول من مجموعة الرسائل ج ١ ص ١٧٩

والإمام أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٦٧

وهذا ما ذكره الإمام الغزالي في قوله عن علم الكلام ومقصوده حفظ عقيدته أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة ، فلقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم ثم ألقى الشيطان في وسوس المبتدعة أموراً مخالفة للسنة فلهجوا بها . وكادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها ، فأنشأ الله تعالى طائفة المتكلمين ، وحرك دواهم لنصرة السنة بكلام مرتب يكشف عن تلبيسات أهل البدعة المحدثه على خلاف السنة الماثورة ، فنه فشا علم الكلام وأهله . وأحسنوا الذب عن السنة والنضال عن العقيدة (١)

وعلى هذا فإن علم الكلام مباح عند الحاجة وليست فيه حرمة كما أن المذموم من الكلام هو الكلام المخالف للكتابات والسنة كإدخال مسائل وقضايا لا توافق الكتاب والسنة أو إثبات مسائل على وجه لا يوافق الكتاب والسنة (٢) ولذا ينبه الإمام الغزالي إلى الطريق الصحيح بقوله .

« فالعقل مع الشرع نور على نور والملاحظ بالعين العوراء لأحدهما على الخصوص متدل بحبل غرور .

ويقول : فقال العقل البصر السليم عن الآفات والأدواء ، ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء ، فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء المستغنى بأحدهما عن الآخر و غمار الأغبياء (٣)

كما يؤكد على هذا المعنى في كتابه معارج القدس فيقول : فالعقل كالبصر والشرع كالشمع ولن ينف البصر مالم يكن شمع ، ولن ينف

(١) الإمام الغزالي المنقذ من الضلال ص ٩٠ تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود وراجع إحياء علوم الدين ج ١ ص ١٠١

(٢) انظر طائش كبرى زاده المرجع السابق ج ٢ ص ٢٥٨

(٣) الإمام الغزالي الاقتصاد في الاعتقاد مع تقديم وتأخير ص ٣

الشماع مالم يكن بصر ولهذا قال الله تعالى . قد جاءكم من الله نور وكتاب
مبين(١) وهذا هو الطريق الذى نادى به أهل العلم والحق ببيان الارتباط
بين العقل والشرع وأن الأول أى العقل كالأساس - الأساس - والثانى
أى الشرع كالبناء ولن يغنى - أس - مالم يكن بناء ولن يثبت بناء مالم يكن
- أس - أى أساس(٢)

وهذا هو الطريق الذى امتثل له أهل العلم والحق .

وقد ذكر ابن عساكر وغيره أمثلة كثيرة لمنهج الأشعرى فى التوسط
بين المغالين سواء كانت فى الصفات أو فى القضايا الأخرى .

فأراه فى الصفات أنه وسط بين المعتزلة الذين نفوا صفات المعانى التى
وردت فى القرآن الكريم وبين المشبهة الذين شبهوا ذاته تعالى فى أوصافها
بصفات الحوادث .

وجاء الأشعرى فأثبت الصفات التى وردت كلها فى القرآن الكريم
والسفة الشريفة وقرر أنها صفات ليست كصفات الحوادث بل هى صفات
تليق بذاته تعالى ،

أما رؤية الله تعالى فأفكرها المعتزلة يوم القيامة ، وقال المشبهة إن الله
يرى يوم القيامة مكيفاً محدوداً ، وذهب الأشعرى إلى التوسط فقال إنه تعالى
يرى من غير حلول ولا حدود .

وبالنسبة لكلام الله تعالى قال المعتزلة القرآن مخلوق محدث خلقه الله
تعالى ، وقال المشبهة الحروف المقطعة والأجسام التى يكتب عليها والمداد

(١) الإمام الغزالي معارج القدس ص ٦٤ والآية ١٥ من سورة المائدة

(٢) الإمام الغزالي المرجع السابق

الذى يكتب به وما بين الدفتين كلها قديمة أزلية ، فسلك الأشعرى طريقة بينهما وقال القرآن كلام الله قديم غير مخلوق ولا مبتدع فأما الحروف المقطعة والأجسام والمداد والأصوات وكل ما في العالم من المكيفات فمخلوق مبتدع ومخترع :

وبالنسبة للصفات الخبرية التي ثبتت عن طريق الشرع مثل قوله تعالى يد الله فوق أيديهم ، ذهب المعتزلة إلى أن المراد باليد السلطان والقوة وذهب المشبهة إلى أن يده يد جارحة .

وقال الأشعرى يده يد تليق بذاته الكريمة وليست يد جارحة كأيدينا (١) وهذا ما ظهر في الإبانة فإنه صرح بالتفويض ولكنه يظهر أنه رجع عن هذا الرأي إذ جاء في اللع (٢) أنه قرر التأويل كما ذهب إليه المتأخرون من بعده من الأشاعرة (٣)

والواقع أن الأشاعرة لا يلتزمون بمذهب السلف في جميع المسائل إذ خالف متأخروا الأشاعرة في مسألة الصفات الخبرية حيث ذهبوا إلى التأويل دون التفويض ففسروا قوله تعالى الرحمن على العرش استوى بالاستيلاء أو العلم ويد الله بالقدرة (٤)

(١) راجع ابن عساكر تبين كذب المقتري ص ١٥١ والشهرستاني في الملل والنحل ج ١ ص ٩٤

(٢) الأشعرى اللع ص ٩

(٣) راجع الشهرستاني المرجع السابق ج ١ ص ٩٦ والنزالي الاقتصاد في الاعتقاد :

(٤) راجع إمام الحرمين الإرشاد ص ٤٠ والإيجي في الموقف المقصد الثامن ص ٢٩٨ وراجع ابن خلدون المقدمة والشهرستاني الملل والنحل

وكان لهذا الاتجاه أنصار وأتباع كثيرون من العلماء والمفكرين كابن بكر الباقلاني وإمام الحرمين وحجة الإسلام الإمام الغزالي وكلهم سلكوا منهج الأشعري وقل أن يضيفوا جديداً بوجه عام في المنهج لمصيبيهم يأخذون العقل لخدمة النص ولا يقدمونه عليه لذلك لا نزاع في أن الصيغة السلفية هي الصائفة بصفة عامة لدى الأشاعرة .

هذا بالنسبة لموضوعات علم الكلام :

أما بالنسبة للموضوعات من الاشتغال به فيذكر التفتازاني في شرحه على العقائد النسفية طوائف أربعة تمنع من الاشتغال بعلم الكلام وهي تمثل الكلام المفهوم :

الأولى : من هو متعصب يقصد به ترويج مذهبه فيحرم لذلك تحقيق الحق في مطالبه .

الثانية : من لم يرزق فطنة تفي بتوصيل اليقين فنظره في مبادئه يفضي إلى التشكيك في قواعد الدين فعليه أن يتسم بسمة العاجز ويتدين بدين العجائز :

الثالثة : من هو معوج في الدين مخطئ طريق اليقين .

الرابعة من يتوغل في الخوض في الحكمة فيقع في ظلمات الفلسفة فربما يعجب بفسكره ورأيه والحق من وراءه (١)

وعلى هذا فإن علم الكلام عند هؤلاء ليس محموداً أذاته أو مذموماً لذاته بل هو كما يقول الإمام الغزالي إن فيه منفعة وفيه مضرة فهو باعتبار منفعته

(١) التفتازاني شرح العقائد النسفية ص ١٩ ، واجع د علي عبد الفتاح

في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار وعمله حرام أما مضرته فإثارة الشبهات وتحريك العقائد عن الجزم والتصميم فذلك مما يحصل في الابتداء ورجوعها بالدليل مشكوك فيه ويختلف فيه لأشخاص فهذا ضرر في الاعتقاد الحق وهذا هو الداء العضال الذي استطار في البلاد والعباد وهو نوع فساد آثاره المجادلون بالتعصب فهذا ضرره (١)، وعلى هذا وذاك يتضح رأى علماء الأمة من علم الكلام، وعلى الرغم مما وقع فيه أصحاب الاتجاهات المجافية للنطق والتوحيد من سلبيات لا يمكن أن تقلل من قيمته وأهميته في تجلية قضايا بل إنه ضروري لحياتنا في العصر الراهن كما وقفنا على ذلك فيما تقدم، لما يمكن أن يقوم به في العصر الحاضر كما كان في العصر الماضي في الدفاع عن قضايا الإسلام والمسلمين.

(١) الإمام الغزالي إحياء علوم الدين ج ١ ص ١٠٣ ط الحلبي

تعقيب :

وبعد هذا البيان لموقف علماء الأمة من دواية قضايا علم الكلام فستطيع أن نقول : إن المتكلمين وإن اختلفوا منهجاً في تناول قضايا هذا العلم إلا أن الخلاف بينهم لم يتناول أصول الدين الأساسية التي يقام عليها بناء الدين في ذات الإنسان كالإيمان بوحدة الله تعالى والإيمان بالأنبياء والكتب والرسل واليوم الآخر كما في الحديث الذي رواه ابن عمر عن النبي ﷺ - عن الإسلام . والإيمان ... هذا من ناحية ومن ناحية ثانية أنهم وإن اختلفوا في المنهج إلا أنهم يقفون موقفاً موحداً في مواجهة أعداء الإسلام من الوثنيين والزنادقة ومن وقف موقفهم بالدفاع عن قضايا العقيدة والرد على الخصم - وهم الذين أرادوا تفويض بناء الدين في ذات الإنسان بالجدل العقلي .

ونستطيع أن نقول إن العبارة التي تلخص قضايا علم الكلام في ميزان الإسلام من استعمال الدليل العقلي أو النقل هي ما قاله الإيجي صاحب كتاب المواقف : ودلائله - أي علم الكلام - يقينية يحكم بها صريح العقل وقد تأيدت بالنقل (١) . فبصريح العقل المتوائم مع الفطرة والتوحيد يكون المنهج والطريق ، وبالنقل يحصل التأيد أي بالجمع بين وحى السماء واستقامة للعقل وعلى هذا فالخلاف بينهم يدور حول مسائل فكرية فلسفية لا تمس شيئاً من أركان الإيمان .

ومن هنا فحجالة المتكلمين للبحث في علاقة الشرع بالعقل إسلامية النشأة والطابع فقد حث القرآن الكريم العقول على تدبر ما في الكون من

(١) المواقف الإيجي وراجع الدكتور يحيى هاشم الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية والمداخل للعقيدة الإسلامية ص ٢٣٥ .

آيات ، ودعا إلى استخدام العقل صراحة ، من أجل الوصول إلى الإيمان .
فكان المتكلمون في محاولتهم تلك في نطاق الشرع تماما .

فالمعتزلة وإن كانوا يقدمون العقل على النقل إلا أن اعتمادهم على العقل
وتأويلاتهم العقلية كانت في مجموعها لا تخرج عن وحي النصوص الدينية ،
فإنكارهم لصفات المعاني وغيرها ليس إنكاراً لنفس الصفات أو النصوص
وإنما أنكروا أن هذه الصفات قائمة بالذات وزائدة عليها لإيمانهم بالتنزيه
المطلق ونفي تعدد القدماء ومحاربة الظاهرية القائلين بمنع أن يكون الاجتهاد
والقياس أصلاً من الأصول وأن الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع
فقط . وأن القياس أمر خارج عن مضمون الكتاب والسنة (١) .

ولاشك أن أصحاب هذا الاتجاه القائل بنفي الاجتهاد والقياس يمثلون
اتجاهاً لاعقلياً يبتعد عن روح الإسلام لابتعاداً واضحاً ، فالإسلام ، بل أي
شريعة من الشرائع — كما يقول الشهرستاني : لا تنضب . . . إلا باقتران
الاجتهاد بها لأن من ضرورة الانتشار — أي انتشار الشريعة — في العالم
الحكم بأن الاجتهاد معتبر ، وقد رأينا الصحابة رضي الله عنهم كيف
اجتهدوا وكما قاسوا (٢) . وهذا بخلاف قول الحشوية والظاهرية ومن نحا
نحوهم .

أما الفلاسفة فكانوا يرمون من بحسبهم في هذه المشكلة إلى إظهار أن
ما يصل إليه الفيلسوف بعقله متفق مع ما جاءت به الشريعة فلا خلاف إذن
بين الفلسفة التي تستخدم منهج العقل . والشريعة المستندة إلى الوحي .

(١) الشهرستاني الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٦ .

وراجع الدكتور أبوا لوف الغيمى التفتازانى علم الكلام وبعض
مشكلاته ص ١٥٨ .

(٢) الشهرستاني الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٦ .

وعلى هذا يتضح أن محاولة الفلاسفة التوفيق بين الدين والعقل لا تخلو من تكلف ظاهر ، فقد كان للفلاسفة معجبين بأرسطو وبغيره من الفلاسفة أما إعجاب فتكفوا في أن يظهروا الفلسفة اليونانية وكأنها متفقة مع الدين واستخدموا في هذا المصدد ضرورياً من التأويلات للنصوص ، في معرض التدليل على آرائهم ، التي لا يقرم عليها علماء الشرع من متكلمي وفقهاء . وليست هذه دعوى بدون دليل فلقد اصطنع أصحاب هذا الاتجاه الفلسفي في هذا السبيل نظريات بعيدة عن روح الإسلام في بعض الأحيان (١) - أما الأشاعرة والماتريدية فقد أثبتوا صفات المعاني لأنها صفات السكالك والتي يجب انصاف الله بها إلا أنها ليست كصفة من صفات الحوادث .

وعلى هذا فهما كان الخلاف بينهما فإنه لا يخرج عن ضوء النصوص وهما يتها لبي البشر ، وهذا بخلاف اتجاه الفلاسفة .

والواقع أن جميع المتكلمين يقرون بمكانة العقل إلا أن الخلاف في مدى الاعتماد عليه في مقابلة النص ، فالمعتزلة في بيان قضايا العقيدة يعطون للعقل الدور الرائد والأساسي بخلاف الأشاعرة والماتريدية ، كما أن الخلاف بينهما ليس كبيراً فكل منهما يتمسك بالنص ويحاول إثبات قضايا هذا العلم بالبرهان العقلي إلا أن أبا منصور كان يعطى للعقل سلطاناً أشمل وأكثر مما يعطيه الأشعري ولكنه في حدود أن يأخذ العقل فيما لا يخالف الشرع فإن خالف الشرع فلا بد من الخضوع لحكم الشرع (٢) .

(١) وذلك كقول الفارابي أن النبي والفيلسوف يستمدان من مصدر واحد هو العقل الفعال ، فإذا كان ذلك كذلك ترتب عليه ألا يكون نعمة خلاف بين وحى النبي وحكمة الفيلسوف ، راجع الدكتور أبو الوفا الفنيمي التفتازاني على الكلام ببعض مشكلاته ص ١٥٤ .

(٢) البياض إشارات المرام والإمام أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية

ومن ثألة القول بهذا البيان نستطيع أن نقول : إن الإقراط في تقديم العقل على النقل في تناول قضايا العقيدة قد يؤدي عند غلاة المعتزلة (١) والفلاسفة إلى آراء مجافية للمنطق والخروج عن النصوص كما نقت على العكس من ذلك في الاعتماد على النصوص وإهمال العقل كما هو عند الحشوية والمجسمة ، والعلاج في هذا المقام أو الجواب السكافي لمن سأل عن الدواء الشافي يتضح في عبارة الإمام الغزالي السابقة في بيان الارتباط بين العقل والنقل وهذه فطرة الخلق التي أرادها خالق الإنسان للإنسان وهذا ما يقرره بعض المنصفين من الفلاسفة ، فكما ذهب الأشعري إلى القول بأن الله خالق كل شيء ، وأنه لا حسن ولا خير ولا شر إلا ما اقتضته إرادة الله ، كذلك قرر ديكارت أن كل شيء يعتمد في وجوده على الله ويستحيل أن يتصور غير ذلك ، وليس الأمر متعلقاً بما هو موجود فقط ، وإنما ليس من نظام ولا قانون ولا دافع من دوافع الخير أو الحق إلا وهو خاضع لله . ويمبر ديكارت عن رأيه هذا بعبارات أخرى فيقول : إن الأشياء المتصفة بأنها خيرة جداً يعود السبب في خيريتها إلى ما أراده الله . ثم يزيد الأمر وضوحاً فيقول ما نصه : وإذن فلا ينبغي أن نظن أن الحقائق الأزلية تتوقف على العقل الإنساني أو على وجود الأشياء وإنما على الإرادة الإلهية فقط (٢) .

(١) وذلك أن المعتزلة كانوا أول من تسلم بالعقل والمنطق في مواجهة أعداد الدين إلا أن هذا المنهج القلي المطلق كان يحمدهم لو أنهم اكتفوا في الرد على أهواء الاسلام . كما أشار إلى ذلك ابن خلدون وأن الأدلة العقلية إنما احتاجوا إليها حين دافعوا . . . وأما الآن فلم يبق منها إلا تنزيه الباري عن كثير إلهاماته وإطلاقاته ، المقدمة لابن خلدون ص ٤٦٧ ط بيروت ١٩٨١ م .

(٢) دكتور أبو الوفا المصممي المتفاني علم الكلام وبعض مشكلاته

وهنا يتضح منطق الخلق وأن العقل آلة للإدراك ، وأن الوحي هو مصدر كل معرفة كما نادى بذلك أصحاب الاتجاه الأشعري بالجمع بين مقتضيات الشرائع ، وموجبات العقول ، والتحقيق من أنه لا معاندة بين الفرع المنقول والحق المعقول (١) .

ومن كل ما تقدم يدرك الانسان تكريم الاسلام للعقل الأمر الذي يقرب عليه أن يحافظ العقل على قضايا الاسلام بما ينبغي أن يكون .

(١) دكتور سعد الدين صالح العقيدة الاسلامية ص ٨٢ ط الأولى

المراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - كتب الصحاح
- ٣ - ابن الأثير : السكامل ط ١٣٤٨ هـ
- ٤ - ابن تيمية : الرد على المنطقيين ط ١٩٧٦ م
- ٥ - ابن تيمية : منهاج السنة النبوية القاهرة ١٣٢١ هـ
- ٦ - ابن تيمية : معارج الأصول من مجموعة الرسائل .
- ٧ - ابن الجوزي : تلبيس إبليس ط القاهرة الخانجي .
- ٨ - ابن حزم : الفصل في الملل والنحل ط ١٣١٧ هـ
- ٩ - ابن خلدون : المقدمة ط الرابعة بيروت ١٩٨١ م
- ١٠ - ابن عساكر : تبين كذب المفترى عليه شرح الشيخ زاهد السكوثري القاهرة .
- ١١ - ابن رشد : مناهج الأدلة ط ١٣٢٨ هـ
- ١٢ - ابن منظور : لسان العرب ط دار المعارف .
- ١٣ - الفيروز ابادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ط المجلس الأهلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- ١٤ - أبو عمر يوسف بن عبد البر : الانتفاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ط مكتبة القدسي .
- ١٥ - أبو نعيم : حلية الأولياء ط دار الكتب العلمية .
- ١٦ - الشهرستاني : الملل والنحل بهامش الفصل لابن حزم .

- ١٧ - إسماعيل بن موسى .
١٨ - د/ أبو الوفا الغنيمي التفتازاني : علم الكلام وبعض مشكلاته طبعه ١٩٧٩ م
١٩ - د/ أحمد أبو السعادات : العقيدة الإسلامية بالاشتراك ١٩٨٣ م
٢٠ - الشيخ أحمد التابعي : مرشد الخلق إلى طريق الحق ط التقدم بشارع محمد علي بالقاهرة .
٢١ - الشيخ أحمد الدرديري : حاشية العلامة الصاوي على شرح الخريدة ط ١٢٢٨ هـ
٢٢ - القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ط وبة ١٩٦٥ م
٢٣ - أبو الحسن الأشعري : الإبانة عن أصول الديانة ط ١٣٢١ هـ
٢٤ - أبو الحسن الأشعري : كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع بيروت ١٩٥٢ م
٢٥ - أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد ط النهضة المصرية ١٩٥٤ م
٢٦ - السيوطي : صون المنطق والكلام تحقيق د/ النشار ١٩٨٠ م مجمع البحوث .
٢٧ - الشهرستاني : نهاية الأقدام في علم الكلام .
٢٨ - التفتازاني : شرح العقائد الفلسفية القاهرة ١٣٥٨ هـ
٢٩ - ألنهانوي : كشف اصطلاحات العلوم والفنون .
٣٠ - الجرجاني : التعريفات ط بيروت ١٩٧٣ م
٣١ - الشيخ إبراهيم محمد البيجوري : تحفة المريد على جوهر التوحيد ط ١٩٣٩ م

٣٢ - الشيخ إبراهيم محمد البيجورى : شرح البيجورى على الجوهرة
طبعة ١٩٧٥ م

٣٣ - الغزالي : إحياء علوم الدين طبعة ١٩٥٧ م

٣٤ - الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد طبعة ١٩٦٦ الحلبي .

٣٥ - الغزالي : الجامع العوام عن علم الكلام تحقيق رياض مصطفى
المعبد الله ١٩٨٦ م

٣٦ - الغزالي : معارج القدس ط ١٣٢٧ هـ

٣٧ - الغزالي : المتقصد من الضلال تحقيق د/ عبد الحليم محمود الأنجلو
المصرية ١٩٥٥ م

٣٨ - د/ جميل صليبا : المعجم الفلسفي ج ١ ، ٢ ، طبعة دار الكتاب
البياني ١٩٨٣ م

٣٩ - الأستاذ حسن أيوب : تبسيط العقائد الإسلامية .

٤٠ - د/ سعد الدين السيد صالح : العقيدة الإسلامية ط ١٩٨٣ م

٤١ - د/ سليمان سليمان خميس : مذكرة التوحيد ط ١٩٨٣ م

٤٢ - د/ عبد الحليم محمود : الإسلام والعقل ط الكتب الحديثة
١٩٧٣ م

٤٣ - د/ عبد الحليم محمود : التفكير الفلسفي في الإسلام ط الأنجلو
المصرية ١٩٥٥ م

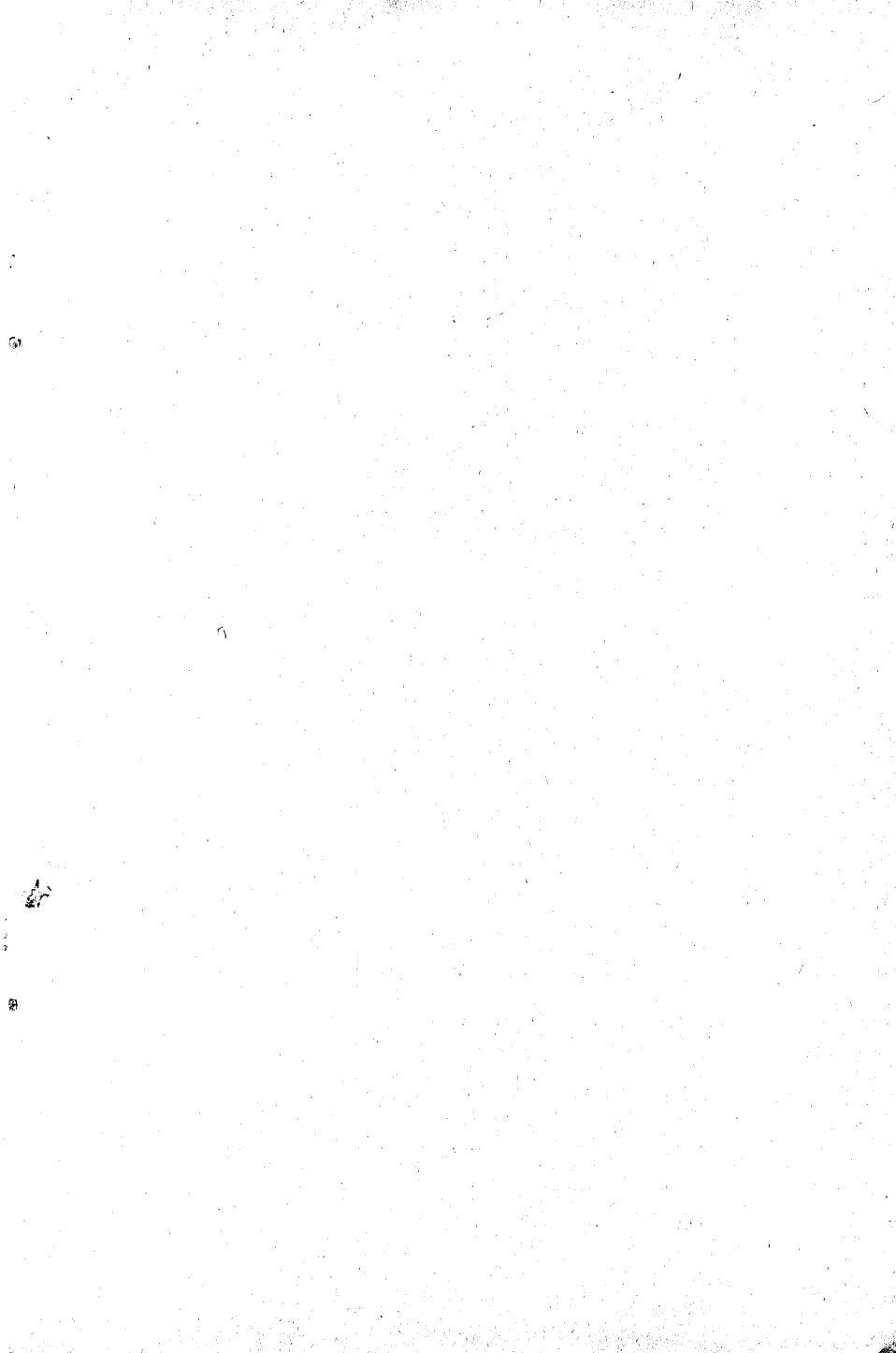
٤٤ - د/ عبد الحميد شقير بالاشتراك : تفسير الاقتصاد في الاعتقاد .

٤٥ - د/ عبد العزيز سيف النصر : فلسفة علم الكلام .

٤٦ - الشيخ عبد الله الشرقاوى : على شرح الهدى على التوسيط
١٣١١ هـ .

- ٤٧ - د/ هيثم أمين : إحصاء العلوم ط الثالثة ١٩٦٨ م
- ٤٨ - د/ علي جبر : مذكرة في علم التوحيد .
- ٤٩ - د/ علي عبد الفتاح المغربي : الفرق الإسلامية طبعة ١٩٨٦ م
- ٥٠ - د/ عوض الله حجازي : الفلسفة الإسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية بالاشتراك ط (٢) ١٩٥٩ م
- ٥١ - د/ عوض الله حجازي : في العقيدة والأخلاق بالاشتراك .
- ٥٢ - د/ محمد البهي : الجانب الإلهي من الفكر الإسلامي .
- ٥٣ - محمد إقبال : تجديد الفكر الديني ترجمة محمود عباس طبعة ١٩٦٨ م
- ٥٤ - الشيخ محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية .
- ٥٥ - الأستاذ محمد حسن موسى محمد الغزالي : قيمة الصراع بين الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام ط الأولى ١٩٨٧ م
- ٥٦ - د/ محمد ربيع الجوهري : الامام الشافعي وعلم الكلام - طبعة ١٩٨٦ م
- ٥٧ - د/ محمد عبد الحميد بيبسار : العقيدة والأخلاق وأثرهما في بناء الفرد والمجتمع الطبعة الرابعة ١٩٧٣ م الانجلو المصرية .
- ٥٨ - د/ عبد الستار نصار - المدرسة الفلسفة - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م
- ٥٩ - د/ محمد عبد الله دراز الدين طبعة ١٩٥٢ م .
- ٦٠ - د/ محمد كمال جعفر في الفلسفة : مدخل وتاريخ بالاشتراك طبعة ١٩٨١ م
- ٦١ - الشيخ محمد عبد : رسالة التوحيد طبعة الشعب .

- ٦٢ - دكتور حسين حسن مبارك - علم التوحيد ١٩٨٢ م
٦٣ - دكتور محمود محمد مزروعة - دراسات في العقيدة ط ١٩٧٢ م
٦٤ - دكتور محمد يوسف موسى - الإسلام وحاجة الإنسانية إليه
طبعة دار الكتب العربى ١٩٦١ م
٦٥ - الشيخ مصطفى عبدالرازق - تمهيد التاريخ الفلسفة طبعة ١٩٤٤ م
لجنة التأليف .
٦٦ - دكتور مصطفى عمران - مقدمة علم الكلام ١٩٨٣ م - طامش
كبوى زادة - مفتاح دار السعادة .
٦٧ - د/ صلاح عبدالمليم : مذكرة في النصوص الفلسفية ١٩٨٨ م



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة وتشمل على
	دوائر بناء الدين في ذات الإنسان
٦	(أ) التكاليف البدنية
١٢	(ب) التكاليف القلبية
١٢	نشأة علم الكلام بين أنصاره وخصومه
١٨	— أولاً: الأسباب الداخلية
١٨	— ثانياً: الأسباب الخارجية
٢٦	— ألقاب علم الكلام
٢٩	— المعنى اللغوي
٣٠	— المعنى الاصطلاحي
٣٨	— موضوع علم الكلام
٤٥	— فائدة علم الكلام وغايته
٤٩	— منهج علم الكلام
٦٢	— الحكم وأقسامه
٨٠	— المعرفة والتقليد
٩٦	— موقف علماء الأمة من علم الكلام
١١٤	تعقيب
١١٩	المراجع
١٢٥	الفهرست

رقم الإيداع بدار الكتب
م ١٩٨٩ / ١٥٥٣